

المجمع العلمي للدراسات الإسلامية

نشره مركز الدراسات والأبحاث الاقتصادية والاجتماعية

# رسائل الناز في المنطق

المجلد الأول

لأفضل الدين الخوجي (1194/590 - 1248/646)

و

المختصر في المنطق

لابن عرفة (1316/716 - 1401/803)

تحقيق وتقديم  
معد غراب

سلسلة الدراسات الإسلامية (4)

الحجّة المعتبرة في التوفيق بين

نشره مركز الدراسات والانجاش الاقتصادية والاجتماعية

# رَسَائِلُ الْبَازِ فِي الْمُنْظُورَاتِ

ابحـمـل

لأفضل الدين الخوج (1194/590 - 1248/646)

و

المختصر في المنطق

لابن عرونة (1316/716 - 1401/803)

شبكة كتب الشيعة

تحقيق وتقديم  
معد عراب



سلسلة الدراسات الإسلامية (4)

shiabooks.net

رابطه یدیل < mktba.net

الجمعة  
لأفضل الدين الخويع



## التعريف بالخونجي وبمؤلفاته (1)

### حياة الخونجي

هو افضل الدين ابو عبد الله محمد بن ناماور بن عبد الملك الخونجي

- (1) اهم المصادر التي تحدثت عن الخونجي والرموز المحيطة عليها :
- ابن ابي اصيبعة (ت 668 هـ/ 1269 م) : عيون الانباء في طبقات الاطباء ج II : 120 - 121 (ط . اولي . المطبعة الوهبية 1882).
  - ( رمز عيون ) . هذا هو اهم مصدر لمعاصرة ابن ابي اصيبعة للخونجي واتصاله به وخذه عنه .
  - ابو شامة شهاب الدين (ت 665 هـ/ 1266 م) : تراجم رجال القرنين السادس والسابع المعروف بالذيل على الروضتين ص 182 (ط . 1947 ) .
  - ( رمز : ابو شامة ) .
  - الصفدي (ت 764 هـ/ 1363 م) : الوافي بالوفيات ج V : 108 - 109 ترجمة رقم 2121 (ط فيسيان سنة 1970 . ( رمز الصفدي ) .
  - يعتمد خاصة ابا شامة وابن ابي اصيبعة .
  - الذهبي (ت 748 هـ/ 1347 م) : سير النبلاء ج XIII : 278 ولم اعتمد عليه .
  - الذهبي (ت 748 هـ/ 1347 م) : العبر ج V : 191 . ولم اعتمد عليه .
  - الدبكي (تاج الدين (ت 771 هـ/ 1389 م) : طبقات الشافعية الكبرى ج V : 43 . (رمز السبكي) (ط . اولي - مصر - بدون تاريخ) .
  - الاسنوي (ت 772 هـ/ 1370 م) : طبقات الشافعية ج : 502 - 503 (ط بغداد 1390 هـ) . (رمز الاسنوي) . يعتمد خاصة على الذهبي .
  - ابن كثير (ت 774 هـ/ 1373 م) : طبقات الشافعية مخطوط رقم 6448 من المكتبة الوطنية بتونس - ترجمة الخونجي في الورقتين 173 ط - 174 و) (رمز : ابن كثير) . اخذ خاصة عن ابي شامة (شهاب لدين) .
  - ابن مرزوق التلمساني (ت. 842 هـ/ 1349 م) : نهاية لامل في شرح الجمل (مخطوطة المكتبة الوطنية بتونس رقم 517 . خاصة 2 و 2 ط (انظر اسفله حديثا عنها) . رمز : نهاية لامل) .

فهو اذن اعجمى الاصل - او فارسي على الاصح - حسب ما يبدو من اسمه  
وحسب ما تؤكد به بعض المصادر (2) .

---

- السيوطي (جلال الدين) (ت 911 هـ/ 1505 م) : حسن المحاضرة  
ج I : 541 و ج II : 163 - 164 . (ط محمد ابو الفضل  
ابراهيم (دار احياء الكتب العربية ط . اولي 1967 - 1968) .  
(رمز : حسن المحاضرة) .

- طاش كبرى زادة (ت 962 هـ/ 1555 م) : مفتاح السعادة  
ومصباح السيادة ج I : 245 - 248 (ط . اولي . الهند .  
بدون تاريخ) . (رمز : مفتاح السعادة) .

- حاجي خليفة (ت 1657/1067 م) : كشف الظنون : 602 -  
1486 - 1091 - 1936 . (ط . 1941) . (رمز : كشف) .

- ابن العماد الحنبلي (1679/1089) : شذرات الذهب في  
اخبار من ذهب ج V : 236 - 237 (ط القاهرة 1351 هـ) .  
(رمز : شذرات) - ياخذ خاصة عن ابي شامة .

- البغدادي (ت 1920/1339) : هدية العارفين ج II : 123  
استنبول 1955) .

- كحالة : معجم المؤلفين ج XII : 73 (ط . دمشق 1960)  
(رمز : كحالة) .

- الزركلي : الاعلام - (ط ثانية) - ج VIII : 344 .

- اعلام الجزائر لعادل نويض (بيروت 1971) .

— Brokelmann : Gheschichte der Arabischen Litteratur I :  
607: SI : 333 (GAL : رمز )

— Rescher (Nicholas) : The development of Arabic  
Logic, ed. University of Pittsburgh press, 1964. (voir  
index).

— Rescher (Nicolas) : Studies in the History of Arabic  
Logic, ed. University of pittsburgh press, 1963. (Voir  
index).

— Wüstenfeld A. A: Gheschichte der Arabischen Abitzte  
und Natur forschung Cöttingen. 1940.

**ملاحظة :** الى هذه الطبعات والاجزاء والصفحات سنشير فيما يلي  
معتادين غائبا على الرموز فقط وقد لا نذكر حتى الصفحة الا عندما  
يجب التدقيق اى فى المصادر التى تمتد فيها الترجمة الى صفحتين او  
اكثر .

(2) فيما يتعلق باسم ابيه : ناماور اخذنا الرسم الاكثر تداولاً وقد  
نجد كيفيات اخرى فى رسمه مثلاً : يامر (نهاية الامل 2 و) -  
بامادر (مفتاح السعادة I : 245) وفى حسن المحاضرة (ط

وتتفق كل المصادر اثنى ذكرت سنة ولادته على انه ولد سنة 590 / 1194 . وتزيد بعضها تدقيقا فتثبت تاريخ جمادى الاولى سنة 590 (افريل - ماي 1194) (3) .

لا تذكر لنا المصادر مكان ولادته ولكن الراجح انه مدينة خونج حسينا يستنتج من نسبته (4) لا نعلم بالضبط كم يبقى في «بلاد العجم»... لكن بعض مصادر تذكر لنا انه : «اشتغل في العجم ثم قدم مصر» (5) مما يرجح انه بقي مدة في «بلاد العجم» بعد انتهاء تعليمه واتمام تثقفه ونجده سنة 624 هـ / 1227 م بركة مجاورا ومدرسا ومصفيا (6) .

لا نعلم متى ذهب الى مصر ولكن ابن ابي اصيبعة يذكر لنا انه اجتمع به في القاهرة سنة 624 هـ / 1234 م «فوجده الغاية القصوى في سائر

1509 - ج I : 233 محمد بن ما ماء ورد. وفي هدية الغرافين: محمد

بن ناماور ويقال ما ماء ورد ابن عبد الملك .

- وكذلك يوجد بعض الاضطراب فيما يتعلق باللقب : الخونجي من حيث الرسم والحركات : فالاسنوى يؤكد (ج I : 502) - وكذلك في الشذرات ج V : 236) ، انه «بناء معجمة مضمومة ثم واو بعدها نون ثم جيم» .

وعند السبكي: الخولجي - وفي نهاية الامل (2 و) : «...الخونجي» .

ويقال الهونجي وهو معرب على ما اخبرني به بعض الاصحاب بالديار المصرية نسبة الى موضع من عراق العجم . فالراجح اذن ان

الخونجي نسبة الى خونج وهي مدينة لها تسمية ثانية: خونا (ياقوت معجم البلدان ج III : 491 - 492 ط الاولى 1906) : «خونا :

بضم اوله وبعد الواو الساكنة نون مقصورة والصواب في تسميتها وذكرها في الكتابة خونج ، بلد من اعمال اذربيجان بين مراغة

وزنجان في طريق الري وهو آخر ولاية اذربيجان تسمى الآن كاغد كنان اي صداد الكاغد واهل هذه المدينة يكرهون تسميتها

بخونا لقريته قبيحة تقرن بهذا الاسم رايتها وهي بلدة صغيرة خراب فيها سوق حسن» . فمن الخطا اذن ارجاع نسبة الخونجي

الى خونجان مثل ما ذهب اليه محقق طبقات الاسنوى (طبقات ص. 502 تعليق 1) ، فالنسبة لى خونجان (وهي قرية من قرى

صهان) خونجاني . (انظر الانساب للسمعاني ج V : 233 ط . الهند 1966) .

يرسم محقق كتاب حسن المحاضرة هذه النسبة : الخونجي (II

163) . (بفتح الواو وسكون النون) .

(3) شذرات V : 236 والسبكي V : 43 .

(4) انظر التعليق رقم 2 (اعلاه) .

(5) شذرات V : 236 - مفتاح السعادة I : 245 .

(6) نهاية الامل 2 و وانظر اسفله : تاليف كتاب الجمل .

العلوم « (7) ، المهم انه استقر بدسر حتى انه اصبح ينسب اليها (8) .

وتولى الخونجي التدريس بالمدرسة الصلاحية بالقاهرة (9) « وافتى وناظر « (10) ويذكر ابن ابي صبيحة انه قرا عليه البعض من كتاب القانون لرئيس بن سينا (11) .

وتشير مختلف المصادر الى تبحره في سائر العلوم (12) وخاصة في المعقولات (13) حتى انه كان « يعرض له في بعض لاحيان انشداه خاطر لكثرة انصباب ذهنه في العلوم وتوفر فكرته فيه « (14) ومما يروى له في هذا الصدد ما وقع له في مجلس السلطان (15) .

وتولى الخونجي قضاء القاهرة (16) ثم صار قاضي القضاة بها وباعمالها « في آخر امره « (17) ، ويذكر لنا السيوطي ان ذلك كان بعد

---

(7) عيون II : 120 .

(8) كشف : 1901 .

(9) السبكي V : 43 - مفتاح السعادة I : 246 - الصفدى V

108 - ابن كثير 173 ط - الاسنوى I : 502 .

(10) شذرات V : 237 - ابن كثير 173 ط - الاسنوى I : 502 .

(11) عيون II : 120 .

(12) يقول ابن ابي صبيحة وهو معاصر له واتصل به : « هو الامام العالم الصدر الكامل ، سيد العلماء والحكماء ، اوجد زمانه ، وعلامة او انه افضل الدين ... قد تميز في العلوم الحكيمة واتقن الامور الشرعية . عيون II : 120 ) .

(13) السبكي ومفتاح السعادة I : 245 : « انه اليد الطولى في المعقولات ، ابن كثير 173 ط والشذرات V : 236 - 237 : « وبالحق في علوم الاوائل حتى تفرد برئاسة ذلك في زمانه « - الاسنوى I : 502 : « وبرع في علوم الاوائل حتى صار اوحده وقته فيها » . وناظر ايضا التعليق رقم 18 اسفله .

(14) عيون I : 120 . وفي مفتاح السعادة I : 246 والسبكي :

« وكان كثير الافكار بحيث يستغرق وقتا صالحا في ذلك » .

(15) شذرات V : 237 « ... وادخل يده في رزة هناك ونسى روحه ... » ، وناظر الصفدى V : 108 - 109 . ونجد نفس الخبر مختصرا عند السبكي ، الراجع ان السلطان المعنى بالامر هو الصالح ايوب المتوفى سنة 1248/648 .

(16) شذرات V : 236 . الصفدى V : 108 : « وولى قضاء مصر واعمالها » .

(17) عيون II : 120 - ويؤكد السيوطي II 163 - 164 ، انه اقام (على القضاء) الى ان مات في رمضان سنة 646 « . وفي مفتاح السعادة I : 246 والسبكي انه « ولى قضاء القضاة بالقاهرة » .



عزل ائشيخ عز الدين بن عبد السلام اى حوالى سنة 640 هـ / 1243 م (18) .  
وتتفق جل المصادر على انه توفي سنة 646 / 1248 (19) وتزيد بعضها

(18) يقول السيوطى فى شىء من الاستغراب : « ولى قضاء الديار المصرية بعد عزل ائشيخ عز الدين بن عبد السلام . فلت فاعتبروا يا اولى الابصار يعزل شيخ الاسلام وامام الائمة شرقا وغربا ويولى عوضه رجل فلسفى ، ما زال الدهر ياتى بالعجائب » ، I : 541  
فدان السيوطى اذن لا يراه جديرا بهذا المنصب الشرعى الجليل لشدة اشتهاره بالفلسفة والعلوم العقلية عامة فهو يلقبه بالفيلسوف ويذكره فى فصل « ذكر من كان بمصر من ارباب المعقول وعلوم الاوائل والحكماء والاطباء والمنجدين » I : 541  
ولم يذكره فى فصل « ذكر من كان بمصر من الفقهاء الشافعية » I : 598 - 445 .

ويقول ابن حجر العسقلانى ( رفع الاصر II : 253 ) : وكان صرفه ( ابن عبد السلام ) عن القضاء فى ذى القعدة سنة اربعين وستمائة فاستقر بعده موهوب الجزرى وكان ينوب عنه ، وهذا الاختلاف فى خلف ابن عبد السلام يمكن ان يرجع اما الى ان الخونجى بان قاضيا تم اصبح قاضى القضاء او الى ان ابن عبد السلام قد عزل ( او عزل نفسه ) مرتين اذ يقول السيوطى : « ... ولما عزل الشيخ نفسه عن القضاء تلتطف السلطان فى رده اليه فباشره مدة ثم عزل نفسه منه مرة ثانية ... » ( I : 160 ) .  
وتلتطف السلطان فى رده اليه فباشره مدة ثم عزل نفسه منه مرة ثانية (وهذا معاكس لما اوردها قبل اسطر من غضب السيوطى لعزل ابن عبد السلام ) وتلتطف مع السلطان فى امضاء عزله فامضاء وابقى جميع نوابه من الحكام ...  
ولا يمكن ان يضبط تاريخ تولي الخونجى القضاء ومنصب قاضى القضاة الا بدراسة دقيقة لتوالى قضاة مصر فى هذه الحقبة ، ويقول معاصره ابو شامة : « وكان الحديث عنه فى مدة ولايته القضاء حسنا سمعت الشيخ ابن ابي الفضل وغيره يثنى فى ذلك رحمة الله » . ( ذيل 182 ) .

(19) ما عدا السيوطى الذى يضطرب شيئا ما فيقول (حسن المحاضرة I : 541) : « توفي الخونجى فى رمضان سنة 642 ولكنه يستدرك فى موضع آخر من نفس الكتاب ( II : 164 ) فيقول : وولى بعده (ابن عبد الملام) محمد الخونجى صاحب المنطق والمقولات فاقام الى ان مات فى رمضان سنة ست واربعين وستمائة .  
ويضطرب ايضا حاجى خليفة فى ذلك بعض الاضطراب : يقول فى الكشف II : 1486 انه توفي سنة 649 وفى نفس السطر نجد التاريخ الصحيح اى سنة 646 وكذلك الامر فى صفحة 1901 وانظر ايضا ص 1986 اما فى ص 602 فيقول انه توفي « 624 اربع وعشرين وستمائة » وبعدها بالارقام 646 (!) وفى « مفتاح

تدقيقاً فتعين الشهر وهو رمضان (20) ويمتاز ابن ابى اصيبعة وابو شامة وطاش كبرى زادة بتعيين اليوم الخامس من رمضان / 22 ديسمبر 1248 (21) ودفن بسفح المقتم (22) بالقرب من القاهرة ورتاه تلميذه عز الدين الاربلى الضرير ( توفي سنة 660 هـ / 1262 م ) (23) .

## تأليف الخونجى :

### (1) ما وصلنا منها :

- (أ) **الجهل فى المتعلق** : هو الذى تحققه وسنعود اليه بعد حين .  
 (ب) **الموجز فى المنطق** : ومنه اختصر فيما يبدو كتاب الجمل فى المنطق (24) وجدنا منه نسخة فى تونس (25) وتوجد منه نسخة أخرى فى كمبريدج

- 
- السعادة » انه توفي سنة 649 هـ ( 1 : 246 ) . وفي وفيات ابن قنفذ القسطنطيني (ص : 320 - ط . بيروت 1971) انه توفي سنة 648 . وفي مقدمة عنوان الدراية للغبريني سنة 624 (ط . الجزائر 1970 ص 43) .
- ونحن نرجع صحة تاريخ 646 لانه ورد فى المصدرين المعاصرين للمترجم له اى عيون الانباء لابن ابن اصيبعة وذيل الروضتين لابي شامة وجل المصادر الاخرى وفي بعض الاحيان حتى فى المصادر التى اضطربت فى التاريخ مثل كشف الظنون، واضطراب الذى نجده قد يكون سهوا من المؤلفين او خطأ من الناسخين او الطابعين اتبعتهم فيه بدون تمييز بعض فهراس المكتبات مثل فهرس المكتبة الوطنية الجزائرية رقم 1412 ...
- (20) السبكي وشدرات V : 237 - (عن ابى شامة) .  
 (21) عيون II : 120 (يذكر حتى اسم اليوم وهو الاربعاء وفي جدول موافقة التاريخين الهجرى والميلادى لـ Cattenoz يوافق هذا التاريخ يوم الثلاثاء) .  
 (22) مفتاح السعادة I : 246 - شدرات V : 237 - السبكي - وفي عيون II : 120 انه دفن بالقرافة » والقرافة كما هو معلوم مقبرة مشهورة بسفح المقتم .  
 (23) يوجد فى غالب المصادر مطلع قصيدة الرثاء (السبكي - السيوطي II : 164 الصفدى V : 108 وفي الشذرات V : 237 والاسنوى I : 502 - 503 وطبقات ابن كثير 174 و : بيتان . وفي عيون الانباء ( II : 121 ) 12 بيتا .  
 (24) انظر اسفله : قيمة كتاب الجمل .  
 (25) رقم 18523 (من ورقة 80 و - 108 و) - غير مؤرخة . من رصيد حسن حسنى عبد الوهاب .

(26) ، وقد اهتمنا بتحقيق هذا المخطوط وسنشره في فرصة قريبة ان شاء الله وتحدث اذاك بتفصيل عن نسخة وشروحه .

### ج) كشف الاسرار عن غوامض الابتكار في المنطق :

رجعنا منه نسخة في المكتبة الوطنية بتونس مؤرخة بسنة 717 هـ / 1317 م (27) وتوجد في الاسكوريال نسخة مؤرخة بنسبة 659 هـ / 1281 (28) وفي القاهرة ايضا نسخة اخرى مؤرخة بسنة 1280/679 (29) .

فهذه النسخ الثلاث نفيسة اذن على الاقل من حيث قرب عهدها بالمؤلف . ووصلنا ايضا شرح لهذا الكتاب قام به الكاتبى (ت 675 هـ / 1277) (30) ويقول لنا ابو العباس الغبريني صاحب عنوان الدراية في ترجمة ابى محمد عبد الوهاب بن يوسف ابن عبد القادر (ت حوالى 1281/680 بتونس) انه « لم يكن اعلم منه » بكشف الاسرار « الذى وضعه الخونجى وهو اعلم به من واضعه ! » (30 مكررا) .

### د) شرح الكليات : من قانون ابن سينا .

يذكره بروكلمان (31) وتوجد منه نسختان في مكتبة باريس ثم يلمح

---

(26) انظر SI : 838 وفهرس مخطوطات كمبردج رقم 1142 (ص 227) وهي نسخة غير مؤرخة ، وللمخطوط بعض الشروح : انظر SI : 838

ولقد اخطا بروكلمان في الاحالة على مخطوط باريس 2 ، 1366 انظر ايضا : Rescher : the development ص 199 - 202 - 217 - 227 .

(27) رقم 6380 اوراقها : 166 حجمها 29/20 سم . 13 سطرا في كل صفحة ، نسخها مسعود ابن زيد القيصرى وله على كل سطر من النص تعاليق كثيرة ويبدو ان له مستوى لا باس به فقد اجازه الحسين بن علي السدارى (انظر 167 ظهري) ، ولما نتعرف على هذا المجيز .

(28) انظر فهرس الاسكوريال رقم 667 (ص 470 - 471) و I GAL : 607 .

(29) انظر فهرست دار الكتب المصرية ج VII : 646 و 607 .

(30) انظر بروكلمان SI : 838 و Rescher : the development ، 204 كشف : 1486 .

(30 مكررا) عنوان الدراية (ط . الجزائر 1970) ص 204 .

(31) انظر SI 3 ، 838 .

اليهما بروكلمان (32) .

وقد اعتمد الخونجي في هذا الشرح خاصة او « في الشروح » للكليات حسب قوله شرح فخر الدين الرازي (ت 606 هـ/1210 م) ولكنه لم يقتصر عليه بل نقده و اضاف اليه ... (33) .

هـ) مختصر المطالب العلية : (34) .

2) ما لم يصلنا (?) من تأليف الخونجي :

ا - شرح مقالة ابن سينا في النبض (35) :

لعله جزء من « شرح الكليات » الذي ذكرناه ضمن التأليف التي وصلتنا (36) خاصة واننا نجد في قانون ابن سينا كلاما كليا في النبض يشتمل على 19 فصلا (37) .

وقد يكون الخونجي افرد رسالة خاصة بالنبض متبعا في ذلك ابن سينا الذي الف رسائل تتناول نقاطا خاصة من القانون ومن ضمنها رسالة في النبض (38) .

ب - ادوار الحيات (39) :

لعله ايضا شرح لبعض الفصول من قانون ابن سينا (40) :

ج - مقالة في الحدود والرسوم (41) :

د - شرح مختصر ابن الحاجب (ت 648 هـ/1249 م) (42) :

---

(32) انظر Catalogue : De Slane رقم 2937 - ص 524 (مؤرخ بمسنة 732 هـ/1332) .

(33) انظر مخطوطة باريس رقم 2938 : ورقة 1 ظهر .

(34) انظر بروكلمان 8384 : SI

(35) عيون II : 121 ، هدية العارفين II : 123 ، حسن المحاضرة I : 541 (شرح مقالة ابن سينا) .

(36) انظر اعلام وده .

(37) ابن سينا : القانون في الطب ج I 123 - 135 .

(38) انظر مقال ابن سينا في 967 : E12

(39) انظر : عيون II : 121 وشذرات V : 237 ، هدية العارفين II : 123 ، الصفدى V : 103 .

(40) انظر ابن سينا : القانون ج III : الفن الاول - كلام كلى في الحيات ص 2 - 77 .

(41) عيون II : 121 ، هدية العارفين II : 123 ، الصفدى V : 108 .

(42) نهاية الامل ورقة 2 وجه .

— كتاب الجمل في المنطق : هي الرسالة التي نحققها بالاعتماد على المخطوطتين التاليتين :

أ — مخطوطة المجموع رقم 18523 من المكتبة الوطنية بتونس ( رصيد حسن حسني عبد الوهاب ) ( 43 ) .

هي المخطوطة الثانية من المجموع وتشتمل على الورقات 72 ظ — 80 وخطينا مشرقى واضح بصفة عامة ، قياسها 22/17 سم وبكل صفحة معدل 15 سطرا .

والمخطوطة غير مؤرخة ولكن تبدو لنا قديمة من ورقها ونجد في آخرها اسم ناسخها وهو محمد بن عيسى ... (44) ويقول لنا في آخر النسخة انها ما د افادنى بكتبها اخى وسيدى ابو الحسن على بن عتيق ... ، (44) .  
والتعرف على الناسخ او على صاحبه هذا يسمح لنا بتاريخ تقريري للنسخة ولكننا لم نجد الى الآن ما يشفى الغليل في هذا الشأن (45) .

ب — مخطوطة المكتبة الوطنية بباريس :

هي المخطوطة الثانية عشرة من المجموع رقم 1366 ولم يذكرها بروكلمان رغم تنصيب De Slane عليها (46) ، وهي ايضا غير مؤرخة وكتابتها شرقية جميلة تتخللها حواشى وتعليق عديدة .

— نسخ اخرى لكتاب الجمل :

كتاب الجمل في المنطق كتاب مدرسى كما سنبين بعد حين لذا كثرت مخطوطاته في مختلف انحاء العالم ولم نر ضرورة علمية في العودة الى مختلف المخطوطات التي تعرفنا عليها اذ لم نتوسم فيها اهمية خاصة يمكن ان تفرد بها عن المخطوطتين المذكورتين آنفا ( أ — ب ) وقد تمكننا بالاعتماد عليهما من تحقيق النص ولم تعترضنا مشاكل خاصة تستدعى مواصلة البحث بالعودة الى نسخ اخرى .

---

(43) في هذا المجموع 108 ورقة في الجملة ويحتوى على ثلاث رسائل .

الاولى المختصر في المنطق لابن عرفة الوردغسي (2 و — 69 و)

وهي الرسالة التي نشرها عقب هذه . والثانية الجمل في المنطق

للخونجي ... والثالثة الموجز في المنطق غير منسوبة الى مؤلف

ولكن تمكننا من التعرف على صاحبها وهو الخونجي ايضا (انظر

اعلاه : ما وصلنا من كتب الخونجي رقم د ب) .

(44) انظر تحقيقنا لنص الجمل (اسفله) فقرة 28 والتعليق الموافقة

لها .

(45) انظر خاصة تعليق 112 من تحقيقنا لنص الجمل .

(46) انظر Catalogue رقم 1396.12 ص : 266 .

ومن نسخ كتاب الجمل ما ذكره بروكلمان خاصة نسخة الاسكوريال وهي مؤرخة بحوالى سنة 981 هـ (47) ونسختى الجزائر ومشهد (48) .  
ومن النسخ التى لم يذكرها بروكلمان نسخة الخزنة العامة بالرباط (49) ونسختى الازهر (50) ...

### - شروح كتاب الجمل :

ومما يدل ايضا على مدرسية كتاب الجمل واهميته التعليمية كثرة شروحه وهذه المعلومات التى تمكنا من ضبطها حول هذا الموضوع الى حد الآن :

#### 1) الشروح التى وصلتنا :

- أ - شرح ابن واصل جمال الدين ابو عبد الله محمد بن سالم بن نصر الله الحوى (604 هـ/1207 - 1297/697 م) (51) .  
ومن اهم نسخ هذا الشرح نسخة المكتبة العامة بالجزائر وهي مؤرخة بسنة 1337/738 (52) ونسختى الاسكوريال الاولى مؤرخة بسنة 1345/746 (53) والثانية غير مؤرخة ومبتورة الآخر (54) .  
وقد ذكر بروكلمان هذه النسخ الثلاث (55) .  
ب - شرح ابن مرزوق التلمسانى (1364/766 - 1439/842) (56) او نهاية الامل فى شرح الجمل .

- 
- (47) انظر فهرس الاسكوريال رقم 3653 ص : 462 .  
(48) بروكلمان SI : 838 .  
(49) فهرس ج II : 254 رقم 2403 .  
(50) فهرس ج III : 361 .  
(51) انظر التعريف به فى فهرس المختصر فى المنطق لابن عرفة (تحقيقنا)  
(52) انظر الفهرس ص 379 رقم 1387 .  
(53) انظر الفهرس ص 455 رقم 647 .  
(54) انظر الفهرس ص 425 - 426 رقم 615 .  
(55) I GAL : 607 و SI : 838 .  
(56) يحيط بمؤلف هذا الشرح بعض الاضطراب لكثرة الحاملين لهذا اللقب (ابن مرزوق والتلمسانى) وللتكرار الموجود فى اسمه بين محمد واحمد فنتج الاضطراب خاصة فى تاريخ الوفاة ... والمقصود هنا هو : محمد بن احمد بن محمد بن احمد بن محمد بن محمد بن ابى بكر بن مرزوق الحفيد العجيمى التلمسانى (شمس الدين - ابو عبد الله) (1364/766 - 1439/842) . انظر بعض المراجع عنه فى كحالة VIII : 317 - 318 واعلام الجزائر ص 141 - 143 .

ومن اهم نسخ هذا الشرح واقدمها نسخة المكتبة الوطنية بفرنس ( وهي عبر مذكورة فى بروكلمان ) وقد نسخها محمد بن احمد سنة 1401/804 اى سنة الانتها من التاليف نفسه (58) .

ومن اهم نسخ هذا الشرح واقدمها ايضا نسخة الاسكوريال رقم 640 ، وقد قوبلت على مخطوطة المؤلف نفسه سنة 1409/812 ، يوجد منها السفر الثانى فقط (59) ، ولم يذكرها بروكلمان ايضا .

ومن النسخ الاخرى الهامة نسخة الاسكوريال رقم 614 وهى مؤرخة بسنة 1455/859 (60) وقد ذكرها بروكلمان (61) .

وفى الاسكوريال نسخة اخرى من الجزء الثانى تحمل رقم 654 ولكنها مبتورة من بدايتها وغير مؤرخة (62) ، ذكرها بروكلمان (61) .

ونجد فى المكتبة انعامه بالرباط نسخة اخرى من نهاية الامل لم يذكرها بروكلمان ولكنها غير تامة وغير مؤرخة تحمل رقم 437 (63) .

وفى الزاوية الحمزاوية فى المغرب نسخة اخرى من نهاية الامل (64) .  
ودراسة مختلف مخطوطات نهاية الامل تسمح لنا بالحصول على نسخة كاملة ودقيقة للكتاب واطنه من افيد شروح كتاب الجمل وهو يتجاوزده لاعطائنا معلومات عن منطق اخونجى بصفة عامة وعن المنطق العربى بصفة اعم .

ولا يفوتنا هنا ان نلاحظ خطأ وقع فيه حاجى خليفة (65) وهو ان جعل نهاية الامل لابن مرزوق (المتوفى سنة 842 هـ) هو الاصل النسى اختصره تلميذه (هكذا) الاخونجى (وقد توفى سنة 846 هـ) وهو خلط واضح فلا يمكن

- 
- (57) انظر فهرس الاسكوريال رقم 614 ص 626 .  
(58) رقم 517 ، عدد اوراقها 184 - حجمها 15 20ر5 سنم فى كل صفحة معدل 28 سطرا .  
(59) انظر الفهرس ص 450 .  
(60) انظر الفهرس ص 424 - 425 .  
(61) 607 : I GAL و 838 : SI .  
(62) انظر الفهرس ص 462 - 463 .  
(63) انظر الفهرس ص 168 - 169 .  
(64) رقم 239 ص 132 من قائمة الزاوية .  
(65) كشف 1986 .

ان يكون التلميذ قد سبق شيخه بقرنين تقريبا ؟ والاغرب من هذا ان يتبعه في هذا الخلط باحث معاصر هو ناشر كتاب الوفيات لابن قنفذ فيقول :

الجميل وهو « اختصار نهاية الامل للعلامة ابن مرزوق التلمساني » (66) .  
وقع في شيء من هذا ايضا فؤاد السيد عند حديثه عن شرح من شروح  
الجميل (67) .

ج - كفاية العمل في شرح الجمل لابي جعفر شهاب الدين احمد بن  
عبد الرحمان ابن عبد الله الندرومي التلمساني (ت بعد 1427/830 م) (68) .

لم نجد هذا الشرح في المخطوطات التي تعرفنا عليها بصورة صريحة  
ولكن ناشر فهرس الاسكوريال ينهب الى ان المخطوط رقم 617 يمكن ان  
يكون هذا الشرح (69) خاصة انه شرح موجز وهذا ما تصفه به بعض المصادر  
(70) بل ان بعض المراجع تنهب الى ان هذا الشرح هو نفسه اختصار لشرح  
ابن مرزوق الآنف الذكر (71) .

وجاء في فهرس الاسكوريال ان الشرح رقم 617 قد الف سنة 754/  
1353 فاذا ما صحت نسبته الى الندرومي التلمساني فيكون بين تاريخ التأليف  
والتاريخ الادنى للوفاة 76 سنة وهذا كثير نسبيا ويشير بعض الاحتراز في  
امر هذه النسبة ... ولكن الموضوع يتطلب المزيد من البحث والمعلومات  
المتعلقة خاصة بحياة الندرومي وبمخطوطات شروح الجمل ...

د - شرح ابي عبد الله محمد الشريف التلمساني (110/1310 - 771/  
1370) (72) وفي الزاوية الحمزاوية نسخة منه (73) .

هـ - شرح محمد بن ابي العباس احمد الحسيني (74) .

---

(66) الوفيات ص 320 تعليق عدد 3 (ط بيروت 1971) .

(67) بمناسبة الحديث عن المخطوط «ز» (انظر اسفله) .

(68) انظر كحالة 1 : 150 واعلام الجزائر ص 17 والمراجع المذكورة  
فيهما .

(69) انظر الفهرس ص 426 - 427 .

(70) كشف 1966 .

(71) اعلام الجزائر ص 17 .

(72) انظر اعلام الجزائر 139 - 140 والمراجع المذكورة فيه .

(73) فهرس الزاوية الحمزاوية رقم 45 ص 125 .

(74) لما نتعرف عليه بالضبط ، ويقول بروكلمان انه توفي حوالي

سنة 800/1397 (GAL I : 607) وفي معجم المؤلفين لكحالة

(IX : 28) تعريف بقيقه يشبهه في الاسم هو محمد بن احمد

ابن يحيى الحسنى ولكنه توفي سنة 682/1264 .



يوجد منه نسخة في المتحف البريطاني (75) ولعله هو الشرح الذي ذكره ابن مرزوق في مقدمة «نهاية الامل في شرح كتاب الجمل» وانني عليه بقوله «... وان من اجل ما وضع عليه شرح شيخ شيوخنا حائز قسب السبق في زمانه المبرز في العلوم حينئذ بين انداده واقارانه العلامة ابو عبد الله محمد بن احمد الحسنى برد الله ضريحه واسكنه من اعلى الجنان فسيحه...» (76).

(و) ونجد في فهرس الاسكوريال رقم 616 شرحا آخر لجمل الخونجي الف سنة 1371/773 لا نعرف صاحبه ولعل نسبته ذهبت مع الورقة الاولى الناقصة ولكن نعلم انه الف بمدينة سلا (77)، قد يكون اشارح اذن مغربيا؟ يبدو ان هذا هو ما يفترضه ناشر الفهرس عندما يذكر ان في الورقة الثانية تنصيصا على شخص ينتسب الى المغرب واسمه موسى الزواوى (77) ... والمخطوط غير مؤرخ.

(ز) الحل لالفاظ الجمل لبرهان الدين بن قايد الزواوى (78).

توجد منه نسخة غير مؤرخة واقتنتها دار الكتب الوطنية المصرية ولا ندرى من اين، وفرغ من تأليف هذا الشرح سنة 1425/828، وعرف فؤاد السيد بهذا الشرح قائلا: «هو شرح على كتاب الجمل في مختصر نهاية الامل في المنطق لأفضل الدين ابى عبد الله محمد بن تامور الخونجي المتوفى سنة 649» (79).

(2) الشروح التي ذكرت في كتب التراجم وغيرها من المصادر ولم تصلنا (؟):

أ - شرح جمل الخونجي للمقرى الجد (ت 1358/758) (80).

(75) رقم 542 وانظر ايضا بروكلمان GAL I : 607.

(76) مخطوطة المكتبة الوطنية بتونس رقم 517 ورقة 2 ظهر.

(77) الفهرس ص 426.

(78) لعله ابراهيم بن فائد الزواوى (1394/796 - 1453/857) انظر كحالة I : 73.

(79) فهرس المخطوطات (نشرة بالمخطوطات التي اقتنتها الدار) ج III (ط 1963 ص 161). وفي تعليق فؤاد السيد خطان تسربا اليه خاصة من كشف الظنون ص 1986 يتعلق الاول باعتبار كتاب الجمل اختصارا لنهاية الامل (انظر آخر «ب» ويتعلق الثانى بتاريخ وفاة الخونجي (انظر اعلاه تعليق 19).

(80) انظر اعلام الجزائر ص 180 - 181 والمراجع التى يحيل عليها.

- ب - تلخيص العمل في شرح الجمل لابن قنفذ القسنطيني (ت 810/1407) (81) .
- ج - شرح جمل الخونجي لابي عثمان سعيد بن محمد العقباني التلمساني (1320/720 - 1408/811) (82) .
- د - شرح احمد البسيلي (ت 1425/830) (83) .
- هـ - شرح ابي الفضل المشداني (حوالي 1417/822 - 1461865) (84) .
- و - شرح ابي عبد الله محمد بن العباس العبادي التلمساني (ت 871/1487) (85) .
- ز - كمال الام لفي شرح الجمل لمحمد التريكي التونسي (ت 894/1489) (86) .
- ح - شرح الجمل لمحمد بن يوسف السنوسي (1428/832 - 1490/895) (87) .

- 
- (81) انظر اعلام الجزائر ص 20 - 22 والمراجع التي يحيل عليها وانظر ايضا مقدمة محمد الشاذلي النيفر وعبد المجيد التركي لتحقيقهما لكتاب الفارسية في مبادئ الدولة الحفصية لابن قنفذ خاصة ص 80 (ط . تونس 1968) وانظر مقدمة انيس الفقير لابن قنفذ ايضا ص هذه (ط . انقارسي وفور ، الرباط 1965) ، والسراج خاصة ص 657 وص 1076 (الحلل السندسية - ط تونس 1970) .
- (82) انظر كحالة IV : 230 - 231 واعلام الجزائر 75 - 76 والمراجع التي يحيلان عليها وانظر ايضا فهرست الرصاع (ط . تونس تحقيق وتعليق محمد العنابي) ص 115 تعليق رقم 2 . وقد اعتمد ابن مرزوق (انظر اعلاه) ايضا على هذا الشرح واتنى عليه في مقدمة نهاية الامل (2ط) : « ... وان من اجل ما وضع عليه (جمل الخونجي) شرح ... وشيخنا وحيد دهره وفريد عصره بقية العلماء الراسخين ووارث الفضلاء المجتهدين ابي عثمان سعيد بن محمد العقباني امتع الله ببقائه وزاد في علوه وارتقائه ... » .
- (83) انظر فهرست الرصاع ص 175 - 176 وكحالة II : 85 .
- (84) انظر اعلام الجزائر ص 181 - 182 وكحالة XI : 144 - 145 والمراجع التي يحيلان عليها - وانظر ايضا السراج 680 - 681 .
- (85) انظر اعلام الجزائر ص 153 .
- (86) انظر السراج ص 685 - 686 ويقول ان هذا الشرح في جزئين « جمع فيه بين كلام ابن واصل والشريف التلمساني وسعيد العقباني ومحمد بن مرزوق » وفي نيل الابتهاج « كمال الامل يشرح الجمل » (ص 323) .
- (87) انظر اعلام الجزائر ص 189 وكحالة 12 : 132 .

أ - شرح الجمل لمحمد بن عبد الكريم الفيلس التلمساني (ت 909/1503) (88) .

ي - توضيح على جمل الخونجي للقاضي عبد الدين أبي البركات أحمد ابن إبراهيم (800/1398 - 876/1472) (89) .

ن - شرح جمل الخونجي لأحمد بابا التنبكتي (929/1523 - 991/1583) (89 مكرر) .

### - نظم كتاب الجمل :

مما يؤكد الصبغة التعليمية لجمل الخونجي أنه وقع نظمها شعريا كما جرت عليه العادة في النصوص التعليمية الهامة في القرون الوسطى، وهذا ما توصلنا إلى ضبطه في هذا المضمار :

1) « كنز الإمامي والامل في نظم منطق الخونجي في الجمل » لابن مرزوق التلمساني (90) .

وصلتنا من هذا النظم نسخة هي المخطوطة السادسة من المجموع رقم 1396 من المكتبة الوطنية بباريس (91) .

2) نظم القاضي عز الدين أبي البركات (92) .

---

(88) انظر اعلام الجزائر ص 154 وكحالة X : 191 .

(89) انظر السخاوي : الذيل على رفع الامر ص 29 (تحقيق جودة هلال ومحمد محمود صبح) وقد ذهب المحققان (تعليق رقم 3 ص 29) الى ان الخونجي بن محمد ... الخنجي او الخونجي الشيرازي اشافعي (المحدث مات سنة 836 او 834 هـ (الضوء الاامع ج 1 : 157 ، ج : 11 : 200) والراجع ان هذا التحقيق مخطئ وان الخونجي المراد هو محمد بن ناملور المتوفي سنة 646 هـ وقد تحدثنا عن حياته اعلاه لانه هو الذي اشتهر بتأليف الجمل في المنطق ثم اننا لم نجد في ترجمة الخونجي الشيرازي الحال عليها انه الف جملا في المنطق ...

(89 مكرر) انظر كحالة I 145 - 146 و Historiens 250 .

(90) انظر اعلاه تعليق رقم 56 .

(91) نسخت في شهر رمضان 848/ديسمبر 1444 - جانفي 1445

( انظر ورقة 84 وجه . ولم يذكر بروكلمان هذه النسخة رغم ورودها في فهرس De Slane ص 266 .

(92) انظر اعلاه تعليق رقم 89 ويقول السخاوي (الذيل ص 29) انه د نظم اصله (الجمل) لكنه لم يكمل .

(3) وفي نشرية اليونسكو : قائمة المخطوطات العربية النادرة بالخرانة العامة بالمغرب ( الرباط 1962 ) وجدنا ثلاثة عناوين « نظم الجمل » ( في المجاميع رقم 497 و 526 و 540 ) لا نعلم هل هي نظم لجمل الخونجي ام لغيرها (93) .

## - العنوان -

ان العنوان الاكثر تداولاً في المصادر التي تتحدث عن تأليف الخونجي هو « الجمل » وهذا العنوان قد ضمنه المؤلف نفسه في مقدمة تأليفه عندما قال : « اما بعد فهذه جمل تنضبط بها قواعد المنطق ... » (94) ويبدو من السياق انه يقصد معنى قريباً من المعنى النحوي للفظ . ويمكن ان يستنتج من ذلك ومن مادة الكلمة نفسها ايضاً معنى الاختصار والاجمال وهو موجود فعليا في مختلف الكتب التي تحمل هذا الاسم وخاصة في مختصرات نحوية من اشهرها جمل الزجاجي (توفي حوالي 949/337) (95) .

ولا يستبعد ايضاً ان يكون في ذهن الخونجي المنطقي تصورات تقليدية

(93) كثير من التأليف تحمل اسم الجمل وخاصة في النحو ، انظر اسفله تعليق رقم 95 ، في فهرس مخطوطات الرباط الذي نشره نفسى بروفنصال (سنة 1921) 3 نسخ من نظم الجمل في النحو وهو لامية ابي عبد الله محمد المجراي (7497 - 3524 - 2540) لعل الاول والثالث هما الملمح اليهما في نشرية اليونسكو ... اما المجموع 526 فيه جمل الخونجي (رقم 3) - وانظر ايضاً في مجلة Hespéria مجلد 18 ص 94 رقم 18 (من مقال Renaud un prétendu : cataloguc de la bibliothèque de Fès

(94) انظر النص المحقق فقرة رقم 1 .

(95) انظر مقدمة ابن ابي الشنوب لطبعته لجمل الزجاجي وفيها قائمة طويلة تشروح على جمل الزجاجي ... وتنسب ايضاً لنحاة آخرين تأليف تحمل هذا الاسم ... ولعل طفيان هذا الاسم على المختصرات النحوية خاصة هو الذي اوهم الاستاذ محمد الحبيب البيهية فظن ان جمل الخونجي تأليف في النحو (انظر مقال : الامام البرزلي في النشرة العلمية للكلية الزيتونية العدد 1 سنة 1971/1991 ص (185) ... وانظر اسفله تعليق (111) ولكننا في الحقيقة نجد هذا الاسم يدخل في مواضع مختلفة مثلاً : جمل التاريخ لابن شريع - جمل نسب الاشراف للبلاذري ، جمل العلم والعمل الشريف المرتضى - الجمل والتفصيل في تدبير الصحة للقضاعي ... (انظر مثلاً فيرس معجم الادباء لياقوت الحموي والذيل والتكملة للمراكشي ...)

كلاسيكية للمنطق الصوري بصفة عامة وهو انه ينطلق من «جمل Propositions (96)» .

، وقد تضاف للعنوان في بعض الاحيان نعت لتمييزه عن غيره ولبيان موضوعه ، كان يقال « الجمل في المنطق » (97) او « الجمل المنطقية » (98) ... ولكننا آثرنا الابقاء على العنوان كما ترجح ان صاحبه اراده وهو « الجمل » فحسب .

### ـ تاريخ التأليف ومكانه :

وجدنا في شرح ابن مرزوق : « نهاية الامل في شرح كتاب الجمل » فقرة هامة تحدثنا عن تاريخ تأليف الكتاب وتذكر لنا من اوعز بتأليفه وهو من يلمح اليه الخونجي عندما يقول في بداية « الجمل » : « وضعتها ( الجمل ) لجمع من اكابر العلماء واعيان الفضلاء من اخواني في الدين ... » (99) . يقول ابن مرزوق في حديثه عن الخونجي في بداية نهاية الامل (100) : وجاور بآرك الله له بمكة حرم الله الشريف واشتغل فيه بالتدريس والتنصيف وهناك وضع كتاب الجمل سنة اربع وعشرين وثمانئة لما اقتضاه منه شرف الدين المرسى . زجل من كبار اصحابه واليه اشار في خطبة هذا الكتاب : وضعتها يعني الجمل لجمع ... »

وشرف الدين المرسى هذا هو ابو عبد الله محمد بن عبد الله بن محمد بن ابي الغضل المرسى الاندلسي ولد سنة 1174/570 بمرسية وانتقل بين مصر والحجاز والعراق والشام وهو اديب ونحوي وفقه وق دتوفي سنة 1257/655 ، (101) .

ويقول ياقوت في سرد اخبار تنقلاته : « ... ثم عاد الى المدينة فاقام على الاقراء ثم انتقل الى مصر وانا بنينا سنة 624 » . (102) فاتراجع اذن انه كان موجودا في الحجاز سنة 1227/624 وهذا يوافق ما ذكره ابن مرزوق . وقد راينا اعلاه ان الخونجي كان في الحجاز ومصر في نفس هذه الفترة .

---

(96) انظر Boll و Reinhart Histoire de la logique ص 13 (ط 1961) .

(97) انظر الصفدى V : 108 - عيون II

121 : كتاب الجمل في علم المنطق .

(98) انظر مثلا كلام ناسخ مخطوط أ : « نجزت الجمل المنطقية ... » ( النص المحقق فقره رقم 26 ) .

(100) نهاية الامل ، مخطوط المكتبة الوطنية بتونس رقم 571 ، ورقة (2و)

(101) انظر كحالة X : 244 - 245 والمراجع التي يحيل عليها .

(102) معجم الادباء 18 : 210 (ط بيروت ، دار المستشرق) .

## قيمة كتاب الجمل :

لا نريد هنا ان نبحت في قيمة كتاب الجمل المنطقية فنحن نعتقد ان الكتاب في حد ذاته لو اقتصر عليه لما كانت له اهمية تذكر على الاقل بالنسبة الينا فهو مختصر منطقي شديد الاجمال لا يتمكن من فهمه الا الصارف بالمنطق المتوسع في دراسته ولا يفهم بدقة ايضا الا اذا ما قورن بكتب الخونجي الاخرى وخاصة كتاب الموجز ، والراجع عندنا ان كتاب الجمل هو مختصر الكتاب الموجز وهذا لا يعنى حتما انه الف بعده (103) اى ربما يكون الموجز توسيعا له وتبسيطا ( من البسط وينتج عن البسط والتحليل التوضيح ) . فنفس التخطيط ونفس الافكار الجوهرية نجدها فى الكتابين... لذا لن نتحدث الآن عن المحتوى المنطقي لهذا الكتاب لان ذلك يتطلب الحديث عن منطق الخونجي بصفة عامة وعن كتاب الموجز بصفة خاصة وسنعود ذلك فى امد قريب ان شاء الله عندما نحقق كتاب الموجز ...

نريد الآن فقط ان نلح على قيمته البيداغوجية - فى اطار آراء ذلك العصر البيداغوجية بطبيعة الحال - اذ كتاب الجمل فى رايانا هو كتاب مدرسى يحفظ كحوصلة لمعلومات منطقية وقد رايانا فيما سبق ادلة غير مباشرة على ذلك وتعلق خاصة بشهرته وكثرة نسخه الخطية وعديده الشروح الموضوعية عليه وبنظمه ... ونلمح هنا الى ادلة مباشرة على مدرسية هذا الكتاب ولا ادل على ذلك فيما نظن من تصريح بعض المصادر وكتب التراجم بانه كان يدرس فى وقت من الاوقات او فى حلقة من حلقات الدرس ... ومن اشهر هذه التصريحات واهمها تصريح ابن خلدون فى مقدمته اذ قال : « وله ( الخونجي ) ... مختصر الجمل فى قدر اربعة اوراق اخذ بمجامع الفن واصوله يتداوله المتعلمون لهذا العهد فينتفعون به » (104) .

وقد درسه ابن خلدون مليا اذ يقول : « وتدارست كتابى ابن الحاجب فى الفقه والاصول وجمل الخونجي فى المنطق ... » (105) .

وابن خلدون كما رايته يشن على كتاب الجمل بعض الثناء رغم انه يبغض المختصرات اشد البغض ويرى انها « مخلة بالتعليم » لان فيها « تخليطا على المبتدئ بالقاء الغايات من العلوم عليه وهو لم يستعد لقبولها بعد » ونموذج المختصرات المنطقية تاليف الخونجي (106) .

---

(103) لما نعثر عما يمكن ان يعرفنا بتاريخ تاليف الموجز .

(104) المقدمة : الباب VI الفصل 33 : ص 913 (ط بيروت 1961) .

(105) المقدمة : الباب VI الفصل 57 : ص 1114 (ط بيروت 1961) .

(106) انظر المقدمة VI : الفصل 38 : 1029 .

ويذكر لنا الرصاع (توفي سنة 1489/894 بتونس) انه قرا جمل الخونجي  
على احمد البسيلي بالمدرسة الحكيمية (107) وقد راينا (108) انه ينسب  
الى البسيلي شرح على جمل الخونجي ، وقد اخذ ابن قنفذ التلمساني  
(109) ايضا كتاب الجمل عن ابي محمد عبد الله الوانفيلي الضريير القاسي  
( توفي سنة 1377/779 ) ودرس ابو القاسم البرزلي كتاب الجمل  
على ابن عرفة الورغمي (ت 1401/803) بتونس (111) .

ودرس التتصاخي (815/ 1412 - 1486/891) جمل الخونجي على  
احمد المستيري (113) وعلى ابي عبد الله محمد بن عقاب (توفي سنة 851/  
1447) (114) وعلى ابي عبد الله محمد بن احمد بن النجار التلمساني ( توفي  
سنة 1442/846 ) (115) وعلى يوسف بن اسماعيل المشهور بالزويدوري  
( توفي سنة 1441/845 ) (116) .

واخذ ابن عباد الرندي (1332/733 - 1390/792) جمل الخونجي عن

---

(107) الفهرست ص 176 (تحقيق محمد العنابي - تونس) . ونسب للرصاع  
شرح على جمل الخونجي (انظر فهرس مخطوطات ح.ج. عبد الوهاب  
رقم 294 المنشور في حويات الجامعة التونسية 1978/7) وقد تبين  
لنا بعد تصفحه انه ليس شرحا لجمل الخونجي والراجح انه شرح  
على مختصر في المنطق لابي عبد الله محمد بن ابي العباس احمد  
الشريف (انظر الورقة 2 ط من المخطوط الذي يحمل الآن في  
المكتبة الوطنية رقم 18149 وفي هذه البداية بياض كثير) .  
وقد يكون هذا المختصر نفسه شرحا على جمل الخونجي .

(103) انظر اعلاه : الشروح التي ذكرت ... وده .

(109) انظر اعلاه تعليق رقم 81 .

(110) انظر الوفيات ص 373 (ط . بيروت 1971) .

(111) السراج : الحل ص 702 (ط . تونس 1970) ، وقد ذكر الاستاذ  
الجميل ان البرزلي قد درس كتاب الجمل على ابي محمد الشيبيني  
لا ندري المصدر الذي اعتمد عليه في ذلك ولعله اخطا في النقل  
عن السراج (انظر اعلاه تعليق رقم 95) .

(112) انظر كحالة VII : 230 وانظر مقال محمد السويسي عن القلصادي  
عالم رياضي اندلسي تونسي (حويات الجامعة التونسية 1972/9  
ص 33 - 49) .

(113) نيل : 79 .

(114) نيل : 309 .

(115) نيل : 308 .

(116) نيل : 354 .

الشريف التلمساني بتلمسان وفاس (117) وقد سبق ان راينا ان للشريف التلمساني هذا شرحا على جمل الخونجي (118) .

ودرس ابن غازي (1454/858 - 1513/919) (119) بعض الجمل على ابي عبد الله محمد العيادي (توفي سنة 1467/871) (120) ثم درسه لعلی المظفری (1466/371) - 1545/951 (121) .

ودرس جمل الخونجي ايضا ابو العباس احمد بن احمد الفبريني (توفي 1304/704) صاحب عنوان الدراية (112) .

---

(117) انظر نفح الطيب للمقرئ V : 342 (بيروت 1968) وانظر نيل : 280 .

(118) انظر اعلاه : الشروح التي وصلتنا دده .

(119) انظر Historiens ص 224 - 230 وكحاله IX : 16 .

(120) انظر نيل : 318 والبستان لابن مريم ص 223 . لاحظنا اعلاه

ان العيادي من الذين شرحوا جمل الخونجي : انظر : الشروح

التي ذكرت ... وهـ

(121) نيل : 213 .

(122) انظر مقدمة المحقق رابع بونار (ط . الجزائر 1970) ص 28 .



اظن ان فى هذا كفاية للتدليل على الاهمية التى كانت لكتاب الجمل للخونجى من الناحية التعليمية سواء كانت ايجابية ام سلبية ... ولا يفوتنا ان نلاحظ فى النهاية ان هذه الاهمية تتصل بالاخص بالدراسات المنطقية فى المغرب الاسلامى وجل الشروح التى وجدناها - عينا او خبرا - هى مغربية وعذا يجبرنا على تقرير هذه الحقيقة وهى تتطلب تفسيراً شاملاً يتصل بتاريخ التيارات الفكرية التى اجتاحت المغرب الاسلامى خاصة بعد الدولة الموحدية ...

اما منطق الخونجى بصفة عامة فنرجى الحديث عنه الى امد قريب ... ولكن نتوسم من الآن ان اهميته كانت بالغة على الاقل للدور الذى ينسبه ابن خلدون للخونجى عندما يعتبره مع فخر الدين الرازى من اوائل المناطق « المتأخرين » الذين كانت ميزتهم الكبرى انهم نظروا فى المنطق من حيث « انه فن براسه لا من انه حيث آلة للعلوم ... » (123) .

فلا نختم اذن متشائمين متأسفين مثل ما قال سامى النشار عندما اورد قول ابن خلدون السابق الذكر وعلق عليه : « وليس لدينا مع الاسف شئ من كتب هؤلاء المفكرين المنطقية لتوضح المسالة توضيحاً اكثر » . (124) .

الكثير من كتبهم ياكلها السوس فى رفوف المكتبات منذ قرون ... والكثير منها اشارت اليه فهارس هذه المكتبات منذ عشرات السنين ولكنه يتطلب الدراسة .

---

(123) انظر المقدمة : الباب VI : الفصل 23 (علم المنطق) ص 913 (ط . بيروت 1961) .

(124) مناهج البحث عند مفكرى الاسلام ص : 22 (ط . القاهرة 1965) .

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ صَلَّيْ اللَّهُ عَلَى مُحَمَّدٍ وَآلِهِ  
**فَكَانَ الشَّيْخُ الْمَاضِي** عَامَهُ الْفَالِقِ الْقَرْنِ  
 دَاجِلِ الْأَوْحَادِ يُوعِظُ اللَّهَ مُحَمَّدٌ قَلَمُ سَوْدِ  
 الشَّيْخِ بِأَشْرَفِ رُضَى اللَّهِ تَعَالَى وَارِثِهِ

هذا  
 وادخل  
 سير  
 في  
 الطاهر

الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ وَصَلَّوْا اللَّهُ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ وَعَلَى  
 آلِهِ وَصَحْبِهِ أَجْمَعِينَ قَدْ خَلَّ تَصَدَّقَ بِمَا قَوْلَا لِي أَنْ يَكُنْ

فيه اعتبارا لعلماء واعيان  
 مضافا ههنا من باب عطف  
 على ما في اعقاب من قوله عالم  
 اغلظ ويعكس

وَأَخْلَامُهُ وَصَغَتْهَا لَجَمْعٍ مِنْ أَكْبَرِ الْعُلَمَاءِ وَأَغْيَازِ الْبُذَلَاءِ مِنْ  
 إِخْوَانِي فِي الدِّينِ مُنْتَمِرًا مِنْ اللَّهِ تَعَالَى خُصَّ الشَّيْخُ مُحَمَّدٌ  
 وَبِظُلْمِهِ لَمْ يَلَأْتُ الْبَيْتَ عَلَى الْخَيْرِ لَوْ ضَمُّهُ لَمْ يَهَابَهُ وَلَا

مخ  
 في

لَمْ يَخْلُ بِهٖ تَكْثُرٌ وَلَا تَخَفٌ عَفْوُ الْبِرَامِ وَالْعُتْرُوبُ مِنْ سِرِّ الدُّنْيَا  
 الْبَرِيَّةُ لِيَسْتَلِ الدُّنْيَا مِنَ الْبَشَرِ إِلَيْهِ مَا الْخَارِجِيُّ لَعَمْرِي تَوَدُّ  
 انْتِقَالَ الْبَرِيَّةِ عَلَيْهِ وَاللَّفْظُ إِتَانُوكَ إِنَّ لِي خَيْرًا مِنْ عَلَى  
 جِهَةِ مَخَاءٍ وَإِلَّا بِنُورِهِ تَوَدُّ تَعَرُّدًا مُتَعَيِّلًا وَدَسُورًا

مخ  
 انهم  
 مخ  
 انهم

الْأَشْرَافُ أَوْ الْخَيْرَاتُ وَمِنْهُ الشُّعْرَةُ وَمِنْهُ بِلَغِيَّتَارِ الْبَرِيَّةِ  
 إِذَا عَلِمَ أَنْ تَخْصِمَ لَكَ الْبَشَرُ بِرَبِّهِمْ نَسْرًا

نفس

نفس





## (2) نص الجمل فى المنطق

(1) (72 ظير) - بسم الله الرحمن الرحيم . صلى الله على مولانا محمد وآله وصحبه :

قال الشيخ الامام الاستاذ العالم الصدر الاجل الاوحد ابو عبد الله محمد ابن نامور الشخير بالخونجى رضى الله تعالى عنه وارضاه (1) :

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيدنا محمد سيد الاولين والآخرين وآله الطاهرين (2) .

اما بعد فهذه (3) جمل تنضبط بها قواعد المنطق واحكامه وضمتها لجمع من اكابر العلماء واعيان الفضلاء من اخوانى فى الدين مستمدا من الله تعالى حسن التوفيق بمنه وفضله (4) .

(2) دلالة اللفظ على المعنى لوضعه له مطابقة ولما دخل فيه تضمن ولما خرج عنه التزام . والمعتبر فى هذا اللزوم النهنى (5) لينتقل الفهم (6) من المسمى اليه دون (17) الخارجى لعدم توقف الفهم (8) عليه .

واللفظ اما مركب ان دل جزءه على جزء معناه والا فهو مفرد سواء تعددت مسمياته وهو المشترك او اتحدت وهو المنفرد .

وهو باعتبار كل مسمى اما علم ان تشخص ذلك المسمى والا فمتواطىء ان استوت (73 وجه) افراده فيه او مشكك ان كان البعض اولى من البعض (9) واقدم .

---

(1) « صلى الله ... وارضاه » ناقص فى ب .

(2) أ : « ... العالمين وصلواته على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه اجمعين » .

(3) أ : « هذا جمل ... »

(4) ب : « بمنه وفضله » ناقص .

(5) أ : الثانى .

(6) أ : النهنى .

(7) أ : لا .

(8) أ : انتقل النمن .

(9) « من البعض » ناقصة فى أ .

وايضا المقرد (10) ان صلح لان يخبر به فان دل بهيئته على زمان كان فعلا (11) والا كان اسما وان لم يصلح كان اداة .

وايضا فكل لفظ اما مرادف للفظ آخر ان وافقه في المسمى والافمابين له .

(3) وايضا فالمفرد (12) اما كلى ان لم يمنع نفس تصور معناه من صدقه على كثيرين امتنع وجودها في الخارج عن المفهوم او امكان ولم يوجد او وجد منها (13) واحد فقط مع امتناع غيره او امكانه او كثير متناه . واما جزئي ان منع ويسمى الحقيقي (14) وهو اخص من الاضافي المندرج تحت الكلى .

(4) والكلى ان كان تمام ماهية افراده كان نوعا حقيقيا لحمله عليها في جواب ما هو واتفاقيا في الماهية وان كان جزءا منها فان حمل عليها في جواب (15) ما هو حال الشركة كان جنسا والا حمل عليها في جواب ايما هو فسي جوهره فكان فصلا .

وان كان خارجا عنها فان حمل على ما تحت طبيعة واحدة (16) فقط كان خاصة وان حمل على غيرها ايضا (17) كان عرضا عاما وكل واحد منهما اما غير (73 ط) شامل او شامل مفارق او لازم اما للوجود او للمناعية وذلك اما بغير وسط ان لم يفتقر العلم باللزوم الى ثالث واما بوسط اذا افتقر اليه .

(5) والجنس ان تلا ما عداه من الاجناس سمي عاليا وجنس الاجناس وان كان عكسه (18) فهو الجنس السافل والاخير وان توسطهما فهو المتوسط وان باينهما فهو المفرد .

ويقال للمندرج تحت الكلى نوع اضافي وقد يوجد بدون الحقيقي كالجنس المتوسط (19) وبالعكس كالماهية البسيطة .

---

(10) أ : فالمفرد .

(11) أ : كلمة .

(12) ب : المفرد

(13) أ : او وجد واحد .

(14) أ : حقيقى .

(15) أ : « ما هو واتفاقيا .... فى جواب » ناقص فى ب .

(16) ناقصة فى ب .

(17) ناقصة فى أ

(18) ب : « وان علتة » .

(19) أ : كالمتوسط .

(6) ومن مراتب النوع الإضافي الاربعة المذكورة والسافل منها نوع الانواع والمعرف لمشيء ما معرفته سبب معرفته بشرط (20) ان يكون غيره وسابقا عليه في المعرفة واجلي منه ومساويا له في العموم وغير معرف به ذلك غيره تمييزه من غيره في الجملة . فان اقتصر عليه كان رسما اما (21) ناقصا ان كان بالخاصة فقط واما (21) تاما ان كان بها وبالجنس وان افاد مع ذلك اتمييز الذاتى كان حدا وشرطه ان يكون بالذاتيات فان اقتصر عليه كان حدا ناقصا كما هو بالفصل وحده وبه مع الجنس البعيد (22) وان (74 و) افاد مع ذلك (23) الاحاطة بكنه الحقيقة كان حدا تاما ويشترط (24) ان يكون بجميع الذاتيات والخلل فى كل قسم بانعدام بعض شرائطه والخلل فى اللفظ ان لا يكون ظاهر الدلالة بالنسبة الى السامع .

(7) واللفظ المركب ان دل بالقصد الاول على طلب الفعل كان مع الاستعلاء امرا ومع الخضوع سؤالا ومع التساوى التماسا والا كان تنبيها ان لم يحتمل انصدق والكذب وان احتملها كان خبرا (25) وقضية وهى اما شرطية ان تحلل طرفاها الى قضيتين واما حملية ان تحللا (26) الى مفردين حكم فيها بان ما صدق عليه احدهما بانفعل فى الحمل (27) صدق عليه الاخر ايجابا او سلبا ويسمى الاول منها موضوعا والآخر محمولا فان كانا وجوديين كانت محصنة (28) الضرفين والا كانت (29) معدولة بطرفيها معا او باحدهما فقط وعلى كل تقدير فلا بد من نسبة للمحمول بها يصدق على الموضوع انه هو فى الوجهه وانه ليس هو فى السالبة (30) .

(8) فان عرج بالرابطة اى باللفظ الدال عليها (74 ط) سميت القضية ثلاثة (31) والاثنائية . والمعصر فى المعدول ما فى طرف (32) المحمول . فالقضيتان ان توافقتا فى المعدول او التحصيل دون الكيف تناقضتا وعلى العكس تعاندا صدقا حالة الايجاب وكذبا حالة السلب .

(20) ب : « فاذا شرطه » .

(21) ناقصة فى ب .

(22) ب : « بالفصل او به وبالجنس البعيد » .

(23) أ : افاد الاحاطة .

(24) ب : وشرطه .

(25) أ : خبر

(26) أ و ب : تحليل .

(27) ب : فى الجملة .

(28) أ : محصلات .

(29) ناقصة فى ب .

(30) ب : « انه هو فى الايجاب وانه هو ليس فى السلب » .

(31) أ : كانت ثلاثة .

(32) أ . ما فى المحمول .

وان اختلفتا فيهما كانت الموجبة اخص من السالبة . وحرف السلب المتاخر عن الرابطة جزء من المحمول والمتقدم عليها لسلب الحكم فلا التباس في اللفظ بين الموجبة المعدولة والسالبة المحصلة ثلاثيتين وتميزان ثنائيتين بالنية او بالاصطلاح على تخصيص (33) بعض الالفاظ بالايجاب (34) والبعض بالسلب .

(9) وموضوع الحملية (34 مكررا) ان كان معنيا سميت مخصوصة موجبة وسالبة وان كان كليا . وسميت محصورة ومسورة ان قرن بها السور وهو اللفظ الدال على كمية الافراد اما بالتعميم وتسمى كلية، اما موجبة وسورها : كل ، واما سالبة وسورها : لا شيء ولا واحد . واما بالتبعض وتسمى جزئية، اما موجبة وسورها : بعض وواحد، واما سالبة وسورها : ليس بعض (75و) وهذا قد يستعمل للسلب الكلى ولا يستعمل للايجاب . «وبعض ليس» وهو (335) بالعكس من الاول . «وليس كل» ودلالته بالمطابقة على سلب الحكم (36) عن الكل بما هو كل وعن البعض التزام بعكس الا وليكن . فان لم يقرن بها السور اصلا كانت مهملة موجبة (37) وسالبة وهى فى قوة الجزئية لمساواتها اياها فى الصدق .

(10) وان قرن السور بالمحمول سميت منحرفة ، والضابط فى المنحرفة (38) انه كلما كان احد الطرفين شخصا مسورا او كان المحمول ايجابا كليا او سلبا جزئيا وكانت (39) المادة ممتنعة او ما (40) يوافقها من الامكان وجب توافقهما (41) فيه .

وكيفية النسبة الحكمية بالضرورة والدوام ومقابلتهما يسمى مادة ولا بد منها بحسب الامر نفسه فان صرح بالجهة اى باللفظ الدال عليها سميت القضية رباعية وموجبة والا مطلقة .

(11) والضرورية ما يجب محمولها لموضوعها ايجابا او سلبا ما دامت ذاته موجودة وتسمى ضرورية مطلقة . او ما دام موصوفا بالوصف (75 ظ)

---

(33) ب : بالنية او بتخصيص .

(34) أ : بالعدول .

(34) مكررا) أ : القضية .

(35) أ : وانه .

(36) أ : على السلب .

(37) ب : وان لم يقترن بها السور كانت موجبة .

(38) ب : والضابط فيه .

(39) ب : او .

(40) ب : اما .

(41) ب : اتفاقهما .



الذى عبر به عن الموضوع اما مطلقا وهى المشروطة العامة . او مقيدا (42)  
بالادوام (43) بحسب الذات وهى المشروطة الخاصة . او بحسب وقت ما مع  
الادوام (44) وهى الوقتية ان عمن الوقت ، والا فهى المنتشرة .

والدائمة ان يدوم المحمول اما بحسب ذات الموضوع وهى الدائمة  
المطلقة . او بحسب الوصف وهى العرفية العامة ان اطلقت والخاصة ان قيدت  
بالادوام (43) .

(12) وسلب الضرورة المطلقة عن احد الطرفين امكان عام وعن كليهما  
امكان خاص . وسلب جميع الضرورات عن الطرفين امكان اخص وبالنسبة  
(44 مكررا) الى الزمان المستقبل استقبالى .

والمطلقة قد فهم منها قوم (45) اصل الثبوت او السلب مطلقا بالفعل  
(46) وبعضهم قيده بالادوام (43) وبعضهم بالا ضرورة (47) وتسمى الاولى  
مطلقة عامة والثانية وجودية لا دائمة والثالثة وجودية لا ضرورية .

(13) والتناقض هو اختلاف قضيتين بالايجاب والسلب بحيث يقتضى  
لذاته صدق احديهما (48) وكذب الاخرى .

فنقيض القضية البسيطة المخالفة فى الكيف والضرورة والامكان والعموم  
والخصوص بحسب الازمنة (76 و) والافراد الموافقة فى الطرفين والزمان .  
ونقيض المركبة المفهوم المردد بين نقائض الاجزاء .

والعكس هو تبديل كل واحد من طرفى القضية بعين الآخر فى العكس  
المستوى ونقيض الآخر فى عكس النقيض مع بقاء الصديق والكيفية فى المستوى  
والصدق فقط فى عكس النقيض .

(14) والسالبة اذا اعتبر فيها العموم بحسب الازمنة والافراد انعكست  
كنفسها فى المستوى والالام تنعكس اصلا . وكذلك الموجبة فى عكس النقيض  
على راي . وعلى راي يعتبر العموم بحسب الازمنة فقط .

---

(42) أ و ب : مقيد .

(43) بأن لا دوام .

(44) مكررا) أ : اخص بالنسبة .

(45) ب : قد فهم قوم منها .

(46) ب : بالفعل مطلقا .

(47) أ : بأن لا ضرورة .

(48) أ : احدهما . ب : احدهما .

والموجبة تنعكس جزئية في المستوى (49) وبجهة (50) الاطلاق في  
الفعليات والامكان العام في غيرها وعلى (51) رأى بجهة الامكان العام في  
الكل . كذلك (52) السالبة في عكس النقيض .

والبرهان هو استلزام نقيض العكس المحال لانعكاسه الى نقيض اصل  
القضية او الاخص من نقيضها او لانتاجه مع اصل القضية المحال او بفرض  
الكلام في معين (53) . ويدل على الانعكاس (54) النقص في المواد .

(15) والقياس قول مؤلف من قضايا مستلزم بالذات لقول آخر .  
ويسمى استثنائيا (76) ظ) ان اشتمل بالفعل على النتيجة او نقيضها  
والا اقترانيا . ويشتمل (55) على مقدمتين احدهما تشتمل على موضوع  
المطلوب المسمى بالاصغر وهي الصغرى والاخرى على محموله المسمى  
بالاكبر وهي الكبرى . وانظر الاخر من كل واحدة منهما مشترك بينهما  
جامع وهو الاوسط . فان كان محمولا في الصغرى ، موضوعا في الكبرى ،  
فهو (56) النظم الكامل ويسمى الشكل (57) الاول . وان كان بالعكس  
فهو الشكل (58) الرابع لبعده عن التكامل جدا . وان كان محمولا فيهما فهو  
الشكل (58) الثاني لموافقته الاول في اشرف مقدمتيه (59) اعنى الصغرى .  
وان كان موضوعا فيهما فهو الثالث .

(16) والضابط في الانتاج موضوعية الاوسط للطرفين بالفعل او بالقوة مع  
عموم وضعه لاحدهما وللصغر بالثبوت او ثبوته لكل الاكبر مع نفيه عن  
الاصغر . وتتوقف كلية النتيجة على عموم موضوعية الاصغر وكلية الكبرى  
وايجابهما على ايجاب المقدمتين .

والاختلاطات (60) اذا استنتج الايجاب منها (61) او وافقت الكبرى

---

(49) ب : تنعكس في المستوى جزئية .

(50) أ : بجهة .

(51) ب : على .

(52) ب : وكذلك .

(53) أ و ب : معين .

(54) أ : العكس .

(55) أ : وانه مشتمل .

(56) ب : كان .

(57) أ : بالشكل .

(58) ناقصة في ب .

(59) ب : المقدمتين .

(60) أ : والاختلاط .

(61) ب : منها الايجاب .

النظم الكامل انتجت مطلقا والا اعتبر فيها امور ثلاثة (77 و) : احدها دوام  
انصغرى او انعكاس الكبرى . والثانى ان لا تستعمل الممكنة الا مع ما فيه  
ضرورة . والثالث انعكاس السالبة فى الشكل الرابع . والشرط الثانى  
لا يعتبر على راي بل الباقيان فقط

(17) والنتيجة تتبع محمولية الاكبر فى الضرورة والا ضرورة (62)  
مطلقا فيما عدا الدوام (63) بحسب الوصف عند فعلية الصغرى وتتبع  
موضوعية الاصغر عند كون الكبرى دائمة بحسب الوصف او كون الصغرى  
ممكنة او كونها ضرورية من الرابع الا فى اللادوام (64) او الا ضرورة (65)  
والضرورة عند افراد الصغرى بالضرورة تتبع المقدمة الدائمة والضرورة  
سالبة او كبرى فقط مخالفة للنظم الكامل .

(18) والبرهان هو بعكس المقدمة المخالفة للنظم الكامل او تبديل (66)  
احدى المقدمتين بالاخرى او بعكسها ثم عكس النتيجة او بالخلف وذلك  
نضم نقيض النتيجة الى المقدمة المخالفة لينتج نقيض الاخرى الموافقة او  
ما ينعكس الى نقيض الاخرى المخالفة (67) او بالافتراض وذلك (77 و) بفرض  
موضوع المقدمة (68) الجزئية معينا لتصير كلية (69) .

ويحصل المطلوب من قياسين احدهما كامل والاخر من ذلك الشكل  
بعينه ولكن من كليتين .  
ويدل على العقم الاختلاف وذلك بصدق القياس مع ايجاب النتيجة تارة وسلبها  
اخرى من المواد (70) .

(19) واما الشرطية فتتقسم الى متصلة وهى ما كان احدى القضيتين - وتسمى  
المقدم - مستصحبة (71) للاخرى وتسمى التالى (72) لعلاقة بينهما تقتضى  
ذلك وتسمى لزومية او لمجرد اتفاقهما (73) فى الصدق وتسمى اتفاقية .

(62) أ : وان لا ضرورة .

(63) ب : للدوام .

(64) أ : ان لا دوام .

(65) أ : ان لا ضرورة .

(66) أ . وتبديل .

(67) « لينتج .... الاخرى المخالفة » ناقص فى ب .

(68) ب : القضية .

(69) ب : ليصير كلياً .

(70) « من المواد » ناقص فى ب .

(71) أ : « احدى المقدمتين - ويسمى بالمقدم - مستصحبا ... »

(72) أ : بالتالى .

(73) أ : توافقهما .

والى منفصلة وهى ما كان الحكم فيها بين القضيتين بالتعاند (74) اما فى الصدق والكذب معا وهى الحقيقية او فى الصدق فقط وهى مانعة الجمع (75) . او فى الكذب فقط وهى مانعة الخلو .

وصدق الاولى بكون كل واحد من طرفيها (76) نقيض الآخر او مساويا لنقيضه . والثانية بكون كل واحد منهما اخص من نقيض الآخر (77) والثالثة بكونه اعم ثم (78) سالبة كل واحدة من هذه القضايا يرفع اللزوم (79).

(20) فالايجاب باثبات اللزوم والعناد . والسلب برفعهما سواء كانت من موجبات (80) الاجزاء او سوالبها وكل واحدة (38) من الشرطيتين تتالف (81) من حمليتين او متصلتين او منفصلتين او حلى ومتصل او حلى ومنفصل (82) او متصل ومنفصل .

وتتعدد المتصلة بتعدد اجزاء التالى دون المقدم لوجوب لازمية الجزء لما يلزم اكل دون العكس . وتتعدد المنفصلة (83) بتعدد اجزائها بحسب منع الخلو دون الجمع .

والمتصلة تصدق عند (84) صدق الطرفين او التالى فقط او كذبهما معا وتكذب بكذب الطرفين او احدهما (85) او (86) صدقهما معا اذا كانت لزومية .

(21) وتصدق المنفصلة الحقيقية بصدق احد الطرفين فقط وتكذب عند كذبهما معا وصدقها معا وتصدق مانعة الجمع بكذب الطرفين او احدهما وتكذب صدقهما .

(74) ب : « وهى ما حكم فيها بالعناد بين القضيتين » .

(75) « والكذب معا ... مانعة الجمع » ناقص فى ب .

(76) أ : جزءيها .

(77) ب : « والثانية يكون كل منهما اخص » .

(78) أ : و .

(79) أ : ما يرفعها .

(80) أ : كانت موجبة .

(81) أ : تتالف .

(82) « او حلى ومنفصل » ناقص فى ب .

(83) أ : وتتعدد الانفصال بين الشئيتين .

(84) ب : عن .

(85) « او اثنائى فقط ... او احدهما » ناقص فى ب وعوضه : « وكذب ايها كان » .

(86) ب : و .

ومانة الخلو بالعكس والسوالب على العكس فى الكل .

والمتصلة المنزومية قد تكون كلية ، وهى ان يكون التالى (87) لازما للمقدم على جميع اوضاعه التى يمكن حصوله عليها والمقارنات التى يمكن اجتماعها معها ، وجزئيه وهى التى تلزم على بعض هذه الاوضاع ، ومخصوصة وهى التى قلزم على وضع (76 ظ) معين وانسواب فى مقابلة الموجبات فسور الايجاب الكلى فى المتصلة : كلما ومهما ومتى . وفى المتصلة : دائما .

(22) وسور السلب الكلى فيهما : ليس البتة (88) ، وسور الايجاب الجزئى باذخال حرف السلب على سور الايجاب الكلى ، والخصوص بتخصيص المنزوم او العناد بحال او زمان ، والاعمال باطلاق لفظ : لو وان واذا فى المتصلة ، واما (89) فى المتصلة . والمتصلة تستلزم متصلة توافقها فى الكم والمقدم (90) وتخالفا فى الكيف وتناقضها فى التالى . وتستلزم منفصلة مانعة الجمع من عين مقدمها ونقيض تاليها . ومانة الخلو من نقيض مقدمها وعين تاليها ، متعاكستين عليها ، وتستلزمها منفصلة حقيقية من احد الجزئين ونقيض الآخر من غير عكس .

وكل واحدة من المتصلة والمنفصلات الثلاث موجبة (91) تستلزم سوالب الباقى مركبة من الجزئين من غير عكس . وكل واحدة من غير الحقيقيتين (92) تستلزم الاخرى مركبة (93) من نقيضى جزئيهما من غير عكس (94) .

(23) والقياسات الاقترانية الشرطية خمسة اقسام (79 و) : المؤلف من متصلتين ، ومنفصلتين (95) ، ومتصل ومنفصل ، وحملى ومتصل ، وحملى ومنفصل . فان كان الاوسط جزءا تاما من المقدمة الشرطية فالضابط فيه كون القياس مشتملا بالفعل او بالقوة على متصلتين هما على تاليف منتج . والنتيجة حينئذ فى القسم الاول متصلة من الطرفين او من نقيضيهما او منفصلة تلزم هذه المتصلة وان لم يكن الاوسط جزءا تاما فالضابط فيه كلية

---

(87) عوض « وهى ان يكون التالى » نجد فى ب : « وهو ان تكون » .

(88) « وسور السلب ... البتة » ناقص فى ب .

(69) ب : واما واما .

(90) ب : فى المقدم والكم .

(91) ناقصة فى ب .

(92) ب : الحقيقية .

(93) ب : مؤلفة .

(94) « من غير عكس » ناقصة فى ب .

(95) ناقصة فى أ .

احدى المقدمتين مع (96) اشتغال المتشاركتين (97) على تأليف منتج مع اعتبار منع الخلو من الشرطية ان كانت منفصلة او انتاج احدهما (98) مع نتيجة التأليف بينهما لمقدم (99) متصلة كلية هي احدى المقدمتين او لاحديهما (100) . و النتيجة حينئذ في القسم الاول متصلة كلية (101) من الطرف غير (102) المشارك من الكبرى (103) و نتيجة التأليف .

(24) وفي القسم الثاني منفصلة مانعة الخلو من كل ما لا يشارك و نتيجة التأليف من كل ما يشارك .

وهذه نتيجة الثالث ان جعلت (79 ط) منفصلة وان جعلت متصلة كان مقدمها الطرف غير (102) المشارك من (104) المقدمة المتصلة . وتأليها نتيجة التأليف من طرفها الآخر والمقدمة المنفصلة .

وفي القسم الرابع متصلة احد طرفيها الطرف غير (102) المشارك من المقدمة المتصلة بالوضع الذي كان فيه . والطرف الآخر نتيجة التأليف .

والقسم (105) الخامس ينتج حملياً ان شارك كل جزء من اجزاء الاتصال حملياً واشتركت اتاليقات في نتيجة واحدة والا فمثل نتيجة القسم الثاني والمعتبر هو الضابط المذكور بالفعل او بالقوة (106) .

(25) والقياس الاستثنائي ان كان الشرطية فيه متصلة انتج وضع المقدم فيها وضع الثاني ورفع التالي رفع المقدم والا بطل (107) اللزوم دون العكس في شيء منها لاحتمال كون التالي اعم . وان كانت منفصلة فان كانت حقيقية انتج وضع كل واحد من الجزئين رفع الآخر لامتناع الخلو وذلك اذا وضع مقيداً . وان كانت مانعة الجمع انتج وضع كل واحد من الجزئين

---

(96) و كلية احدى المقدمتين مع ، ناقص في أ .

(97) ب : المتشاركتين .

(98) أ و ب : احدهما .

(99) ب : مقدم .

(100) ب : احدهما .

(101) عوضها في ب : « مقدما متصلة » .

(102) ب : الغير .

(103) ب : الصغرى .

(104) أ : في .

(105) ناقصة في ب .

(106) ب : بالقوة او بالفعل .

(107) أ : لبطل .

(108) رفع الآخر لامتناح الجمع دون العكس . لامكان الخلو . وان كانت مانعة (80 و) الخلو فعلى العكس من ذلك (109) .

وهذا آخر ما قصدنا ذكره فى هذا المؤلف والله الهادى وهو ولى الكفاية وواهب العقل والقوة . حمد يستحقه وشكر يرتضيه وهو حسبنا ونعم الوكيل (110) .

(26) نجزت الجمل المنطقية للشيخ افضل الدين عبد الله بن محمد ابن يامور (111) الخونجى رحمه الله تعالى ورضى عنه وهى مما افادنى بكتبتها اخى وسيدى ابو الحسن على بن عتيق (112) اعاننى الله واياه على ما يقر بنا منه ويزلفنا لديه بجاه سيدنا محمد وآله الطاهرين .

كتب هذا اثر الفراغ من مقابلتها بيده الثانية عبد الله الراجى رصمته الباقية محمد بن عيسى (113) رفق الله به ورزقه العلم والعمل .

---

(108) ناقصة فى ب .

(109) ناقصة فى ب .

(110) عوض «فى هذا المؤلف ... الوكيل» نجد فى ب : « ولواهب العقل والكفاية حمد بلا نهاية وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه » وبهذا ينتهى مخطوط ب .

(111) انظر فى تحقيق الاسم المقدمة .

(112) وجدنا فى كتب التراجم شخصا يحمل هذا الاسم : ابو الحسن على بن عتيق الانصارى القرطبى نزيل فاس وهو محدث وحافظ ومقرئ، مشارك فى علم الكلام والامول والطب ونظم الشعر . حج فسمع من السلفى وغيره (انظر كحالة VII : 145) كان يمكن ان يكون هذا الشخص الا ان تاريخ حياته (1129/523 - 1201/598) متقدم قليلا حتى عن الخونجى (1194/590 - 1248/648) فضلا عن يامر بنسخ كتبه ... اللهم الا اذا ما افترضنا اضطرابا فى تاريخ حياته ولم نجد ما يبرر هذا الافتراض ...

والتعرف على هذا الشخص او على الناسخ (انظر التعليق الموالى) هام لانه يسمح بتاريخ نسبى لهذه المخطوطة .

(113) بعد : محمد بن عيسى نجد كلمة ثالثة نظنها لقب هذا الناسخ ولكنها غير واضحة لانها فى شكل امضاء .





المختصر في المنطق  
لابن عربي



## المختصر في منطق لابن عرفة الورغمي

### 1 - مقدمة

#### - المؤلف : (1)

هو ابو عبد الله محمد بن محمد بن عرفة الورغمي التونسي المالكي ولد سنة 716/1316 بتونس ونشأ بها وتعلم على والده ثم على اعلام القرن الثامن الهجري بافريقية امثال ابي عبد الله محمد ابن عبد السلام ( توفي سنة 749/1348 ) في العلوم القرآنية وابى عبد الله شمس الدين محمد بن جابر الواداشي ( توفي سنة 749/1348 ) في علوم الحديث .

ومن اشهر تلمذ ابن عرفة في العلوم العقلية اى في الحساب والمنطق خاصة ، ابو عبد الله بن يحيى بن الحباب ( توفي سنة 741/1340 او سنة 749/1348 ) وابو يعقوب بن اندراس ( توفي سنة 729/1329 ) وابو عبد الله الأبلبي ( توفي سنة 757/1356 ) وقد استشهد بهم ابن عرفة في مختصره للمنطق عديد المرات (2) .

تولى ابن عرفة امامة جامع الزيتونة حوالى سنة 750/1349 ثم اضاف الى ذلك الخطابة سنة 772/1370 والافتاء سنة 773/1371 وبقي في هذه الخطبة الى وفاته سنة 803/1401 لم ينقطع عنها الا في فترات قصيرة اثناء مرضه سنوات 766/1364 و 770/1368 و 785/1383 او اثناء حجة سنة 792/1390.

---

(1) قد تبسطنا في الحديث عن ابن عرفة وآثاره وشيوخه وتلامذته في الاطروحة التي نعدّها بعنوان « ابن عرفة والمالكية في افريقية في القرن VIII ع XIV م » فلا نرى فائدة في الاطالة في ذلك هنا .

انظر في المصادر والمراجع التي تحدثت عن ابن عرفة : كحالة XI 285 ومقال روجي هادي ادريس في دائرة المعارف الاسلامية (الطبعة الجديدة) ج II : ص 734 وانظر ايضا الفارسية (فهرس) السراج (الفهرس وخامسة ج III : 577 - 594 والرصاص (الفهرس) ومقدمة شرحه لحدود ابن عرفة ومخلوف : شجرة ص 237 وابن القاضي : ذرة المجال II : 280 - 282 وابن حجر : انباء الغمر II 192 .

(2) انظر فهرس الاعلام في آخر تحقيقنا للمختصر في المنطق .

لم يتول ابن عرفة القضاء ولم تكن له رغبة فيه وكان أكثر اشتغاله بالتدريس والتأليف . ومن أشهر تأليفه : المختصر في الفقه - والمبسوط في اصول الفقه - والمختصر الشامل في اصول الدين - املاءات في تفسير القرآن - الحدود الفقهية - مختصر الحوفي في الفرائض - مختصر في المنطق ... (3)

### - المختصر في المنطق :

هو التأليف الذي نهتم هنا بتحقيقه . ولا مجال للشك في نسبة هذا الكتاب لابن عرفة الورعمي فالكثير من المصادر تنسب اليه تأليفا بهذا العنوان (4) والمخطوطتان المعتمدان في التحقيق تثبتان هذه النسبة (5) ثم ان ابن عرفة يذكر مجموعة من شيوخه المعروفين كما راينا آنفا ويذكر هذا المختصر المنطقي في بعض تأليفه الاخرى مثل المختصر الشامل في اصول الدين .

لم نتمكن الى الآن من تحديد تاريخ تأليف المختصر في المنطق ولكن يمكن ان نقول بصفة تقريبية انه الف قبل سنة 1387/1389 تاريخ الانتهاء من تأليف المختصر الشامل (6 مكرر) وقد ذكر فيه المختصر في المنطق .

### - المخطوطتان المعتمدتان في التحقيق :

أ : المخطوط الاول من المجموع رقم 16509 ( ورقات 1 ظهر - 19 وجه )

(3) جل هذه التأليف قد وصلتنا وسنتعرض لقيمتها ومخطوطاتها في مختلف انحاء العالم في ذراستنا عن « ابن عرفة والمالكية ... » المذكورة اعلاه (تعليق رقم 1) وكلها غير منشورة فيما نعلم - ما عدا الحدود التي توجد ضمن شرح الرصاع على حدود ابن عرفة (تونس 1350) . وقد نشرنا ايضا باب الامامة من المختصر الشامل انظر حوليات الجامعة التونسية عدد 9 سنة 1972 ص ص 172 - 234 .

(4) ابن فرحون : الديباج 339 - التنبكتي : نيل 274 - السخاوي : الضوء ج 9 : 241 - الرصاع : فهرست ص 84 وشرح الحدود ص 5 - السراج : الحلل : 584 - 585 - 702 ابن القاضي : درة II 281 .

(5) انظر اسفله نص المختصر في المنطق الفقرة الاولى والتعليق رقم 2 .  
(6) انظر المخطوطة رقم 7895 (المكتبة الوطنية بتونس) ورقات : 3 ظهر - 4 ظهر - 137 ظهر .

(6مكرر) انظر آخر المختصر الشامل المنشور بحوليات انجاعة ( المقال المذكور اعلاه تعليق رقم 3) ص 232 .

الموجود بالمكتبة الوطنية بتونس (7) وهي بخط تونسي دقيق جدا غير واضح في بعض الأحيان وكان الفراغ من نسخها ليلة السبت الثاني من المحرم عام 849 ( الموافق لـ 10 افريل 1445 ) ... على يد ... بقتاسم ابن محمد بن يحيى المغراوى ... ببجاية ... (8) اقد اعتبرنا هذه النسخة نسخة اصلية واحلنا على ارقام ورقاتها في غضون التحقيق لقدمها النسبي اذ نسخت بعد 46 سنة هجرية من وفاة المؤلف .

ب : المخطوط الاول من المجموع رقم 18523 ( ورقات 2 ظهر - 69 وجه ) الموجود بالمكتبة الوطنية بتونس (9) وهو غير مؤرخ ولكن النسخة تبدو قديمة (10) .

هاتان هما المخطوطتان اللتان تمكنا من التعرف عليهما الى حد الآن ولم يذكرهما بروكلمان ولا ذكر غيرهما للمختصر في المنطق (11) ولا نستبعد ان توجد مخطوطات اخرى له في بعض المكتبات الخاصة اذ الكتاب قد اشتهر بعض الاشتهار وكتبت عليه شروح وكان فيما يبدو كتابا مدرسيا .

### تدريسه :

يبدو ان ابن عرفة قد درس المنطق بالاعتماد على مختصره فهذا تلميذه ابو عبد الله محمد الرصاع الانصارى ( توفي حوالى سنة 1489/894 ) يقول في فهرسته « وسمع عليه ( اى على ابن عرفة ) جميع مختصر الشيخ الفقيه والمختصر المنطقي ومختصره في الاصلين وكتب له ذلك بخطه ... » (13)

(7) انظر في المخططات الاخرى للمجموع مقالنا في حويلات الجامعة... (المذكور اعلاه ) ص 182 تعليق 7 .

(8) انظر آخر المختصر في المنطق فقره 131 .

(9) هو نفس المجموع الذي وجدنا فيه جمل الخونجي انظر ما قلناه عنه اعلاه في «التعريف بالخونجي ومؤلفاته» تعليق 43 .

(10) انظر ما قلناه اعلاه خاصة في التعليق رقم 112 من تحقيقنا لنص جمل الخونجي .

(11) انظر ما قاله بروكلمان عن ابن عرفة في التاريخ II : 274 والملحق II 347 .

(12) انظر في المصادر التي ذكرته كحاله XI : 137 . يضاف الى ذلك السراج III : 889 - 690 ودرة الحجال II : 140 وابن

ابى الضياف ج VII : 64 - 65 .

(13) الفهرست ص 84 .

وكذلك فان ابا القاسم البرزلى ( توفي سنة 1343/844 ) (14) قد قرا عليه المختصر فى المنطق (15) .  
عسـسـره :

اشتهرت تأليفه ابن عرفة بصفة عامة وتأليفه المنطقى بصفة خاصة بالمر وتنافس العلماء فى تفهيمها قال مثلا تلميذه الرصاع : « والف رضى الله عنه تأليف عجيبة ومصنفات غريبة منها تأليفه الفقهى لم يسبق به فى تحقيقه وتهذيبه وجمعه ... وتأليفه المنطقى فيه من القواعد والفوائد ما يعجز عنه كبار الفحول على صغر جرمه وكثرة علمه . » (16)

ولذا لم يكثر فى رايانا استعمال « مختصر ابن عرفة فى المنطق ككتاب مدرسى ونتيجة لذلك لم تكثر شروحه ولكن رغم ذلك وجدنا من شرحا خاصة السنوسى ومحمد الشافعى ...

### شروح المختصر فى المنطق :

(1) شرح محمد بن يوسف السنوسى ( 1428/832 1490/895 ) (17)  
على المختصر المنطقى لابن عرفة :

هو أشهر هذه الشروح على الإطلاق فيما يبدو وقد وجدنا منه ثلاث

---

(14) انظر نيل الابتهاج ص 226 و 276 والسراج : 702 والبستان 193 .

(14) انظر فى مصادر ترجمته مقالنا المنشور فى حوليات الجامعة (المذكور اعلاه تعليق رقم 9) التعليق رقم 321 .

(15) انظر نيل الابتهاج ص 226 و 276 والسراج : 702 والبستان 193 .

(16) شرح الحدود ص 5 ونجد نفس الجملة تقريبا فى نيل الابتهاج ص 274 والبستان : 191 وانظر انقرة الحوالية : شروح المختصر .

(17) هو من أشهر علماء تلمسان فى زمانه بالتفسير والحديث والتوحيد والمنطق ... شرح ايضا جمل الخونجى فى المنطق ( انظر اعلاه شروح الجمل التى لم تصلنا وحدها والف ايضا مختصرا فى المنطق وشرحه وتوجد دمنه نسخ عديدة بالمكتبة الوطنية بتونس ...

انظر فى المصادر التى ترجمت للسنوسى اعلام الجزائر 189 - 190 وكحاله VII : 132 .

سمح في المكتبة الوطنية بتونس تحمل الارقام الآتية : 15811 - 8161 - 16327 (18) .

يقول السنوسي في اوائل شرحه : « .... وبعد فلما كان علم المنطق من اتون شيء على تسديد النظر وتقويم ما اعوج من آراء المعقول والعبر وبه تميز ذو العميق عن غيره في ميدان مجارى الفكر وكان ارفع تأليف رايته فيه واجمعه مع الاختصار تأليف الشيخ الامام رئيس الايسة النظار ابي عبد الله محمد بن محمد بن عرفة غفر الله له والحقه بزمرة الصالحين الابرار ، رايته ان اضع عليه مختصرا يقتصر على حل الفاظه ويترجم عما ابتهم من رموز اشاراته والحاشية والله سبحانه المسؤول في الهداية وهو المستعان واليه الملقى في تيسير العسير وبه الوثوق وعليه التكلان ... » (19)

نلاحظ من هذه المقدمة القيمة الكبرى التي يعبرها السنوسي لمختصر ابن عرفة خاصة وان السنوسي من العارفين بالمنطق المؤلفين فيه كثيرا ثم ان السنوسي قد اجهد نفسه في تفهم مختصر ابن عرفة وحل غامضه وقد اشتكى من ذلك ايضا الى تلميذه الملايى فقال : « ان كلامه ( اى كلام ابن عرفة ) صعب سيما هذا المختصر تعبت كثيرا فى حله لصعوبته الى الغاية لا استعين عليها الا بالخولة » (20) .

---

(18) وعذا زصف موجز لها :

مخطوط رقم 15811 : مقياسه : 15/20,7 سم ، معدل الاسطر فى كل صفحة : 21 . عدد اوراقه : 180 ، خطه مغربى آخره (180 ط) : وافق الفراغ منه عصر يوم الاربعاء رابع جمادى الاولى من ثمان وخمسين بعد الالف (27 ماي 1648) على يد عميد الله تعالى محمد ابن سعيد بن ابراهيم بن على المراكشى وطنا الموسى اصلا السيجستانى ندبا السوالى خصوصا بودى بنى عيسى (؟) . كتبه لنفسه ولن شاء الله تعالى من بعده برواق المغاربة بجامع الازهر عمره الله تعالى بذكره آمين آمين . وصلواته تعالى على سيدنا ومولانا محمد وآله وصحبه وسلم تسليما .

مخطوط 8161 : مقياسه 16/21 سم . معدل الاسطر فى كل صفحة : 23 . عدد اوراقه : 223 وبه تماليك كثيرة بالهامش . خطه تونسى مؤرخ بسنة 1193 هـ/1779 م .

مخطوط 16327 : مقياسه 14/19,5 سم . معدل الاسطر فى كل صفحة : 23 . عدد اوراقه : 200 . خطه مشرقى غير مؤرخ عليه تملك باسم مصطفى القلشاني ثم باسم عمر بن قاسم المحبوب (توفى سنة 1222 هـ/1807 م) .

(19) ورقة 1 ب .

(20) انظر البستان ص 246 ونيل الابتهاج 329 .

فهذا الشرح هام اذن لتفهم نص ابن عرفة ودراسته ويمكن ايضا ان يعين على تحقيق النص الاصلى لان نص ابن عرفة مضمن فى الشرح فيمكن اعتماد هذه النسخة للمقارنة ولكن من سوء الحظ لم نتمكن فى هذا التحقيق من ذلك لاننا لم نعرض على هذا الشرح الا بعد مانتهاثنا من تحقيق الاصل وعلى كل فان المقارنة السريعة التى قمنا بها من بعد بينت لنا انه لا توجد اختلافات جوهرية .

وجاء فى هامش ب من المختصر المنطقى لابن عرفة : « هنا انتهى شرح السنوسى لهذا الكتاب فيما وجدنا من نسخة ... (21) ويتساءل فى نفس التعليق هل تلاشت بقية الشرح م هل حال الموت بين المؤلف وانهايه « ام كيف الحال » ؟ .

ونحن نرجح ان المؤلف نفسه قد اوقف شرحه فى ذلك المكان لانه لم ير فائدة فى التوغل فى شرح بعض ضروب القياس اذ جاء فى آخر النسخ التى وجدناها من شرح السنوسى وهى تقف ايضا فى نفس الموضع - : « وزعم الخونجى فى الكشف ان المنتج منها اربعة عشر والكلام فى توجيه ذلك بطول . آثرنا الاعراض عنه لقلة جدواه والله تعالى اعلم وبه التوفيق » . ( هنا اذن ينتهى كلام الشارح ) .

ويختم ناسخ المخطوط رقم 8161 : قد نجز ما وجد من شرح الشيخ ابي عبد الله محمد بن يوسف السنوسى الحسنى لتصنيف الامام ابن عرفة تفيدهما الله برحمته آمين وكان الفراغ منه يوم الاحد آخر جمادى الاخيرة لسنة 1193 ( حوالى منتصف جويلية 1779 ) وهو حسبى ونعم الوكيل ، نعم المولى ونعم النصير ، ولا حول ولا قوة الا بالله العلى العظيم . « (22)

(2) « نتائج الفكر فى شرح المختصر » وهو شرح محمد الشافعى العونى على مختصر ابن عرفة :

ولد محمد الشافعى العونى بباجة ( شمال غرب البلاد التونسية )

---

(21) انظر التعليق رقم (250 مكرر) من تحقيقنا .  
وينتهى شرح السنوسى فى بداية الفقرة 90 من تحقيقنا اى انه قد شرح قرابة الثلثين من مختصر ابن عرفة .  
(22) ورقة 223 و .



سنة 1105/1693 وتوفى حوالى سنة 1173/1759 (23) وقد اشار الى شرحه هذا الورتانى فى النفحة الندية (24) وقال عنه محمد الشاذلى النيفر :  
 له ( الشافعى ) فى علم المنطق شرح مختصر ابن عرفة التونسى ( ت 803 )  
 والمختصر هذا احد المختصرات التى ألفها ابن عرفة واسيرها مختصره الفقهي  
 الذى احتفل له غاية الاحتفال وما كتبه ابن عرفة لا يخرج على هذا النمط  
 من جمع المعلومات فى الفن المحرر فيه مع تدقيق العبارة غير انه عقد اللفظ  
 فاصبح ما يكتبه متعمدا على الفهم ولهذا تجنب الناس تأليفه واستعاضوا عنها  
 بغيرها . فاقدم الشافعى على مختصره المنطقي دليل على رسوخ القدم فى  
 المنطق وامانة فى العلم » ( 25 ) .

وجدنا من هذا الشرح نسخة بالمكتبة الوطنية بتونس تحمل رقم  
 13328 (26) وقد بداها المؤلف بالاشادة بعلم المنطق ثم قال : ( ورقة 3 ط ) :  
 « وحكى الابى (27) فى شرح كتاب لامام مسلم ان الامام ابا عبد الله محمد بن  
 عرفة كان يحض على تعليمه ( اى المنطق ) كثيرا ونقل عنه كلاما فانظر  
 هناك ( 28 ) .

هذا ونا كان المختصر المنطقي لرئيس الحضرة التونسية علامة زمانه  
 ، امام البلاد الافريقية ، ناذرة اوانه ، مالك ازمة فروع المنقول وقطب دائرة  
 فنول المعقول ، الموجز الكبير ، الحاق من الفقه الاقاويل ، وعلامة الارض كما  
 قيل ، ابو عبد الله محمد بن عرفة الورغمى المذكور آنفا برد الله ضريحه  
 واسكنه من الجنان فسيحه ، مختصرا حاويا من هذا الفن الاصول والفصول ،  
 شاسعا عن رام منه الحصول والوصول ، اذ هو فى غاية اليجاز ، حتى  
 انه لوعد من الالغاز ، ناسب ذلك العد وجاز ، وقد نبذ ظهريا ، وجعل نسيا

---

(23) انظر النيفر . عنوان الاريب II : 27 - 30 ومحمد المقداد  
 الورتانى : النفحة الندية فى الرحلة الاحمدية ص 40 - 41 (افادنا  
 بهذا المصدر الزميل الصديق عبد المجيد الشرفى فاليه تشكراتنا)  
 وخصه الشيخ محمد الشاذلى النيفر بسلسلة من المقالات فى  
 جريدة العمل شهر فيفري 1968 (ايام 2 - 9 - 16 - 23) وشهر  
 مارس (ايام 1 - 8 - 15 - 22) .

(24) الورتانى : النفحة ص 40 .  
 (25) العمل عدد يوم الجمعة 16 فيفري 1968 ص 6 (الحلقة 3 من ادباء  
 سالفون) .

(26) مقاسها 15,5/19,7 سم . عدد ورقاتها : 193 بكل صفحة 19 سطرا  
 قصيرا خطها تونسى ، غير مؤرخة .

(27) هو محمد بن خليفة الوشتانى من ابرز تلاميذ ابن عرفة التونسيين  
 توفى سنة 1425/828 .

(28) صحيح مسلم ومعه شرح الابى (ط القاهرة 1327) .

منسيا ، كانه « شيئا فريا » (29) . ولم يتصد نشرحه من الافاضل فيما راينا وروينا غير الشيخ الولي الصالح العارف بالله الغنى سيدى ابنى عبد الله محمد السنوسى الحسنى (30) نفعنا الله ببركاته وافاض علينا من سبحانه خيراته (4 وجه) .

بيد انه وان كان من البيان على طرف الشام ، ولم يلتفت الى اماطة اللثام ، فبين بعضا منه بيان سبحانه وحسان ، وكانه رآى البعض الآخر غنيا عن البيان ، ولضرى ان هذا بمرتبه العاليه لخليق ، واما بنا فغير لائق ولا انيق .

خالج قلبى ان اضع عليه شرحا يزيل القشر عن اللباب . غير ناكب ان شاء الله عن طريق الصواب ، ميبنا لسينه من شينه ، ميزا لغثه من سمينه ، كاشفا عن وجه الاختصار النقاب ، مذلا جماع تلك المعانى الصعاب ، واضيف اليه من الزوائد ، ما لا يخلو من الفوائد مع شىء من ابدار الافكار ، سمحت به يد الاقدار ، سالكا فيه طريقا هو اقرب الى الاقتصاد من الاطناب ، متجافيا عن طرفى الاختصار والاسهاب ، اذا هبت نسماته ترتاح لها نفوس اهل الوداد ، واذا طلعت نازه فعلى افئدة الحساد ، يرى فضله ان شاء الله اهل الاعتبار ان عابه عى البصائر والابصار ... ،

وهذه الصفحة رغم ما يشوبها من مبالغات وتكلف فى الاسلوب فانها تعبر عن اهم ميراث هذا المختصر المنطقى وهى : الدقة والايجاز والعسر .

واستشهد محمد الشافعى بعد ذلك ببعض الابيات فى معانى الحمد والتشكى من الزمان ... (31) ثم اهدى تاليفه هذا الى ابنى عبد الله محمد ابن حسين باى (المتوفى سنة 1759 م) وقال فى نهاية مدحه له فى خاتمة مقدمة هذا الشرح : ( ورقة 8 و ) وخدمت حضرته بزف هذه الهدية اليه وشربت محاسنها بتمثلها بين يديه على انى وان كنت كمبندى الدر الى البحر ، او كجالب التمر الى حجر ، فقد اعطيت القوس باريا ، والصحيفة قاريا ، والله هو المسئول ان يثيبنا عليه ، ولا يخزينا يوم الوقوف بين يديه ، وسيته « نتائج الفكر فى شرح المختصر » .

وجاء فى آخر النسخة التى عثرنا عليها من « نتائج الفكر » ( 193 ظ ) . وهذا آخر الكلام على قسم التصورات ويتلوه الكلام ان شاء الله على قسم التصديقات « (32) .

---

(29) وردت مفتوحة على اعرابها فى الآية القرآنية المقتبسة منيا : مريم (19) : 27 .

(30) هو الشرح الذى سبق الحديث عنه .

(31) قد كانت حياته كثيرة الاضطراب :نظر فى ذلك خاصة مقالات الشيخ النيفر المذكورة اعلاه .

(32) وصل الشافعى بشرحه الى آخر الفقرة 26 من النص المحقق .

ولما نعرض لبقية لهذا الجزء .

### 3) شرح (?) محمد بن احمد بن غازي (1454/858 - 1513/919) (33)

قد يكون ابن غازي ألف أيضا شرحا لمختصر ابن عرفة المنطقي اذ نجد لفي بروفنصال (Levi-Provençal) ينسب له كتابا بعنوان « حل مشكل ابن عرفة في مختصره » (34) .

ولقد ألف ابن عرفة الكثير من المختصرات من اشهرها المختصر الفقهي والمختصر الحنفي ومختصر اصول الدين ... فاي مختصرين يشمل هذا التأليف المشترك ؟

لا نستبعد ان يشمل المختصر المنطقي والمختصر في اصول الدين لما بينهما من قرابة في المادة من بعض النواحي ثم لان ابن غازي خص المختصر الفقهي بشروح أخرى (35) . وابن غازي غير غريب عن المنطق لانه اهتم بالعلوم العقلية بصفة عامة .

#### - قيمة المختصر المنطقي لابن عرفة :

لا يمكن ان تصدر احكاما تتعلق بقيمته الآن رغم ما قاله السنوسي : « وكان ارفع تأليف رأيته فيه واجمعه ... » (36) فذلك يتطلب دراسة عامة لتيارات المنطق العربي ونحن مازلنا بعيدين عن ذلك فهذا احد المختصين في الموضوع يقول ان المنطق العربي ما زال « ميدانا مجهولا » ... (37) .

الكثير من النصوص اذن تتطلب النشر قبل ان نشرع في بعض الدراسات المتعلقة بها وهذا ما حرصنا عليه قبل اى شيء آخر فالدراسة العامة تبدو الان مجازفة . ولكن يمكن ان نقرر من الآن وفي ايجاز بعض الامور التي بدت لنا بديهية بعد دراسة اولية لمختصر ابن عرفة المنطقي :

---

(33) هو مؤرخ وفقه وحاسب توفي بفاس .... انظر في مصادره كحالة 1A : 16 ولفي بروفنصال

Levi-Provençal : *Historiens des Chorfas* pp 224 - 310 .

(34) انظر *Historiens des Chorfas* ص 230 تعليق رقم 2 تأليف رقم 17 .

(35) انظر مخطوط رقم 6524 من المكتبة الوطنية بتونس : اتحاف ذوى الزكاة والمعرفة بتكميل تقييد ابي الحسن وتحليل تعقيد ابن عرفة ولعله التأليف رقم 16 من تعليق لفي بروفنصال السابق الذكر .

(36) انظر اعلاه مقدمة شرح السنوسي على مختصر ابن عرفة المنطقي (37) Nicholas Rescher : *Studies in the History of Arabic Logic*

P. 11 : The great man of material that represents the logical work of Arabic - Speaking peoples remains pretty much *terra incognita*. This situation prescribes a natural challenge to interested scholars.

(1) هو يندرج فيما يسمى بالمنطق الصوري ويخوض في نفس المشاكل ويتبع نفس التخطيط الذي سارت عليه المؤلفات الكلاسيكية في المنطق العربي المدخل ويشمل خاصة القول في الجنس والنوع والفصل والخاصة ثم العرض والمقولات والعبارات والقياس والبرهان والجدل والسفسطة والخطابة والشعر . (38)

ويعتبر القياس المحور الاساسي لهذا المنطق .

(2) يرجع ان مصادر ابن عرفة لا تتجاوز التأليف العربية في المنطق رغم استشهاده في بعض الاحيان بارسطو وبلاسكندر الافر وديسي (39) .

(3) يبدو لنا ان ابن عرفة لا يريد ان يحشر نفسه تيار متميز من هذه التيارات المتخصصة التي اظهر المستشرق ريشر Rescher بعض تعاليمها وقسمها الى مدرستين كبيرتين (40) : مدرسة بغداد School of Baghdad

ويستشهد ابن عرفة بابرز اعلامها: الفارابي - فخر الدين الرازي - السهروردي الخونجي - السراج الاموي .... (41) و المدرسة الشرقية The Easterns ويستشهد ابن عرفة ايضا بابرز اعلامها : ابن سينا - الابري - الطوسي - الكاتب - الشيرازي .... (41) .

(4) فمنهج ابن عرفة اذن منهج تاليفي يمكن ان يندرج فيما يسميه Rescher فترة الوفاق Period of Reconciliation (42) .

(5) هدف ابن عرفة اذن تعليمي صرف يعتمد الاطلاع الشامل على الموضوع لكي يستفيد من ذلك عقل الطالب والعالم المسلمين والتأليف مصاغ في شيء من الاختصار والاكتناز لعله محل بالمعنى في بعض الاحيان ويعتبر

---

(38) انظر : 13 - 14 Rescher : Studies

Marikour : L'organon d'Aristote pp. 10 — 13.

انظر ايضا مقدمة الاهواني لا يساغوجي فرفيوريوس ( نقل ابي عثمان الدمشقي ) .

(39) انظر فهرس الاعلام . واستشهد في المختصر الشامل بهما وبغيرهما من اليونانيين ولا يتهدى ذلك ما كان معروفا لدى المؤلفين العرب .

(40) انظر كتابه The development of Arabic... وخاصة شجرتي ص ص 68 - 69 .

(41) في التعريف بكل هؤلاء انظر فهرس الاعلام .

(42) انظر خاصة الفصل السادس من كتابه .

هذا الاختصار نقطة الضعف في تأليف ابن عرفة (43) . فالمختصر المنطقي عبارة عن ملاحظات نقدية تتبع بصفة عامة التخطيط المهود للتأليف المنطقية في عهده وتفتقر ضمناً المعرفة بتلك التأليف وبالمنطق بصفة عامة فكانه تأليف لمرحلة عالية متقدمة في الدراسات المنطقية .

(6) امتاز ابن عرفة في مختصره المنطقي كما هي عادته في سائر تأليفه الأخرى (44) - بالتدقيق في الاستشهادات فهو لا يكاد يذكر رأياً إلا ونسبة إلى صاحبه أو إلى التأليف الذي أخذ منه وهذا فضل عظيم على غيره من المؤلفين العرب الذين قلما ذكروا مصادرهم (45) . وهذا يسمح بالمساهمة في ضبط بعض التيارات المنطقية خاصة في حدود بعض التفاصيل (46)

(7) كذلك لا يخلو كتاب ابن عرفة من النقد والترجيح فقلما تكون الفقرة غير متبوعة بفقرة أخرى تبتدىء بـ « قلت » يعبر فيها ابن عرفة عن رأيه الخاص ولعل هذا هو الذي قصده بعض القدامى عندما قال : « وأما مختصره المنطقي فشحنه بالاعتراضات على امثال ذلك الفن » (47) .

ولا تخفى قيمة هذا الجانب فهي تسمح من جملة ما تسمح به - بالتعرف على موقف أحد فقهاء المالكية من المنطق في حدود بعض الجزئيات لأنه لا مجال للشك في أن ابن عرفة من المتقبلين للمنطق العارفين بقيمته ضمن علوم المعرفة الإسلامية (48) فهو يتبنى تعريف فخر الدين الرازي للمنطق : « هو قانون تعصم مراعاته الفكر من غلظه » (49) ويرد على من

---

(43) انظر ما قلناه آنفاً عن عسر تأليفه وانظر خاصة ما قاله شارحه السنوسي .

(44) انظر نموذجاً من ذلك فيما نشرناه من المختصر الشامل في اصول الدين : حوليات الجامعة ...

(45) انظر مثلاً تشكي إبراهيم مذكور من ذلك : L'organon p. 60 (46) وتكون هذه هي القيمة الكبرى لتأليف ابن عرفة . ولكن ذلك يتطلب كما قلنا معرفة اشمل بالنصوص المنطقية .

(47) السراج : الحل ص 585 (عن القرافي) .

(48) انظر في المواقف المختلفة من المنطق خاصة كتاب علي سامي النشار : مناهج البحث عند مفكرى الاسلام وتقدم المسلمين للمنطق الارسططاليسي .

بريد الاكتفاء بما هو ضرورى منه دون نظرية فضلا عن يحرمه : و قلت .  
ضرورية كاف فى بعض الطرق الموصل لباقيه لا فى كلها ، . (49)

وفى الختام فان ابن عرفة يرى ان طريق العلم الصحيح هو الذى  
سمح بالتفريق بين الغث والسمين ولذا راي من الواجب و المشاركة فيه  
( فى المنطق ) علما وتعلما واتباع الحق فيه ردا وتسليما ، (50) .

---

(49) المختصر فى المنطق فقرة 6 .  
(50) انظر المختصر فى المنطق فقرة رقم 2 .

[illegible]





٢٥٠

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ صَلَواتُكَ عَلَيَّ يَا حَسْبِيَ وَنَايَا حَسْبِيَ  
قَالَ الشَّيْخُ الْبَغِيهَ الْأَمَامُ الْعَالِمُ الْعَلَاءُ مَهْدِي  
جَامِعُ عِلْمِهِ الْمَعْقُولِ وَالْمَنْقُولِ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ  
مُحَمَّدٌ نَزَعَهُ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى وَرَضِيَ عَنْهُ بِمَنْزِلِهِ

الْخَيْرُ لِلَّهِ أَنْ يَرَى وَلَا تَنْبِرُ دَاخِرُ مَنَاءٍ وَلَا كَابِرُ الْأَمَاءِ فَضَاءٍ وَشَتَّى  
أَنْ تَلَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَأَنْ تَكُنْ كَالْبَرْقِ فِيهِ لَكَ وَلِتَبْعِهِ لَوْ مَا فَجَارَ  
سَيَرُّ عَنْهُ وَأَنْ تَحْمِلَ رُسُلَهُ أَشْخَصَ نَوْحَ الْأَصْلِيَّةِ وَرَحْمَةً  
الْمَخْصُوصِ شَوَامِعِ الْكَلَامِ فِي كَهَابِ الْبَصِيرَةِ وَنَصْرِ الْقَضَلِ  
لَا تَرْجُحُ أَكْثَرُ شَأْنٍ مِنْ عِلْمَاءِ الْأَصْلِيَّةِ بِكَلَامِهِمْ كَثِيرٌ أَمَّا  
الْقَوَائِدُ الْفُطَيَّةُ وَنُصُوحُ الْأَخْكَامِ الصَّوَرَةُ وَالْإِصْدَاقُ  
حَتَّى أَنْ فَضْرًا مِنْ أَشْيَاخِ الرِّثَاءِ لَنْ يَلْجُ بِغَيْرِ مَبْدَإٍ  
الْقَبْلِ أَنْ تَقَابِلَ الْبَنِيَّةَ بِمَا يَرِيعُ وَيُقَيَّرُ بِمَا يَكُنْ بِلَا عَن  
سَيَرِجِهِ عَنِ الشَّارِكِ نُكُوتِ الْأَخْيَرِ سَيَرِجِهِ يَشْفَعُ وَبِشَيْءٍ  
بَارِقِ ذَنَّةٍ سَيَرِجِهِ عِلْمًا وَتَعْلِيمًا وَتَبْلُغَ الْحَقِيقَةِ  
رَدًّا وَتَسْلِيمًا وَرَبًّا كَلَّانِ يَحْمِيهِ بِالْفَاءِ الْكَلْبَةِ مَا تَغْفِيهِ وَتَقْصِيهِ

الْبَقَاءُ



## (2) نص التتميم في التلخيص - لابن عرفة

(1) 1 ظ / بسم الله الرحمن الرحيم . صلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه كثيرا الى يوم الدين (1) .

قال الشيخ الفقيه العالم العلامة الصدر الشهير الخبير النبيل المتفطن الاصيل ، نسيج وحده وفريد عصره ، ابو عبد الله محمد بن الشيخ الصالح المجاور المقدس المرحوم ابي عبد الله محمد بن عرفة الورعني نسبا التونسي مولدا ومنشأ برز الله ضريحه واسكنه من اعلى الجنان فسيحه . (2)

الحمد لله الذي لا مهيء الا من هداه . ولا كائن الا ما قضاه . ونشهد (3) ان لا اله الا الله وان كل كمال بالحقيقة له . وكل نقص ولو بالمجاز منفي عنه وان محمدا رسوله . المنحصر نوع الافضلية في شخصه المخصوص بجمامع الكلم ظاهر لفظه ونصه .

(2) وبعد لما مزج اكثر متأخرى علما، الاصيلين (4) بكلامهم كثيرا من القواعد المنطقية وفصولا من احكامه التصورية والتصديقية حتى ان بعض من ادركناه من اشياخ الزمان كان يلتمع ببعض الفاظ (5) مبادئ الفن في المسائل الفقهية فيما يدعيه ويفسره فيسكت بذلك عن مراجعته غير المشارك فيه (6)

- 
- (1) ب : صلى الله على مولانا محمد وآله وصحبه وسلم تسليما .  
 (2) عوض هذه الفقرة نجد في ب : قال الشيخ الفقيه الامام العالم العلامة جامع علمي المعقول والمنقول ابو عبد الله محمد بن عرفة رحمه الله تعالى ورضي عنه بيمينه . وفي هامش ب : يقول العبد الفقير الى مولاه الغني محمد بن محمد بن عرفة الورعني رحمه الله تعالى ورضي عنه بيمينه .  
 (3) ب : « ونشهد » وفوقها : « اشهد » .  
 (4) في هامش أ : قال المؤلف هو ابن عبد السلام . فهل يكون شيخ ابن عرفة الشهير ابو عبد الله محمد بن عبد السلام (678 - 749) هو المقصود خاصة بالنقد من وراء هذا الكلام .

- (5) في هامش ب .  
 (6) ناقصة في ب .

سكوت الآخرس عما يتيقنه (7) ويستبصره فاجب ذلك المشاركة فيه علما وتعلما واتباع الحق فيه ردا وتسليما وربما كان يجرى فى الالتقاء لطلبة من تحقيق وتحصيل وتدقيق وتاصيل ما لا يجدونه مسطورا مقررا ولا منقولا ولا محررا .

(3) فرايت ان اجمع لهم قواعد الفن بوسط الاختصار مع زيادة عرية عن الاكثار منها على ما قيل من مشهور راي مضعف وبرهان مزيف . فالفه اسال ان يجعل ذلك للنصحة الدينية خالصا ولخير الدنيا والآخرة جالبا قانصا كاملا لا ناكصا ولا ناقصا .

العلم الذى هو مطلق الادراك : تصور ان كان ادراكا لغير مطابقة النسبة الحكيمة لما فى نفس الامر ، وتصديق ان كان ادراكا لها . ويشمل التصديق علما واعتقادا وطننا ووهما وشكا لان المطابقة اعم من كونها جزما لدليل او دونه او راجحة او مرجوحة مساوية ومن ثم شمل تصديق الممكنة عامة وخاصة .

(4) الفخر : التصديق تصور امر مع الحكم عليه بايجاب او سلب .  
الاقدمون : هو نفس الحكم . والمشهور ان العلم اما تصور او تصديق .

ورد على الثالث بعدم اندراجه وعلى الثانى بلزوم كون قسم الشيء قسيما له . واجاب الاثير والسراج بان المقسم مطلق للادراك والقسيم المقيد بعد الحكم . ورده ابن البديع بانه ان اريد بالتصديق مجموع الادراك والحكم لم يندرج لعدم صدق الجزء على الكل وان اريد به الادراك المقيد بالحكم كان الحكم خارجا عن التصديق وهو نفسه او جزءه وبأن العلم انفعال والحكم فعل .

(5) قلت : ان ارادوا بالتصديق ادراك مطابقة النسبة الحكيمة (9)  
استقام التقسيم والجزء المعقول يصدق على الكل كالحيوان / 2 و / او (10)  
الناطق على الانسان والمنوع المحسوس كالسقف او الجدار على البيت فلعلة من الاول . وليس كل منهما ضروريا لا يتوقف على نظر وهو استحضر ما يفقد ادراكه ادراك غيره فيدخل مقيد التصور ولو بالخاصة على المشهور .

---

(7) بداية من هذه الكلمة نجد فى ب : كلمتين وسطرين مضافة بحبر  
مقاير للحبر الاصلى لان الورقة الاصلية تمزقت اطرافها من شدة  
بلى وكذلك الامر بالنسبة لبعض الكلمات او الاحرف من الاسطر  
السابقة من نفس الصفحة ومن اسفل الورقة الموالية .

(6) ب : زيادات .

(9) ناقصة فى ب .

(10) ب : و .

وقول الفخر : ترتيب تصديقات يتوصل بها لعلم او ظن لا ينعكس  
خروج مفيد التصور ولا نظريا يتوقف عليه والا لما احتجنا التحصيل ولا قدرنا  
عليه فبعض كل منهما نظري يمكن تحصيله من بعضه الضروري .

(6) وللфخر مذهب ياتي في المعرف .

ربما غلبت الفكر كثيرا احتياج لقانون تعصم (11) مراعاته الفكر من غلظه  
وهو المنطق . قيل : ان كان ضروريا فلا يتعلم وان كان نظريا تسلسل .  
فيل : منقسم (12) يكتسب نظرية من ضرورية . قيل : ان كفى ضرورية  
فلا حاجة لنظرية والا تسلسل .

قلت : ضرورية كاف في بعض الطرق الموصل لباقيه لا في كلها ثم  
رايته في بيان حق السراج . وجواب الخونجي والاثير بكفايته وان الاحاطة  
بكل الطرق اولى ضعيف لاقتضائه اولى تحصيله لا وجوبه . وجواب مطالع  
السراج بان نظرية يكتسب من ضرورية بطريق بين حسن .

(7) وموضوع كل علم ما يبحث فيه عن (13) عارضه الذاتي وهو ما لحقه  
كذاته (14) او مساويا او اعمها الذاتي لا عن عارضه الغريب ، ما لحقه لاختص  
او اعمه العرضي .

فموضوع المنطق التصورات والتصديقات وفي كونها الشوائب  
اي هي من حيث الحكم لبعضها على بعض تقييدا وخبريا موصلة لعلم مجهول  
نوعها توصلا قريبا او من حيث مطلق توصيلها وان بعد قول الاثير مع الفخر  
والشيخ والكاتب مع السراج والخونجي محتجا لهما في التصور من حيث  
كونه جزئيا وكليا واحد الخمسة والتصديق من حيث كونه عدولا وتحصيلا  
وعكسا ونقيضا .

(8) وموصل الاول قريبا يسمى قولنا شارحا والثاني كذلك حجة ، وقدم  
الاول وضعا لتقدم التصور التصديق طبعا ضرورة ان الحكم والمحكوم (15)  
به وعليه ان لم يتصور امتنع الحكم . ولا يلزم تصور حقيقة المحكوم عليه بل  
بوجه ما . قيل : لو استدعي الحكم على الشيء تصوره بوجه ما صدق المجهول  
مطلقا يمتنع الحكم عليه وه كاذب لان المحكوم عليه فيه ان كان مجهولا  
مطلقا تناقض كذبه وان كان معلوما من وجه امكن الحكم عليه فالحكم بامتناعه  
تناقض .

---

(11) أ : يعصم .

(12) أ : قيل نظري منقسم .

(13) أ : من .

(4) ب : لذاته .

(15) هامش ب .

9) قلت : الحكم عليه باعتبار الشعور به من حيث ذاته ولا تناقض بينهما كاختلاف كيف : حينية ومطلقة ، وجواب الخونجي والسراج بان هذه القضية يمتنع صدقها خارجية لامتناع موضوعها في الخارج فان كل خارجي معلوم من وجه فيمتنع لزومها لمقدمها وصدقها حقيقية يمكن من غير تناقض فيه نظر لان كذب التالي في نفسه لا يمنع لزومه لمقدم والا لما صدقت لزومية استثنى (16) فيها نقيض تاليها ولنع كل خارجي معلوم من وجه . دلالة اللفظ

16) وقول الخونجي والاثير والسراج هي فهم المعنى من اللفظ رده الكاتبين بان الفهم ثان عن الدلالة باللفظ الثانية عن الدلالة فلو كان اياها ما لزم تاخر الشيء عن نفسه برتبتين . وابن واصل بشبوتها للفظ قبل الفهم منه وبصحة تعليله بها فيلزم تعليل الشيء بنفسه ورده بمنعه لان المعرف غير المعرف به (17) ولذا لم يقبح هذا انسان لانه حيوان ناطق (18).

2 / ظ / والعراقان الحيثية كالمادية والفهم كالفائية فهي مشتركة لقول الشيخ اولا هي ارتسام معنى في النفس لارتسام لفظ في الخيال تعرف النفس ان المسموع للمفهوم . وثانيا لا يدل لفظ بذاته ولا كان لكل (19) لفظ معنى بل الواضع جعله دالا اي بحيث اذا اطلق فهم منه المعنى . وهي على امر لوضعه له مطابقة ولكله تضمن والملزومه الذهني التزام . ولازمه التزام من حيث هو كذلك فيهما احترازا من المشترك بين المعنى وجزئه او لازمه . فالزومه ذلك في الاولى . وابطل ابن التلمساني عكس الاولى بالمسمى البسيط.

11) الفخر : هي على تمام مسماه مطابقة وجزءه تضمن .

قلت : وبقصوره على بعض صور نقض طرده وهي دلالة على آخر اجزاء مسماه . والمعتبر اللازم البين وهو ما يلزم من فهم المسمى فهمه . والمعروف كونه ذهنيا اذ لا فهم دونه لا نقل ابن الحاجب انه خارجي لحصول الفهم دونه كما في العدم والملكة . وفي كونه شرطاً او سبباً قولاً الاكثر وشيخنا ابن الجباب بناء على ان دلالة الفهم او الحيثية .

(16) ناقصة في ب .

(17) ناقصة في أ .

(18) في هامش أ وبجبر مخالف : ابن هارون اعترض بان (؟) يجتنب فيه الحيثيات لانها لا تدل على الحصول بل على انقابلية فقط . فصان (؟) عقل الانسان بانه القابل للكتاب . قيل لا يشترط الدلالة على الحصول بدليل قولهم في حد النظر فلم يمكن التوصل بصحيح النظر الى آخره .

(19) ب : كل .

(12) والمشهور دخول دلالة المركب فيها . قالوا لان دلالة الهيئة التركيب بالوضع . وما دل بالاخيرتين دل بالاولى دون عكس لجواز بساطة المسمى وعدم لازمه البين . وزعم الفخر عكس الاخيرة لان لكل لازما اقله ليس غيره . رد بمنع كونه بينا لانه (20) ما لزم من فهم المعنى فيه لا ما ان فهم لزومه . ولفظ الاولى حقيقة وغيرها مجاز (22) . والاولى لفظية والثانية عقلية . وفي كون الثانية مثلها او كالاولى قولاً ابن التلمساني مع الفخر والأمدى . والاخيرة قيل مهجورة وفسره الكاتبى بعدم استعمالها فى جواب ما هو ، ورده الاثير بان التضمن كذلك . وفسره بمنعها فى ذكر اجزاء المحدود كحساس ناطق فى انسان . والدال مركب ان قصد بجزئه جزء معناه وهو المؤلف والا مفرد .

(13) وقيل المركب ما دل جزؤه على غير جزء معناه (23) دون جزئه .

وخص الفخر (24) تقسيمه بالدال بالمطابقة فقال ابن التلمساني لا معنى له لانقسام الاخيرين اليهما . وجهه القرافى بان تخصيصه باحدهما يخرج البسيط وغير ذى اللازم البين . ويرد بان المتعقب تخصيصه به دون اعمه المقرون بال (25) لا الاخيرين وغيره بانه اعم منهما فاستلزم تقسيمه . ورد (26) بان مقسم اعم لا يقسم الاخص . والمفرد مشترك ان عدد الوضع معناه والا فمفرد علم ان تشخص بالوضع والا فمتواطىء استوت افراده فيه (27) والا فمشكك ، فعل ان استقل بمعناه دالا بهيئته على زمنه ، اسم ان لم يدل بها ، حرف ان لم يستقل .

(14) وتصويب ابن واصل ابطال الخونجى عكس رسم الفعل فما يرادفه فى لغة العجم لانه فيها يدل على الزمان بذاته ، ونظر المنطقى عام فى اللغات، يرد بان عموم نظره (28) فيها باعتبار احكامها العلمية وهذه لفظية تختلف بحسب اللغات . وشك الفخر فى قولهم الفعل والحرف لا يخبر عنه بان المخبر عنه فيه ان كان اسما كذب وان كان فعلا او حرفا تناقض . واجيب بان المراد

(20) أ : لائق (؟) وبالهامش : لانه .

(21) أ : فهما .

(22) أ : ... وغيرها لفظ الاولى حقيقة ولفظها مجاز .

(23) أ : وهو المؤلف .... جزء معناه ناقص فى ب .

(24) ب : وحصر .

(25) أ : .... دون اعمه لا دون الاخيرين .

(26) ب : ويرد .

(27) ب : استوت فيه افراده .

(28) أ : بان نظره .

٧. يحيز عن معناه معبرا به عنه . واللفظ مرادف ان وافق غيره في المسمى  
والا مباین (29) ، كلى ان لم يمنع تصور معناه شركة فيه (30) .

15) الاثير : امتنع وجود افراده او امكن وما وجد او وجد واحد وامتنع  
غيره او امكن او وجد وزيادة غيره غير متناهية غير خفية /3 و/ ، جزئى  
ان منعها اخص من الجزئى الاضافى (31) المندرج تحت كلى ، وليس جنسها  
له لتصوره دونه (32) . والاضافى اعم من الكلى من وجه والمفهوم ان لم  
يصدقا على واحد تباينا والا لزم صدق (33) كل منهما صدق الآخر تساويا .  
وان لزم صدق احدهما الآخر فالملزوم اخص مطلقا والا فكل اعم من الآخر  
من وجه . ونقيضا المتساويين مثلهما ونقيض الاخص مطلقا اعم من نقيض  
الاعم مطلقا ونقيض الاعم من وجه لا يلزم كونه اعم من نقيض الآخر او اخص  
لان نقيض الاخص اعم من عين الاعم من وجه مع المبينة الكلية بين نقيض  
الاعم وعين الاخص وبين نقيضى المتباينين مبينة جزئية لصدق نقيض كل  
منهما مع الآخر فان صدق مع نقيضه ايضا تباين نقيضاهما تباينا جزئيا والا  
فكليا والمحقق (34) الجزئية . والكلى ان اعتبر من حيث هو طبيعى موجود  
لان جزءه الموجود (35) ومن حيث كونه كليا منطقى ومن حيث مجموعهما عقلى

16) الاثير : وفي وجودهما خلاف . وخص التلمساني الخلاف بالثالث .  
والمقول فى جواب ما هو جملة اجزاء وفي طريقة كل جزء منهما دل عليه  
مطابقة والداخل فى جوابه كل جزء منها دل عليه تضمننا . والكلى اقسام :  
الاول الجنس المقول على كثيرين مختلفين بالحقيقة فى جواب « ما هو ؟ » فيخرج  
العرض العام . واورد ان المقول على كثيرين اعم من الجنس المطلق لانه مقول  
عليه وعلى غيره لكنه اخص منه لانه جنس للخمسة .

17) واجيب بان الاول باعتبار ذاته . والثانى من حيث كونه جنس  
للخمسة . ومن هنا تعقب شيخنا ابن الحباب قول ابن اندارس المقول على  
كثيرين عرض عام للجنس . وفي لزوم كون الجنس ذا نوعين طريقا الاثير  
والكاتبى . وعلى الاول فى لزوم كونهما خارجين (36) نقل الاثير عن المشهور

---

(29) أ : فباين . وفي الهامش : مباين .

(30) وفيه ناقصة فى ب .

(31) ناقصة فى ب .

(32) هامش أ : هى الجزئى دون الاضافى ضرورة انه جزء عام ذلك (٢٠)

وقيل بينها عموم وخصوص من وجه لابن مرزوق .

(33) ب : كل واحد منهما .

(34) ب : فالمحقق .

(35) ب : لانه جزء الموجود .

(36) أ : خارجيين .



ورايه . والجنس ان كان تحته جنس لا فوقه فعال وعكسه سافل ، وما فوقه وتحتة متوسط ومقابله مفرد . ومنع الفخر كون الجنس جنسا ليا لامتياز ثلاثيا بعدمى ومجموع وجودى وعدمى لا يكون نوع وجودى . والجنس لا يكون ذا نوع واحد . وزده السراج والكاثبى باحتمال كون العدمى عارضا خوم وجودى ومنع وحدة (آ) نوع الجنس كوحدة شخص النوع . (36)

18 قلت : فى الاول نظر اذ الماهيات العقلية لا تثبت بالامور الاحتمالية . الثانى النوع الحقيقى المقول على كثيرين متغفين بالحقيقة فى جواب « ما هو » يخرج الفصل والخاصة . والاضافى فى الاشارات المقول عليه وعلى غيره الجنس قولاً اولياً . الفخر (36) : لانه لا يكون نوعاً الا بنسبته لقريب جنسه والحقيقى لكل ما فوقه . الاثير والخونجى : احتراز من الصنف لانه بواسطة النوع (40) . وبينهما عموم من وجه الانفراد الحقيقى فى البسيطة والاضافى فى الجنس المتوسط واجتماعهما فى السافل . ومراتب الاضافى كالجنس . الاثير : الجنس وان علا والفصل وان اخذا مجردين كانا نوعين حقيقين . الفخر : احد الخمسة (41) الحقيقى لانها محمولات والاضافى موضوع (42) .

19 وزده السراج والخونجى والاثير بان كونه موضوعاً لا يمنع كونه محمولاً . يرد بان كونه اضافياً انما هو من حيث كونه موضوعاً فقط . الثالث : الفصل فى الاشارات المقول على الشئ 3/ ظ/ فى جواب « ايما هو » فى جوهره . زاد فى الشفا من جنسه . الفخر : كمال (43) المميز عما (44) بشارك فى الجنس . الاثير : فلو تركبت ماهية من امرين يساويانها كان كل منهما فصلاً على الاول لا الاخيرين ولو تركبت منهما مع جنس فكذلك على غير الاخير ومجموعهما فصل عليه . ونسبته للجنس بالتقسيم والنوع بالتقويم . ومقوم العالى مقوم السافل دون عكس والمقسم عكسه .

(37) أ : ومنع عدم وحدة ...

(38) هامش أ : معطوف على كون الجنس منع آخر بعد الاول .

(39) ناقصة فى أ .

(40) « والحقيقى . بواسطة النوع » ناقصة فى أ .

(41) ناقصة فى أ .

(42) هامش أ : اما المبين والمفرد قيل الامثال ومثيله ابن واصل الماهية

البسيطة سيم (؟) الفوات الاضافة ولا يبعد ان يمثل على رأى .

الحكماء فى ان العقل الاول جنس لا جنس فوقه وان ما تحته انواع

حقيقة فنوع منها مفرد لا نوع فوقه ولا تحته . تأمله .

(43) أ : كما .

(44) أ : عمن .

(20) واوجب الشيخ كونه علة لوجود حصة النوع من الجنس لان احدهما ان لم يكن علة الآخر استغنى كل منهما عن الآخر . وليس الجنس علة له والا استلزمه فتعين العكس . واجابوه بانه لا يلزم من عدم العلية التامة الاستغناء ولا من العلية (45) غير التامة الاستلزام .

ومنع الفخر وجوبه بان الفصل قد يكون صفة والصفة لا تكون علة للموصوف . ورده الاثير والسراج والخونجي بان ذلك فى الماهية الحقيقية ممنوع .

قلت : القول بالعلية عندنا باطل بين فى الكلام وليس كل جزء جنسا او فصلا كاجزاء العشرة بل الجزء المحمول احدهما . قالوا فصل الانسان الناطق لا النطق الذى لا يحمل عليه الا بالاشتقاق وكذلك البواقى وحيث يطلق ذلك فهو مجاز .

(21) الرابع : الخاصة : فى الشفاء : الكلى المقول على اشخاص نوع واحد ما تحت طبيعة فى جواب اى شىء هو قول غير ذاتى ، وفى الاشارات بدل اشخاص نوع واحد ما تحت طبيعة واحدة . قالوا : على الاول تدخل خاصة النوع وان (46) علا او توسط او سفلى لا خاصة الجنس العالى وعلى الثانى تدخل . وربما كان خاصة العالى عرضا عاما للسافل . وتكون لازمة وشاملة . السراج : وتخصيص قوم الخاصة بالاولى يبطل التقسيم المخدم . وقد تكون مركبة من امور كل منها اعم منها .

الخامس : العرض العام المقول على ما تحت اكثر من طبيعة واحدة قولاً عرضياً . وضمنه بعض الناس قسيم الجوهر . ورده الخونجي والسراج بان هذا قد يكون جوهرًا ومحمولًا على الجوهر حملاً حقيقياً دون ذلك . وذلك قد يكون جنساً دون هذا .

(22) فالكلية تمام ماهية افراده نوع وجزءها جنس او فصل وخارجا عنها خاصة او عرض عام . والذاتى يسمى ذاتيا . والشيخ قد يفسر الذاتى بما ليس بعرضى فالماهية عليه ذاتية . والذاتى جنس او فصل لانه ان كان مقولا فى جواب «ما هو؟» كان جنسا والا فان اخصص بالماهية كان فصلا لتمييزه الذاتى اياها فان كان تمام مميزها بقريب والا ففصل . فصل وان لم يختص (47) بها امتنع كونه تمام مشترك بينها وبين ما يخالفها والا كان مقولا عليها فى جواب «ما هو؟» والفرض خلافة فوجب كونه جزءا من تمام المشترك لا مباينا له ولا اخص ولو من وجه لوجود المباين والاعم ولز من وجه دون مباينة واخه

---

(45) أ : العلة .

(46) أ : أن .

(47) أ : تختص .

وامتناع وجود الكل دون جزئه ولا اعم والا وجد دونه مشتركا بينها وبين ماهية ما .

(23) وامتنع كونه تمام المشترك لفرض كونه غير تام فكان جزءا من تمام (48) المشترك بينهما وعاد الكلام وتسلسل فوجب كونه مساويا لتمام المشترك وهو فصل جنس وفصل للماهية عما يشاركها في ذلك الجنس . والخارج غير  $\frac{4}{4}$  / و لا لازم ان لم يمتنع رفعه عن الماهية والا فلازم (49) للوجود او للماهية بوسط وهو البعيد ام هو (50) القريب والوسط ما يقرن « بلانه » كذا (51) والا لما جهل حمل امر على غيره وتسلسلت اللوازم .

معرف الشيء ما اوجب تصوره (52) او تمييزه عما سواه . فشرطه كونه اجلى منه ومتصورا قبله ومساويا له في الصدق ، وحد تام ان كان بالجنس القريب والفصل . ناقص ان كان به فقط او به وبالجنس البعيد . ورسم تام ان كان بالقريب والخاصة وناقص ان كان بها فقط او بها وبالبعيد .

(24) وقول نصير الدين السمرقندى : زعم بعض المحدثين ان مجرد الفصل او الخاصة يفيد تعريفا ناقصا خلاف قول المحققين لا يفيد شيئا غريب . والتعريف بالمثل تعريف بمحض المشابهة . رسم وخلل كل بعدم شرطه . ويقدم الاعم لكونه اعرف . وفى كونه اوجب او اولى قول السراج والاثير مع الخونجى وخلل لفظه عدم ظهور دلالة . وللفخر فى بعض كتبه (53) : لا شئ من التصور بمكتسب لان التصور اما مشعور به او غير مشعور به وكل مشعور به يمتنع طلبه لانه تحصيل حاصل وكل غير مشعور به كذلك لاففلة عنه .

(25) ورده الخونجى والاثير والسراج بان المعلوم ببعض اعتباراته يمكن طلب حقيقته كطلب ماهية الجن . والمراغى (54) بكذب القياس لان العكس المستوى لعكس نقيض كل من الحمليتين ينافى الاخرى . ورده الثلاثة (55) بان موضوع الحمليتين تصور مشعور به وتصور غير مشعور به لا مشعور به ولا غير مشعور به والعكس المذكور لكل من القضيتين لا ينافى الاخرى .

---

(48) ناقصة فى ب .

(49) ب : فلا .

(50) عوض «ام هو » نجد فى ب : اولا وهو .

(51) ب : ب «لانه» حين يقال لانه كذا .

(52) مكررة فى المخطوطتين .

(53) هامش أ : فى المحصل والمخلص .

(54) هامش أ : هو الشريف المغربى .

(55) ناقصة فى ب وفى مكانها بياض .

والخونجي والسراج بمنع انعكاسه عكس النقيض الى الموجب المنعكس  
عكس الاستقامة الى منافي الثاني . وشك في التعريف بانه يمتنع تعريف  
الشيء بنفسه او بكل اجزائه لانها هو و ببعضها لان معرف المركب معرف  
كل جزء منه وبالخارج لتوقفه على اختصاصه بها الموقوف على معرفتها وعلى  
العلم بما سواها مفصلا .

(26) واجاب الخونجي والسراج بان معرف الكل قد لا يعرف جزءه لكونه  
معروفا ومنع توقف التعريف بالخارج على معرفة الاختصاص . سلمناه لكن  
توقف الاختصاص على العلم بها من وجه (56) .

قلت : اقتصارهما على جواب الاول يلزمهما (57) الشك في الحد التام .  
ويجاب بان اجابة الاثير بان اراد بكل اجزائه ما سوى الهيئة الاجتماعية معنا  
نها هو والا سلمناه بكلها وادعيانه ببعضها وهو هي غير الهيئة الاجتماعية  
(58) تفيد كونه ببعض فشمّل جواب الاول .

(27) والمركب ان لم يستقل معناه تقيدي والا فان دل بذاته على طلب  
فعل فامر مع الاستعلاء . وسؤال مع الخضوع . والتماس مع التماوى . وعلى  
طلب نفيه نهى مع الاستعلاء . ومع الاخيرين الاخيران . وعد الايبازى ما دل  
على الطلب مفردا والا فان لم يحتمل الصدق والكذب فتنبه منه التمسى  
والترجى والقسم والنداء . وإن احتملها فيخير وقضية مقدمة ان جعل جزء  
قياس فان تحلل طرفا القضيتين الى مفردين او ما قوتيهما قوتيهما فحمله والا  
فشرطية . (59)

والحملية مركبة من محكوم عليه هو الموضوع وما صدق عليه تصورا  
هو العنوان كان تمام ماهيته او جزءها او خارجا وما حكم / 4 ظ / بصدقه  
عليه او سلبه عنه موجبه او سالبة هو المحمول او نسبة صدقه او سلبه  
(60) فان صرح بلفظها وهي الرابطة زمانية كانت او غير زمانية كـ « كان »  
و « هو » فثلاثية والا فثنائية .

(28) وتعقب ابن واصل فولهم « هو رابطة » (61) بانه اسم لطرف قضية  
او لمنع كون ما بعده نعتا للاسم لا للنسبة حسن . وفي اعتبار صدق

---

(56) الجملة «سلمناه ... وجه» ناقصة في أ ومضافة في الهامش .

(57) أ : يلزمهم .

(58) ومعناه انها ... الهيئة الاجتماعية» ناقصة في ب ومضافة في الهامش

(59) في هامش أ : «اعترض ابن مرزوق مثله على الحمل فان الحمل

(؟) القضية لا الطرفان » .

(60) ب : حمله . وفي الهامش اصلاحها بـ «سلبه» .

(61) «هو رابطة» ناقص في ب .

العنوان بالفعل وقتنا ما او بالامكان قولاً الشيخ والفارابي . والتشكيك فى الحمل بان المحمول ان كان نفس الموضوع فلا حمل وان كان غيره امتنع لامتناع كون الشيء عين غيره مردود بان معناه (62) الحكم بصدق امر على امر بواسطة صدق ثالث ولا امتناع فيه . وما موضوعها جزئى مخصوصة وكلى دون سور . الشيخ : وهو ما دل على كمية الموضوع لا اجزائه مهمة مساوية للجزئية وبه محصوره . وسورها موجبة كلية «كل» ومرادفه . وجزئية «بعض» و «واحد» . وسالبة كلية لا شىء ولا «واحد» . وجزئية «ليس كل» و «ليس بعض» و «بعض ليس» . والاولى للسلب عن الكل مطابقة وعن البعض التزام عكس الاخيرين .

(29) والثانى قد يذكر للسلب الكلى ولا يذكر للايجاب بوجه عكس الثالث . فمعنى (63) كل ج كل افراده لا الكلى ولا الكل والا لم يتعد الحكم من الاوسط للاصغر لا ما حقيقته ج ولا ما هو موصوف به بل الاعم منهما لمنع الاول اندراج الاصغر تحت الاوسط والثانى يوجب لكل موضوع موضوعاً وما اعتبر فى صدق عنوانها وجود موضوعها فى الخارج خارجية وما اعتبر فيه تقدير وجوده حقيقية . وقيدما الاثير بتقدير الامكان العام . قال وربما استعملت القضية بمعنى الوجود الرهنى .

(30) وحق السور اقتراحه بالموضوع لانه ذو الافراد فان قرن بالمحمول سميت منحرفة كلية الموضوع او جزئية ، ومحمولها كذلك . فاقسامها اربعة كلما كان احد طرفيها شخصاً مسوزاً او محمولها ايجاباً كلياً او سلباً جزئياً او مادتها امتناعاً او موافقة من الامكان لزم صدقها اختلاف طرفيها فى مقارنة حرف السلب والالزমে امتناعه .

والمعدولة ما السلب جزئى طرفيها وغيرها محصلة . فالاقسام اربعة والمعتبر حال المحمول فان توافقت القضيتان فى احدهما لا كيفهما تناقضتا بشرطه وعلى العكس تعاند صدقهما ايجاباً لا كذبهما لجواز عدم موضوعهما وكذبهما سلباً والا صدقت الموجبتان وان اختلفتا فيهما فالسالبة اعم من الموجبة لتوقفها على وجود الموضوع مقرراً او مقدراً . واورد منع لزوم والا صدقت الموجبتان بل اللازم والا كذبنا لانهما اخص وكذب الاعم يوجب كذب اخصه .

(31) وجواب ابن واصل بان كذبهما معا لما كان محملاً استلزم المحال مصادرة والصواب والا صدقتا وكذبنا معا . وحرف السلب ان تاخر

(62) أ : معنى .

(63) غير واضحة فى ب .

عن الرابطة جزء من المحمول (64) وان تقدم فسالب فلا لبس بين الموجبة  
المعدولة والسالبة المحصلة ثلاثيتين وتمييزهما ثنائيتين بالنية (65) او تخصيص  
بعض الالفاظ بالايجاب كـ «غير» وبعض بالسلب «ليس» .

الفخر في الملخص : لا يشترط وجود موضوع المعدولة لان عدم البصر  
ان صدق على الموضوع المعلوم فذلك والاصدق عليه البصر فلم يجب وجوده  
لايجاب المحصل باولى المعدول . ورد بان الصادق حينئذ السالبة المعدولة وهى  
اعم من الموجبة المحصلة .

(32) وقال فى شرح الاشارات : ثبوت الشيء / 5 و / لغيره فرع  
ثبوته فى نفسه فلا تكون المعدولة موجبة . ورد بان المعتبر فى الموجبة وجود  
ذات الموضوع لا وصفه ولا محموله وقد يصدق عدمى على وجودى . وعدول  
الموضوع قليل الفائدة ويفرق بينه وبين السلب تقدم حرف السلب على  
السور وتاخره كالرابطة وان اقترن به لفظ ما او ما فى معناه جعله ايجابا .

وفى الموجبة المعدولة اقوال : الاول : ذات عدم الشيء عما من شأنه  
نه له فى ذلك الوقت . الثانى : او قبله (66) او بعده . الثالث : او من  
شأنه او نوعه او جنسه القريب . الرابع : او البعيد .

فابطل الشيخ الكل بانتاج الجوهر ليس بعرض وكل ما ليس بعرض  
غنى عن الموضوع . الجوهر غنى عن الموضوع ولا ينتج الا بايجاب صفراء مع  
ان ليس من شأن الجوهر ولا بحسب نوعه ولا جنسه .

(33) ورده الخونجى والسراج بالزامه عدم وجود الموضوع فى الموجبة  
لانتاج الخلاء ليس بموجود وكل ما ليس بموجود ليس بمحموس وبان (67)  
الصغرى السالبة فى الاول انما لا تنتج اذا لم تتكرر النسبة السلبية وان  
تكررت انتجت والبدية تشهد به (68) .

---

(64) ب : جزء المحمول .

(65) هامش أ : يعقب العقباني كون النية تمييز لانها صفة للمتكلم  
وقال : ولا يقال بهذا (؟) للمتكلم لانه لا يلتبس على متكلم مراده .  
ابن مرزوق : لعل فائدتها الاشياء (؟) مع المتكلم فى المناظرات وبصدق  
المتكلم كما يصدق فى قوله بحث فلم اجد . قال لا يقال انها فصل  
عدولها باخباره كما بينته لانا نقول لو لا نيته اولا ما ساغ له  
الاخبار . قال فترجع فائدة النية الى جواز الاخبار عنها انتهى  
حاشية .

(66) ب : قبلها .

(67) ب : ولان .

(63) هامش أ : قبل تكرر فى الكبرى على ما هو عليه نحو « كل حى ليس  
هو بجماد وما ليس هو بجماد نام » .

وكيفية النسبة الحكمية فى الواقع تسمى مادة وفى الذهن او اللفظ  
 جهة فان ذكرت فالقضية موجبة والا فمطلقة . والضرورة وجوب ثبوت المحمول  
 للموضوع او سلبه عنه فان كانت لذاته فضرورية مطلقة وما دام موصوفا  
 بالنعنوان فقط مشروطة عامة ومع لا دوام ذاتيا مشروطة ولوقت معين او مبهم  
 مع الا دوام لثبوتها وقتية او منتشرة . والعامة ان كان لرغبتها مدخل نرى  
 الضرورة فهي اعم من الذاتية من وجه والا مطلقا . وفى كونها حقيقية فى  
 الاولى او الثانية قول السراج مع ابن البديع والخونجى .

(34) والدوام دوام ثبوت المحمول كما مر فبالثلاثة الاول دائمة مطلقة  
 وعرفية عامة وخاصة . والامكان قديما سلب ضرورة الطرف المخالف فيشمل  
 الواجب ويناقض الامتناع ، وحديثا سلب ضرورتهما فيخرج ويثلى المواد  
 وعليه الاول عام والثانى باعتبار الذات خاص وباعتبارها فى المستقبل استقبالى  
 وباعتبار الذات والوصف والوقت اخص .

والمعتبر من قضاياها الخاصة والعامة . وفى كون محمولها حاصل بالافعل  
 والقوة ثالثها بالاعم منهما . للفخر والكشى والمحققين .

(35) ورد السراج الاول بانه يصيرها وجودية لا ضرورية وهى غيرها  
 وقدح فيه (69) بانه لو ثبت لحمل هو او نقيضه على الواجب مع صدق  
 كل ممكن الا يكون وما ليس بممكن ممتنع فيلزم الواجب ممكن الا يكون  
 او ممتنع وبان وجد الامر او سببه امتنع عدمه والاقارن وجوده عدمه فوجب  
 والا امتنع وجوده فامتنع فلا امكان .

ورد الاول بان اريد انعام منعت الكبرى والا منعت الصغرى والثانى  
 بان المدعى ثبوته باعتبار الذات من حيث هى هى . وما حكم فيها بالنسبة  
 الفعلية مع لا دوام اولا ضرورية (70) وجودية لا دائمة اولا ضرورية ودونه  
 مطلقة . وخص الاسكندر المطلقة بالاولين . وما تضمن منها ايجابا وسلبا  
 مركبة وما تضمن احدهما فقط بسيطة . فالممكنة الخاصة مركبة ايجابها  
 كسلبها .

(36) وهذه الثلاث عشرة اصطلاحوا على اعتبارها فى احكام التناقض  
 للعكسى والاختلاطات . ومعرفة نسبة كل منها للآخرى بان تنافى جزءهما  
 تباينا (71) والا فان زادت اجزاء احدهما على الاخرى فذات الزيادة اخص  
 مطلقا والا فمن وجه . والموضع الطبيعى للسور مجاورة الموضوع وللرابطة

(69) هامش أ : يعنى فى الامكان .

(70) ب : ضرورة .

(71) ب : تبايننا . ولعلها : تبايننا .

مجاورة المحمول وهي بها ثلاثية وللجهة مجاورة الرابطة وهي بها / 5 ظ / رباعية وليست بالسور خماسية لعدم لزوم القضية في الواقع كالمخصوصة والرابطة والجهة تلزمانها (72) .

ونقلوا عن الشيخ قد تكون (73) للسور جهة في كيفية العموم والخصوص خلاف جهة الحمل . فان قولنا « كل انسان كاتب بالامكان » لا نشك فيه ونشك في قولنا « عموم الكتابة لئلك ممكن » .

37 قال الشيخ : ويصدق « كل انسان يشبعه رغيف » بالامكان والجهة للحمل اى كل واحد يشبعه ذلك بدلا عن الآخر ولا يصدق والجهة للسور اى جمعهم يشبعه ذلك بالامكان . والاول اعم من الثاني والتفاير في القضايا الخارجية ظاهر اذ لو فرض زمن لا حيوان فيه الا الانسان صدق « كل حيوان انسان » بالضرورة جهة للحمل دون السور لامكان حيوان لا يكون انسانا وصدق « كل حيوان يمكن الا يكون انسانا » بجهة السور دون الحمل . وجزئيتا الممكنتين والضروريتين يتلازمان وان تغاير مفيوماهما .

قلت : حاصل جهة السور معية افراده في ثبوت المحمول لها او سلبه (74) وذلك يوجب كون الجزئية ذات جهة السور (75) اخص من الجزئية غير ذات جهته لاقتضائها معنى المعية الملزوم للتعدد وعدم اقتضاء الاخرى ذلك فتصدق حين لا تعود الا ان يكون معنى جهة السور عدم افتراق افراده فسي ثبوت المحمول له فيتم امر الجزئيتين .

38 الشيخ : موضع جهة السور الطبيعي ان تقرن (76) به وموضع جهة الحمل تقدم وذلك في الكليتين الموجبتين ظاهر « ككل انسان يمكن ان يكون كاتباً » جهة (77) للحمل «ويمكن ان يكون كل انسان كاتباً» جهة للسور . واذا قلنا في السلب الكلى «يمكن الا يكون شئ من الناس كاتباً» كان ذلك بالحقيقة دالا على امكان (78) عموم السلب لا على عموم الامكان وكانت الجهة للسور واطلاقة في عموم السلب مجاز والدال عليه حقيقة قولنا «لا واحد من الناس الا ويمكن الا يكون كاتباً» « وكل انسان يمكن الا يكون كاتباً » .

---

(72) أ : يلزمانها .

(73) ب : يكون .

(74) ب : او سلب ذلك .

(75) ب : ذات السور .

(76) ب : يقرن .

(77) أ : جمعة .

(78) ناقصة في ب .



وتعدد معنى احد طرفى القضية وتركبه من اجزاء تحمل (79) على كلها  
يوجب تعددها بجبهتها وكيفية وكمها الا تعددها لتركب (80) موضوعها لا يحفظ  
كمها لجواز ان يكون بجبهتها (81) الجزء اعم من كله وغير المحمولة لا يعددها  
كالتبعية ستف وجداز ، وعكسه .

(39) وقال المعلم : قد يصدق المحمول جملة الافرادى « كهذه سفينة من  
حجر » ، والخفاس طير لا طير ، (82) والعنقاء موجودة فى الوهم ولا يصدق  
الجزء الاول راحته وعكسه كزيد طبيب وزيد ماهر اى فى البناء ولا يصدق  
طبيب ماهر . وردة الشيخ بصدقها ثانيا بمعناها اولا وانما يكذبان بغير  
(83) معناها اولا . فقليل قصد المعلم ان الافراد والجمع يقتضى غير معناها  
اولا .

**التناقض :** اختلاف امرين يوجب لذاته ثبوت احدهما فقط . فيدخل  
تناقض التصورات والمركبات . وقولهم اختلاف قضيتين بالسلب والايجاب  
بحيث يقتضى لذاته صدق احدهما وكذب الاخرى يخرج الاول . وتناقض  
المركبات (84) الموجبات وان ازيد اخراج الاول فاختلف تصديق . وشرطه  
فى التصديقات على اثناسفور ثمانى وحدات : وحدة الطرفين والزمان والمكان  
والشرط والاضافة والكل والجزء والقوة والفعل .

(40) وردها الفارابى والفخر للثلاثة الاول . الفارابى مرة والاثير لوحده  
النسبة الحكيمية . قال وفى قول الفخر وحدة الزمان غير وحدة الطرفين  
نظر لان المنخسف وقت التربيع فى السالبة ووقت الحيلولة فى الموجبة هو  
المحمول بغير وقته فى المكان (85) . فقلطه ابن اندارس بان وقت الخسوف  
جهة خارجة عن المحمول تمنع (86) / 6 و / ردها اليه .

**قلت :** ان جعل الوقت ظرفا للمحمول فكالمكان وان جعل للضرورة  
امتنع رده اليه واختلاف الجهة وكم المحصورات شرط (87) لكذب الضروريتين  
وصدق المطلقيتين والجزئيتين .

(79) أ : الحمل .

(80) أ : بتركب .

(81) ب : ان كون الجزء ....

(82) ناقصة فى أ .

(83) ب : بعين .

(84) ب : مركبات .

(85) ب : كالمكان .

(86) ب : يمتنع .

(87) أ : شرطية .

(41) وناقض نصير الدين السمرقندى قول الاثير : اختلاف الجهة شرط، بقوله بتناقض المطلقتين (88) الوقتيتين فى وقت معين . فنقيض الضرورية ممكنة عامة ، والدائمة مطلقة ، والمشرطة العامة ممكنة حينية وهى الممكنة العامة حين وصفها ، والعرفية العامة مطلقة حينية وهى المطلقة حين وصفها ، والوقتية دون الدوام ممكنة عامة فى الوقت المعين والمنتشرة كذلك ممكنة عامة دائمة .

ابن الاندراوس : لا تناقض المطلقة الدائمة الازلية وهى الدائمة كل (89) زمان لصدق « بعض الوان الاجرام السماوية سواد » ما دامت ذاته موجودة وهو لون الكسوف وصدق « لا شئ » من الوان الاجرام السماوية بسواد » (90) وقتا ما سلبا بالفعل .

(42) شيخنا ابن الحباب : هذه هفوة شنعاء وخرق لاجماع العقلاء ومكابرة فى بديهي وذكر الزمان فى الازلية باطل عند الاشعرى (91) والحكيم . وموضوع القضيتين يختلف (92) اذ لا منافاة بين ثبوت السواد دائما بحسب ذاته وبين سلب السواد عن الوان الاجرام (93) السماوية حتى عن لون الجرم الذى يعرض له الكسوف فانه يصدق عليه انه ليس بسواد بالاطلاق (94) .

قلت : ليس فيما اتى به دليل (95) على تفايرهما اكثر من اجتماعهما على الصدق وهذه دعوى الخصم بل التفاير ان موضوع الاولى من حيث ذاته والثانية من حيث كونه مضافا . والمثال المذكور من قول الخونجى فى اختلاط الشكل الثانى ومنه انتزع هذه المقالة .

(43) ونقيض المركبة الكلية مانعة خلو من نقيضى جزءيا وفى كون جزئيتها كذلك او بشرط تقييد الموضوع بالمحمول فى الموجبة وفى نقيضه فى السالبة او مانعة خلو من نقيضى جزءيا ومن ثالث هو جزئيتا الكليتين بكيفهما وجهتهما مستفرقتين افراد الكليتين . رابعها حمل الترديد بين المحمول ونقيضه على كل واحد من افراد الموضوع للموجز مع الجميلين

(88) ناقصة فى أ .

(89) ب : فى كل .

(90) ناقصة فى ب .

(91) ب : الاشعرية .

(92) أ : ممكن يختلف .

(93) مضافة فى هامش أ وموجودة فى ب .

(94) ب : على الاطلاق .

(95) فى النسختين : دليلا (هكذا) .

ابن واصل ونقل ابن الجديع والاثير معبرا عن الاول بالمشهور مع الخونجي ناقلًا عن بعضهم ان الثاني مساو لنقيضهما (96) وإطلا الاول بجواز انقسام الموضوع لما المحول له دائما وليس له دائما فيكذب الاصل ومانة (97) الخلو من نقيض جزئية .

قُلت : فيجب الثاني لان ملزومية كذب المرتب صدق نقيض احد اجزائه بديهي . العكس المستوى اسما قضية تركبت بتبديل كل من طرفي اخرى بالآخر مع بقاء الكيف والصدق لزوما وصدرا . تبديل كل من طرفي قضية الى آخره .

44) الشيخ : هو جعل المحمول موضوعا والموضوع محمولا مع بقاء الكيف والصدق والكذب . وزده الفخر بخروج عكس الشرطيات فقال : هو تصيير المحكوم عليه محكوما به والمحكوم به محكوما عليه مع بقاء الى آخره ، وزده الاثير بخروج الحملات لان المبدل فيها العنوان بالمحمول والمحول به . وقال هو تبديل العنوان او المقدم بالمحكوم به والمحكوم به بما بدل به مع بقاء الكيف والصدق .

وفي شرط بقاء الكذب قول الفخر مع الشيخ والمتأخرين ، فالموجبات مطلقا تنعكس جزئية (88) بجواز اعمية المحمول واما / 6 ظ / الجهة فالوجوديتان والوقتيتان والمطلقة مطلقات بفرض الموضوع د فهو ب بجهته وهو ج بالاطلاق فبعض ب ج بالاطلاق من الثالث وبانتاج نقيض العكس مع الاصل سلب الشيء عن نفسه دائما وبانعكاس نقيض العكس المتنافي للاصل لمن اخر عكسها عن السوالب . وفي انعكاس الدائمتين والعامتين (99) لها او حينيه قول الاقدمين والسراج مع الخونجي بما تقدم .

45) وفي انعكاس الخاصيتين لها او كعامتهما ثالثا مع الدوام للمتقدمين والاثير قائل بان (100) السالبة المطلقة لا تنعكس . والسراج مع الخونجي قائلين لما مر في العامتين ولا دوام لان ذلك البعض من ب الذي هو ج حين هو ب (101) ليس ج بالاطلاق والا كان ج دائما فكان ب دائما هذا خلف .

---

(96) ب : لنقيضها .

(97) أ : ما نعتي . وكان الياء الاخيرة مفسوخة (؟)

(98) أ : جزئيته .

(99) ناقصه في ب .

(100) ب : لان .

(101) « حين هو ب » ناقصة في ب .

ابن واصل : نقل الفخر عن الشيخ ان عكس الفعليات ممكنة عامة غير صحيح لان مراده الامكان الفعلى لوضوحه .

قلت : قال الاثير : في الاشارات : عكس الضرورة ممكنة عامة لانها تنعكس مرة ضرورية ومرة ممكنة خاصة فيلزمها الامكان العام وفيه نظر لانها اخص من المطلقه وتعكسها مطلقه . وفي انعكاس الممكنتين عامه قولا المتقدمين والمتأخرين احتجوا بالوجوه المذكورة . ورد المتأخرون الاول والثاني بمنع انتاج الممكنة صغرى في الاول والثالث . والثالث بمنع انعكاس السالبة الضرورية ضرورية .

(46) واحتج السراج والخونجي بإمكان صفة لنوعين تثبت لاحدهما فقط فتحمل تلك (102) الصفة على النوع الثاني بالامكان مع امتناع حمله على ماله تلك الصفة اما السوالب كلية فالدائمة وعامتها كانفسهما لاستلزام نقيض العكس مع الاصل سلب الشيء حين ثبوته ولانعكاس نقيض العكس (103) لما في الاصل من حيث بيان الموجبة بغير السالبة والا دأر . وتبينه : السراج بالاول مشكل لان السلب لا ينتج في الثالث . وفي انعكاس الضرورية دائمة او كنفسها قولا المتأخرين والفخر مع الشيخ بما تقدم للفريقين في الموجبات . واحتج الفخر بان المنافاة انما تتحقق من الجانبين . وزدوه بان منافاة الاصل بين ذات الموضوع والمحمول والمطلوب في العكس المنافاة بين ذات المحمول ووصف الموضوع واين احدهما من الآخر . وفي انعكاس المشروطة عامة كنفسها او عرفية عامة قولا السراج مع الخونجي وابن واصل وهو الحق لما تقدم من عدم (104) انعكاس الممكنة .

(47) والخاصتان كعامتيهما على القولين بلا دوام في البعض .  
الاثير : للزوم عكس الاعم الاخص وانعكاس الجزء الآخر (105) جزئيا لانه موجب كلي .

السراج : بلا دوام والا ثبت في الكل وانعكس دائما الى منافي الاصل في البعض لا الكل لصدق لا شيء من الكتاب بساكن ما دام كاتب لا دائما مع كذب لا شيء من الساكن بكتاب ما دام ساكنا لا دائما في الكل لان بعض الساكن ساكن دائما كالارض وان اريد بلا دوام في الكل لا في كل واحد انعكستا (106) كانفسهما ولعله مراد الاقدمين بقولهم ينعكسان كانفسهما .

(102) ب : ذلك .

(103) «مع الاصل .... نقيض العكس» ناقص في أ .

(104) ناقصة في أ .

(105) ب : وانعكس الجزء المخالف .

(106) ب : انعكسها .

واحتج الفخر على ان الدائمة الحقيقة لا تنعكس كنفسها بان (107)  
 «الكتابة ممكنة للانسان» (108) فامكن سلبها عنه دائما فلو وقع هذا الممكن  
 مع انعكاس الدائمة دائمة صدق «لا شيء» من الكاتب بانسان ، هذا محال ولم  
 يلزم من فرض الممكن محال (109) فهو من الانعكاس .

(48) ورده الخونجي والسراج والاثير بانه قد يلزم من اجتماعهما فان  
 الممكنين قد يمتنع اجتماعهما .

قلت : فيه نظر لان صرف المحال لاجتماعهما (110) مع حقيقتها يقدح  
 في برهان (111) انتاج تقيض العكس / 7 و / مع الاصل المحال لتوجيهه  
 (112) . قوله : قد يلزم من اجتماعهما وفي مطلق برهان الخلف والحق رده  
 بمنع احالة «لا شيء» من الكاتب بانسان» على ذلك التقدير وبيان سنده انه  
 لو كذب على ذلك التقدير لصدق «بعض الكاتب انسان» بالاطلاق وعلى ذلك  
 التقدير وهو محال على ذلك التقدير لمناقضة عكسه ما فرض (113) واخص  
 باقيها الوقتية لا تنعكس لصدق «لا شيء» من القمر بمنخسف وقت التربيع  
 لا دائما وكذب عكسه باعم جهة فلا ينعكس اعماها الشيء والا انعكست اليه  
 لان لازم الاعم لازم الاخص .

(49) السراج والخونجي : ان اخذت القضية حقيقية انعكست السبع  
 جزئية دائمة لانه حينئذ يصدق حقيقة «لا شيء» من ب دائما ج دائما والا  
 فبعض ب دائما ج بالاطلاق. وهذا خلف واذا صدق هذا جعل كبرى «لكل  
 ب دائما ب بالاطلاق» الصادق وينتج من الثالث «بعض ب ليس ج دائما» وهو  
 المطلوب . والقض بهذا الاعتبار غير وارد لانا نمنع كذلك العكس بهذا الاعتبار  
 فان المنخسف الذي ليس بقمر وان كان ممتعا ليس بقمر بهذا الاعتبار ولو  
 اعتبر في الحقيقة امكان الموضوع لم تنعكس كالخارجية .

(50) قلت : الحق قول الاثير : تقييد بالامكان لانها دونه ، برهن على عدم  
 صدقها سالبة قال : ولا يقوم برهان على صدقها موجبة . وزيادة الكشف  
 على المطالع : يجب في الممكنتين تقييد الاوسط بالضرورة لعدم انتاج الخلف

(107) ب : فان .

(108) ب : للامكان .

(109) ناقصة في ب .

(110) أ : لاجتماعهما لتوجيهه . ثم وقع شطب الكلمتين بدون اصلاح في

الهامش ناقصة في ب .

(111) ناقصة في ب .

(112) ب : لتوجهه .

(113) ب : ما فرض صرفه .

لازمة والا عمت الدعوة وخص دليلها . والجزئيات لا تنعكس لجواز كون الموضوع اعم الا الخاصتان (114) فالأقدمون كغيرهما الخونجي والسراج كانفسها اذ لا بد من اجتماع الوصفين في ذات واحدة للا دوام سلب الباء لبعض افراد الجيم ومن تباينهما فيهما وهو عين العكس ولا يلزم في العامتين لجواز ضرورة العنوان للموضوع او عدم وجوده . ابن واصل : المشروطة كالعرفية وهو الحق لما مر .

51) عكس النقيض اسماء (115) قضية ركبت بجعل نقيض الطرف الآخر من اخرى اوليا ونقيض الاول منها آخرها مع بقاء الكيف . او الاول منها آخرها مع مخالفة الكيف وبقاء الصدق فيهما لزوما ومصدرا . قال ابن واصل : تبديل كل من الطرفين بنقيض الآخر مع بقاء الكيف او الاول بنقيض الثاني والثاني بالاول مع مخالفة الكيف وبقاء الصدق فيهما لزوما .

السراج والخونجي : جعل نقيض المحمول موضوعا وعين الموضوع محمولا مخالف كيف الاصل او (116) جعل نقيضه محمولا موافق كيف الاصل فيرد عدم اعتبار بقاء الصدق ولزومه وخروج الشرطيات واتفقوا على ارادتها .

52) اما الموجبات كلية ففى انعكاس الدائمتين والعامتين بالموافق كانفسهما او بالمخالف دائمة في الاولين وكانفسهما في الاخيرين . ثالثها عرفية عامة فيهما للموجز مع الجمل والكشئ محتجين بملزومية نقيض العكس حمل عنوان الاصل على نقيض محموله وينعكس مستقيما لمناسي الاصل والخونجي والسراج راديه بان نقيض العكس سالبة معدولة وما ادعيت ملزوميته (117) له موجبة محصلة والاولى اعم فلا لزوم محتجين بانتاج نقيض العكس مع الاصل حمل الشيء على نقيضه دائما .

53) وابن واصل بذلك كما هو له (118) ولهما في مستقيميها وفي انعكاس الخاصتين كانفسهما او بما تنعكس اليه عامتها مع الدوام في البعض ثالثها الثاني وبالموافق للجمل والسراج مع الخونجي والموجز والكشئ . وابن واصل محتجا بانعكاس لازم نقيض عكسها بالموافق لصحة ملزوميته (119) / 7 ظ / نقيض العكس ما تقدم لوجود الموضوع صادقا عليه نقيض المحمول للا دوام في الاصل ولزوم لا دوام والا انعكس مستويا للدائم لوجود

---

(114) أ : الا ناقصة وفي الهامش : لعله : اما الخاصتان .

(115) أ : اسماءه (؟)

(116) أ : و

(117) ب : ملزومية .

(118) أ : كما قوله .

(119) ب : ملزومية .

الموضوع موجبة تنافي الاصل وللدوام في البعض لصدق « كل كاتب غير ساكن ما دام كاتباً لا دائماً » مع كذب « كل ساكن غير كاتب ما دام ساكناً (120) لا دائماً » في الكل لان بعض الساكن غير كاتب دائماً كالارض وكذا في المخالف .

54) والسبع انباقية عقيمة لعقم اخصها الوقتية « ككل قمر غير منخفض ضرورة وقت التربيع » وتكنفهم في المطولات انعكاسها خروج عن المعروف من حقيقة عكس النقيض الى لوازم غيره . وفي انعكاس جزئيات الست كنفسها (121) وعقمها ثالثاً الخاصتان وزابعا المشروطة عرفية خاصة . للجبل مع ظاهر انكشف عز الشيخ والموجز والسراج مع الكشف وابن واصل والكشي مرة تنعكس محصلة لا معدولة ومرة ان كان محمولها مساويا او اعم مطلقا واخص مطلقا انعكس وان كان اعم من وجه لم تنعكس (122) .

55) والحق الرابع لما مر في المستوى والسوالب جزئية وكلية في انعكاسها جزئية مطلقة ان كانت فعلية والا فممكنة وعقمها الا المركبة من فعليتين قولاً الجمل مع الموجز والكشي محتجين بانعكاس نقيض العكس عكس النقيض الى منافي الاصل وابن واصل راده بمنع انعكاس الدائمة بالوافق مصححة في المركبة لانعكاسها فيهما (123) لاجل وجود الموضوع .

الاثير : ويلزم بشبه عكس النقيض على رأى الشيخ في كل ج ب فالامكان العام لا شئ مما ليس ب بالضرورة ج دائماً وفي سائر الممكنات وبالاطلاق العام ذلك دائماً في الطرفين وفي سائر المطلقات والوقتية والوجوديتين وبالضرورة ذلك بالامكان العام في الاول ودائماً في الثاني، وعلى رأى الفارابي في الاول (124) بالضرورة في الطرفين وفي الاخير بالامكان في الاول وبالضرورة في الثاني وبرهانه بالخلف .

56) القياس : تصديقان متى سلما لزم لذاتهما آخر يسمى قبله مطلوباً وبعده نتيجة . فيخرج ما لازمهما لثالث اجنبي كأمساو لب وب مساو لـج يلزمهما أ مساو لـج بواسطة كل مساو لب مساو لكل ما يساويه ب لانه اذا ضم لـاول انتج أ مساو لكل ما يساويه ب ويلزمه كل ما يساويه ب فأمساو له . وتقولنا مساو لـج يلزمه ج يساوي ب فيضم صفى لكل ما يساويه ب فأمساو له وينتج ج مساو له فيلزم أ مساو لـج .

(120) ب : كاتبها .

(121) ب: كانفسهما .

(122) ب : ينعكس .

(123) ب : فيها .

(124) ناقصة في ب .

قال السراج والخونجي : وجعل بعضهم الثالث : «مساوى المساوى مساو»  
لا يتم لعدم انتاجه بالذات لعدم تكرار الوسط .

قلت : فجعل ابن واصل اياه قصورا وقولا بضعف او كمذكور كالانسان  
حيوان وما ليس بجسم غير حيوان يلزمه الانسان جسم بعكس نقيض الكبرى  
وليس كما بين بعكس مستقيم لحفظه حدود اقياس وتغيير عكس النقيض  
ايضا .

(57) قالوا : وهذا استثنائي ان ذكرت فيه نتيجة او نقيضها ويناقض  
الاول احترازهم باخر عن لزوم احداهما لهما . واجيب بانه مقدمة من حيث  
كونها لازمة ونتيجة من حيث كونها لازمة ونتيجة من حيث كونها واقعة  
ولفتيها واحد فيهما . والا اقتراني (125) طرف احدى مقدمتيه اصغر  
المطلوب ، اغنى موضوعه وهي الصغرى وطرف الاخرى اكبره اغنى محموله وهي  
الكبرى ، يشتر كان في ثالث يسمى الوسط هما باعتبار حال وضعه فيهما شكل  
ان حمل في الصغرى ووضع في الكبرى / 8 و / فالاول لبيانه وعكسه الرابع  
لبعدله ولذا انكر قديما وان حمل فيهما فالثاني لشركته الاول في اشرف  
مقدمتيه وعكسه الثالث وباعتبار كميهما وكيفيهما ضرب . وشرطه وضعه  
لهما ولو بالقوة عاما لاحدهما ثابتا للاصغر او لكل الاكبر منفيًا عن  
الاصغر . واجيب النتيجة بايجاب مقدمتيها وعمومها بمعوم وضع  
الاصغر وقول الجمل (126) مع كلية حشو لاقتضاء ضابط لانتاج اياه .

(58) فشرط (127) الاول ايجاب صفراء ليندرج الاصغر تحت الاوسط  
وكلية كبراه والا جاز كون ما ثبت له الاكبر غير الاصغر . فضروره اربعة :  
الصغرى موجبة (128) كلية مع مثلها تنتج (129) كلية او سالبة تنتج سالبة  
(130) كلية . وجزئية مع موجبة تنتج موجبة جزئية . او سالبة تنتج سالبة  
جزئية .

وشرط الثاني اختلاف كيف مقدمتيه لاشتراك المتوافقتين والمتباينتين  
في لازم ايجابى وسلبى وكلية كبراه لاختلاف ايجاب النتيجة مرة وسلبها  
اخرى .

---

(125) أ : والاقترااني .

(126) ب : الجمل .

(127) ب : شرط .

(128) ناقصة في أ .

(129) أ : ينتج .

(130) ناقصة في أ مضافة في الهامش .



فضرورية اربعة : الصغرى موجبة كلية مع كنية وعكسه ينتجان سالبة كلية والصغرى جزئية موجبة او سالبة ينتجان سالبة جزئية . وفي لزوم بيان الثاني والثالث باول وبيانهما بذاتيهما قولاً الاكثر وحكمة اشراق السهروردي مع شرح عيون الحكمة للفخر واخذه شيخنا ابن الحباب من قول الغزالي الثلاثة في القرآن وصوبه (131) . وعلى الاول اول الثاني وثالثة بعكس الكبرى والثانية بتبديل مقدمتيه مع عكس الصغرى بعكس (132) النتيجة . وزابعة بينوه حتى الخونجي بالفرض وهو فرض موضوع الجزئية معينا بوصف يحمل موضوع صغرى انقياس كلية تنتج (133) مع كبراه بضرب منه برهن نتيجة تجعل كبرى لعنوان الصغرى محمولاً عليه الوصف المفروض ينتج من الاول المطلوب .

(59) وزده التأثير بانه بناء على وجود موضوع الصغرى وهي سالبة لا تستلزمه . واجاب ابن واصل بانه ان كان معدوما صدق سلب الاكبر عن الاصغر كلية تستلزم جزءها وهو المطلوب وان لم تصدق الكلية صدق نقيضها فيلزم وجود الموضوع .

ويرد بمنع صدق سلب الاكبر عن الاصغر المعدوم لجواز كون الاكبر اعتباريا كلا شيء من المعدوم بممتنع الاعداد وبان انقياس ما استلزم النتيجة بمقدمته لا بخارج عنها وغيره بان كل سالبة مقدمة موضوعها موجود لاستلزام القياس عدم بداهة سلب الاكبر عن الاصغر اذ لا قياس لتحصيل بديهى وكل معدوم بديهى سلب كل موجود عنه .

ويرد بمنع كون الاكبر وجوديا كما تقدم . وبينه ابن الحاجب بعكس الكبرى بنقيض مفردا . وزده بعضهم بعدم انعكاسها بالموافق كما مر وبان الصغرى السالبة فى الاول لا تنتج .

والشيرازى بعدم تكرار الوسط . رد الجميع بقول الايكى موضوع الصغرى موجود لانها مقدمة فتقتضى وجود موضوع نقيض العكس يستلزم موجبة معدولة .

(60) قلت : تقدم سند منع استلزام المقدمة السالبة وجود الموضوع وجواب الاصبهانى بان الصغرى تستلزم موجبة سالبة المحمول لعدم شرط وجود موضوعها خلاف عموم قولهم شريط الموجبة وجود الموضوع .

(131) أ : وصوب وصوب .

(132) أ : فمكس .

(133) أ : ينتج .

وشرط الثالث ايجاب صفراء للاختلاف وكلية احديهما والا جاز عدم  
التقاء الاكبر بالاصغر . ضروبه ستة : الصفري كلية مع مثلها او مع سالبة  
كلية بعكس صفراءهما نتيجتهما جزئية لجواز كون الاوسط اخطر من الاصغر  
ومساويا للاكبر وفي الثاني منساراً اياه في اندراج تحت جنس . او جزئية  
مع كلية موجبة / 3 د / بعكس الصفري وفرض موضوع الصفري د يحمل  
على كله عنوانها يضم صفري الصفري ينتج ما يضم صفري لحمل محمول  
محمول الصفري على كله ينتج منه المطلوب او كلية مع موجبة جزئية بعكس  
الكبرى وجعلها صفري ثم عكس النتيجة وبفرض موضوع الكبرى د يحمل  
على كله عنوانها يضم صفري الصفري ينتج ما يضم صفري لحمل محمول  
الكبرى عليه ينتج منه المطلوب . او جزئية مع سالبة كلية بعكس الصفري  
والفرض او كلية مع سالبة جزئية بفرض موضوعها ويضم كبرى للصفري  
ينتج منه ما يضم صفري لعموم سلب محمول الكبرى عنه ينتج من الاول  
المطلوب ولتمامه بقياس منه جزئي الكبرى .

61) رد ابن واعل شرط الجمل كون قياس الشكل الاول (134) من  
كليتين . وعد الاثر الرابع خامسا وياه رابعا . وابن واصل الثالث ثانيا  
والرابع ثالثا . وشرط الرابع عدم تعدد خسة الكم والكيف ولو فـى  
مقدمة وجزئية الصفري الا مع السالبة الكلية لاختلاف اخص قرائن ذى الخستين  
كلا شيء من الانسان بفرس ولا من الصاهل والحمار بانسان . ولا شيء من  
الحيوان بجماد . وبعض الجسم او المتحرك بالارادة حيوان وبعض الحيوان  
انسان . وبعض الناطق والصاهل حيوان . وكل انسان حيوان وليس كل  
متحرك بالارادة انسانا . او كل ناطق انسان وليس كل فرس ناطقا وليس  
كل جسم حيوانا وكل متحرك بالارادة جسم وليس كل حيوان انسانا وكل  
فرس حيوان .

62) ضروبه خمسة : الصفري موجبة كلية مع مثلها او مع جزئية تنتج  
(135) موجبة جزئية لجواز كون الاصغر اعم من الاوسط المساوي للاكبر  
بتبديل المقدمتين ثم عكس النتيجة من الاول او بعكس الكبرى من الثالث  
وسالبة كلية مع كلية تنتج سالبة كلية بتبديل المقدمتين ثم عكس النتيجة من  
الاول وبعكس الصفري من الثاني وعكسه ينتج سالبة جزئية لجواز كون  
الاصغر اعم من الاوسط المندرج مع الاكبر تحته بعكس المقدمتين من الاول  
والصفري من الثاني والكبرى من الثالث وموجبة جزئية مع سالبة بعكسهما .

(134) ناقصة في ا .

(135) أ : ينتج .

السراج : انما عقم ذو الكلية (136) الموجبة (137) او السالبة الجزئية حيث لا تعكس ولو انعكست كالخاصتين انتج للرد (138) بعكسها صغرى الثانية وكبرى للثالث .

وفى رسالة الكاتبى : « ثامن سالبة كلية صغرى وموجبة جزئية كبرى ينتج سالبة جزئية » بعكس الترتيب ثم عكس النتيجة (139) زاد فى الايضاح الصغرى السالبة الكلية من احدى الخاصتين مع الكبرى الموجبة الجزئية من الست المنعكسة النتيجة وهذا مما لم اسبق اليه .

قلت : ان قيل هذا بين فى الكبرى الوصفية لا الدائمة والضرورية لان النتيجة فيها بعد (140) الرد للاول ليست بخاصة بحال بل دائمة لما تعرفه فى اختلاط الشكل الاول .

قلت : على منع ما ركب من متنافيين يجب الغاء اختلاط الدائميتين مع الخاصتين للتناقض وبعليه خصص الكاتبى فى رسالته انتاج هذا الضرب الثامن بكون الكبرى وصفية وعلى صحة قياس ما ركب من متنافيين ينتج الخاصة المذكورة ويتم قوله لان كلما صدق بعض ج ليس ب دائما (141) صدق بعض ج ليس ب ما دام ج لا دائما لان الدوام الذاتى يستلزم الوصفى وانعكاس هذه الجزئية السالبة واضح لوجود موضوعها لذاتها وللقضية الموجبة فى اصل القياس .

64) واختلاط الاول انتاجه / 9 و / مطلقا على راي الفارابى فى العنوان وعلى راي الشيخ فى كونه كذلك وبفعلية صفراء ثالثها : لثانى فى خارجى الكبرى والوقف فى حقيقتها للامام مع الشيخ والسراج وابن واصل مع الكشف . احتج الاولون على انتاج الممكنة مع الضرورية ضرورية ومع الا ضرورية ممكنة خاصة ومع محتملها (142) عامة بضم نقيض النتيجة مطلقا او بعد فرضها بالفعل للكبرى لينتج من الثانى نقيض الصغرى واليه لينتج من الثالث نقيض (143) الكبرى ولان الصغرى لو وقعت بالفعل لزمت النتيجة ضرورة فلتكن كذلك لان الضرورى على

(136) ا : الملكية (؟)

(137) ا : ب : و .

(138) ا : بفرده .

(139) وفى رسالة الكاتبى .... النتيجة ناقص فى ب .

(140) ناقصة فى ا .

(141) ا : دائما لا دائما .

(142) ب : محتملها .

(143) ناقصة فى ا .

تقدير وفوق ممكن ضرورى فى الواقع لامتناع الاقلاب من عدم الضرورة انيها لان الضرورى ضرورى ما دامت ذاته موجودة وزاد فى الاخير ان الكبرى اما ضرورية او ممكنة خاصة ولازمهما عامة .

ورد الخونجى والسراج الاول بمنع انتاج الضرورية كبرى فى الثانى ضرورية . والثانى بمنع انتاج الممكنة صغرى فى الثالث . والثالث بمنع صدق الكبرى بتقدير وقوع الصغرى بالفعل لتكثر افراد الكبرى حينئذ .

(65) وتعجب ابن اندارس من الشيخ بان انتاج الممكنة فى الثانى والثالث ان كان بينا ففى الاول ايبن وان كان مبرعنا فليس الا بما يرجع اليه فيدور .

واحتج السراج بجواز خروج الاصغر عن الاوسط وبعدم الممكنة الخاصة مع الضرورية وخاصتها الجواز صفة ممكنة لنوعين تثبت لاحدهما فقط كركوب زيد الحمار والفرس الثابت له فقط فيصدق كل حمار مركوب له ممكنة خاصة وكل مركوب له فرس ضرورية . وكل مركوب له فرس هو مركوب له بالضرورة لا دائما . ولا شئ من مركوبه بحمار بالضرورة . ولا شئ من مركوب له غير فرس هو غير مركوب له بالضرورة لا دائما مع كذب ايجاب الاولين وسلب (144) الاخيرين وصدق الكبرى موجبة مع امتناع السلب وسالبة مع امتناع الايجاب اثبت لاختلاف دليل العقم فى اخص اختلاطاتها . وخص الكشف (145) وابن واصل هذا النقض بالخارجية لعدم تمامه فى الحقيقة .

(66) وعلل ابن واصل الوقف فيها بجواز ان تزيد (164) افراد الكبرى على تقدير فعلية الصغرى فان رد بان عموم موضوعها فى كل مقدر ممكن يوجه اندراج الاصغر فيه على تقدير فعلية الصغرى اجيب بان عموم موضوعها فى الصادق عليه الاوسط بالفعل على تقدير وجوده لا فى الصادق عليه الاوسط تقديرا .

الخونجى : ما زاده فى الاخير مردود لانياته على ما رد بما تقدم . الشيخ : وانتاج ممكنته ممكنة عامة بين بذاته لانه اذا ثبت الاكبر بالقوة للاوسط الثابت للاصغر بها ثبت للاكبر له (147) بها .

قال : وبينه قوم بان (148) الممكن للممكن للشئ ممكن له .

---

(144) أ : وسلبها .

(145) أ : فلي الكشف .

(146) ناقصة فى أ .

(147) ناقصة فى ب .

(148) أ : أن .

ورد الخوارجي الاول بان ثبوت الاكبر بالقوة انما هو لما ثبت له الاوسط بالفعل . والاوسط انما ثبت للاصغر بالقوة والثاني بان الاكبر ممكن للذات التي ثبت بها الاوسط بانفعل بالوصف للاوسط الممكن لذات الاصغر فنتيجته كالكبرى في غير دوام (149) الوصفيات وفيها كالصغرى في غير الضرورة ولا دوام وضرورتها ان انفردت بها .

67 اما الاول فالاندراج البين والثاني لان دوام الاكبر ضرورته انما كان بشرط وصف الاوسط والثالث لجواز لزوم الاكبر لما الاوسط منفك منه . والرابع لان استلزامية (150) الاوسط للاكبر ان لم تكن ضرورية جاز انتفاء الاكبر وان ثبت له (151) الاوسط بالضرورة . وفي كون ما ركب من مقدمتين متنافيتين قياسا قول الكاتبي عن الاكثر والاقل بنا على ان المعتبر في القياس صحة التاميم وليس محال كالتخلف او عدم كون النتيجة محالا وزعم الكاشي ان الصغرى ضرورية مع الكبرى / 9 ط / السالبة (152) دائمة او عرفية عامة تنتج ضرورية الانتاج نقض النتيجة مع الكبرى من الثاني ومع عكسها من الاول منافي للصغرى .

68 ورد منع انتاجها (153) وتامام بيان (154) النتيجة الغاء الزائد بالنقض في المواد فالنتيجة والصغرى فعلية مع الكبرى غير وصفية واضحة وهي والصغرى مطلقة او وجودية مع الوصفيتين عامة (153) مطلقة عامة ومع الخاصيتين وجودية لا دائمة وهي والصغرى الوقتيتين مع المشروطة الخاصة كالصغرى ومع المشروطة العامة كالصغرى دون الدوام ومع العرفية الخاصة كالصغرى دون وصف الضرورة ومع العرفية العامة دون قيد الضرورة ولا دوام وهي الصغرى دائمة مع العامتين دائمة ومع الخاصيتين دائمة (156) خلافا لشرح الخوارجي وهي والصغرى ضرورية مع المشروطة العامة ضرورية ومع لخاصة ضرورية لا دائمة ومع العرفية العامة دائمة ومع الخاصة دائمة لا دائمة .

(149) ناقصة في ب .

(150) ب : استدامة .

(151) ناقصة في ب .

(152) ب : سالبة .

(153) ب : انتاجها .

(154) ناقصة في ا مضافة في الهامش ومعها هذا التعليق : هذا الموجود في النسخة التي بيد المصنف لان وهو وصل قوله : النقض في المواد بقوله : واختلاط الثاني والزائد .

(155) ب : عامتين .

(156) ب : دائمة لا دائمة .

وفى كون ما نتيجه محال قياسا - القولان وهى فى الممكنة الصغرى على رأى مع الضرورية ضرورة ومع السبع الوقتيتين والوجودتين والخاصتين والممكنة الخاصة ممكنة خاصة ومع المطلقة والدائمة والعامتين والممكنة العامة ممكنة عامة .

C9) واختلاف الثانى شرطه دوام الصغرى او انعكاس سالبة (175) لعقم صفراء وقتية او مشروطة خاصة مع كبراه وقتية لحمل المضى على المنخسف بالخدوف القمرى بالجهتين سلبا وعلى القمر والشمس بالتوقيت ايجابا مع امتناع السلب فى الاول والايجاب فى الثانى وان جعل المحمول معدولا حازت الصغرى مجيبة والكبرى سالبة (158) . وعتم الاخص يوجب له لاعم لكن لو اتحد وقت الوقتيتين انتج دائمة لانتاج نقيضها مع الكبرى منافى الصغرى (159) لكنه شرط زائد . وكون الممكنة مع ذى ضرورة لعقم الممكنة مع الدائمة لجواز كون المسلوب عن الشئ دائما ممكن الثبوت له وبالعكس مع امتناع سلب الشئ عن نفسه ولا مكان ثبوت الشئ لاحد المتباينين مع نفيه عن الآخر دائما واستلزام عقمه عقم اعمه . وشرط الكشف فى الممكنة معيتها للضرورة الدائمة غفلة لعدم استلزام عقم الدوام عقم الضرورة والانتاج الممكنة مع المشروطة العامة ممكنة لانتاج نقيضها مع الكبرى منافى الصغرى .

70) وزعم الفخر ان الصغرى الممكنة تنتج مع الكبريات الست ممكنة . والكشى انها لا تنتج الا مع سوابها بالعكس (160) والخلف وقد عرفت جوابهما .

قلت : (161) هذا نص السراج فى مطالعه وظاهره عموم خلافهما لما تقدم فى ذات الضرورة وليس كذلك انما هو فى ذات الدوام .

واستدل الامام فى الملخص على ذلك فى ذات الدوام بقوله ان كانت سالبة دلت على عدم انفكاك الاكبر عن الاوسط والصغرى على جواز اتصاف الاصغر بالاوسط فيجب الحكم بجواز خلوه عن الاكبر فى تلك الحالة استدلالا بإمكان المنافى على امكان المنافاة والانتفاء يحتمل ان يكون ضروريا : الا والمشارك الامكان العام .

---

(157) ب : سالبة الكبرى .

(158) هامش ا : مثاله من المواد لا شئ من الصيام بواجب عند الغروب لا دائما . دائما . من طرة الاصل وفيها انه من طرة النسخة .

(159) «لانتاج نقيضها .... منافى الصغرى» ناقص فى ب .

(160) ب : وبيناه بالعكس .

(161) من هنا سقطت من ب قرابة الصفحة (انظر التعليق الموالى) .

71) وان كانت موجبة دلت على عدم انفكاك الاكبر عن الاوسط والصغرى . ففى جواز انفكاك الاصغر عن الاوسط فيجب الحكم بجواز خلو الاصغر عن الاكبر استدلالا بجواز الخلو عن اللزم على الخلو عن الملزوم والخلو يحتمل ان يكون ضروريا والا والمشارك الامكان .

ورد بمنع دوام دلالة دوام السلب على المناقاة اذ لا يلزم من عدم اجتماع امر مع آخر منافاته له لجواز ثبوت الشئ للشئ . بالامكان مع سلبه عنه دائما وبمنع دلالة عدم الانفكاك دائما على الملزوم لجواز كونه اتفاقيا .

72) واحتج الكشى بالعكس والخلف وزد العكس /10 و/ بمنع انتاج الصغرى ممكنة فى الاول والخلف بمنع انتاج الصغرى ضرورية مع الكبرى ذات دوام . تنافى الصغرى لانها مع الدائمة والعرفية العامة انما تنتج فى الاول دائمة ومع العرفية الخاصة دائما لا دائمة والدائمة لا تنافى الممكنة (162) .

وفى الكشف وبيان حق السراج الضرورية مع السبع غير المنعكسة عقيمة لعقمها مع اختصار الوقتية لجواز دوام الاوسط والاكبر للاصغر وضرورتها له ما دامت ذاته موجودة فمع عدم ذات الاصغر فى وقت معين فينتظم القياس مع كذب سلب الاكبر عن بعض الاصغر بالاطلاق والامكان لثبوته له دائما او ضرورة ما دامت ذاته .

73) وذكر الشيخ ما يصلح مثاله كل لون كسوف سواد ضرورة لا دائما ولا شئ ، من ألوان الاجرام السماوية بسود ضرورة وقت التربيع لا دائما مع صدق كل لون كسوف لون جرم سماوى ضرورة . قال : والحق ان قسم الدوام والضرورة بالازليين انتجت الدائمة والضرورية مع الوقتية فوجبة وسالبة والوقت من اوقات الذات اولى لتتام البرهان والنقض المذكور ممتنع (163) لان الصغرى فيه حينئذ كاذبة وان فسر بالذاتى لا الازلى وهو المشهور فان لم تقيد الوقتية بوقت وجود ذات الموضوع وهو المشهور وكانت سالمة لم تنتج معها دائمة لانه لا يكون حينئذ بين الحكم بالاوسط على الاصغر دائما والحكم به على الاكبر فى وقت معين سلبا مناقاة بل وقتية بحسب ذلك الوقت لان الاصغر ان وجد فيه لم يثبت له الاكبر فيه والاثبت له الاوسط فى ذلك الوقت لثبوته لكل ما ثبت له الاكبر دائما .

74) قلت : يريد ان : والوقتية صغرى والبيان وهى كبرى واضح اذ لو ثبت الاكبر للاصغر لانسلب عنه الاوسط بالكبرى لكنه ثابت له بالصغرى . قالا : وان لم يوجد الاصغر فيه لم يثبت له الاكبر لتوقف الايجاب على وجود

(162) هنا ينتهى قص ب .

(163) ب : مندفع .

الموضوع ولا يرد المثال المذكور لصدق هذه النتيجة في ذلك الوقت لعدم الموضوع (164) ولامتناع صدق الموجبة ولا ينتج مطلقة عامة ولا ممكنة لانهما يقابلان الدوام والضرورة الماخوذين باعتبار الذات فيكونان هما كذلك وعلى هذا لا تكون السالبة الوقتية اخص من المطلقة العامة لجواز سلب المحمول عن الموضوع في وقت مطلق فتصدق الوقتية ولم يسلب في شيء من اوقات الذات بل يثبت ما دامت الذات ضرورة او دواما (165) فتكذب المطلقة او الدائمة (166) الممكنة العامتان والمثال المذكور يحققه . وان كانت الوقتية موجبة انتجت دائمة لان الثبوت في بعض اوقات الذات ينافي السلب الدائم بحسبهما فتثبت المنافاة بين الاصغر والاكبر يتم فيه الخلف وان قيدت بوقت (167) وجود ذات الموضوع انتجت الدائمة مطلقا دائمة .

75) قالوا : ولما اطلق كل القوم ان النتيجة دائمة مع ان المشهور تفسيرهم الضرورة والدوام والوقت بالاعتبار الاعم اعلنا الكلام تنبيها على الحق .

قلنا : الاعتبار الاعم في الوقتية وان كان عدم تقييدها بوجود الموضوع فمرادهم به كون الوقت غير منافي للذات وقت الوقتية في المثال منافي لعموم ذات الموضوع لمنافاته بعض افراده فحينئذ لا تصدق كلية ويتم قول القوم باصطلاحهم في الضرورية والدائمة والوقتية .

ومن قولهما قال ابن اندارس بعدم تناقض الدائمة الذاتية والمطلقة لانه ابتكره كما ظنه شيخنا . نتيجته فيما فيه دائمة او ضرورية بالفرض والخلف والعكس ان كانتا سالتين كليتين والاخرى 10/ و/ فعلية .

76) وقول الشيخ والاقدمين هي فيها فيه ضرورية . رده الخونجي والسراج وان كانتا ضروريتين بإمكان صفة لتوعين ثبت لاحدهما فقط فيسلب هو عن الثاني ضرورة ويحمل على ماله تلك الصفة ضرورة مع امكان تلك الصفة للثاني .

وزداه والصغرى موجبة بثبوت خاصة للنوع الثاني ، ممكنة للالول فيحمل الثاني على خاصته ضرورة ويسلب عماله تلك الصفة ضرورة مع امكان تلك الصفة للثاني .

واحتجوا بان احدي مقدمتيه ان كانت ضرورية فان كانت الاخرى كذلك كان ثبوت الاوسط لاحد الطرفين ضروريا وسلبه عن الآخر ضروريا فوجب مباينة الطرفين ضرورة وان كانت غير ضرورية كانت ضرورة الاوسط

(164) «ولا يرد المثال ... لعدم الموضوع» ناقص في ب .

(165) أ : دائما .



ضرورية لاحدهما وضرورة السلب عن الآخر لوجوب كون الضرورة ضرورية  
الثبوت للضروريات وضرورة السلب عن (166) غيرها فصار كالقسم الاول  
وان كانت محتملة فكذلك لا يستلزمه احد ملزومي الضرورة .

(76) واجاب الخونجي والسراج بان الاوسط في الضروريتين ضروري  
لذات الاصغر وضروري السلب عن ذات الاكبر لا عن العنوان والمدعى سلب  
العنوان عن الاصغر دون ذات الاكبر فلم تجب المبينة الضرورية الابين ذات  
الاصغر وذات الاكبر وذلك غير المدعى .

وفيما صفراه احدى (169) الوجوديتين او المطلقة مع الوصفيات كبريات  
مطلقة عامة لاننتاجها اعتمتها وهي الصغرى مطلقة مع الكبرى عرفية عامة  
بالعكس ان كانت العرفية سالبة كلية وبانتاج نقيض النتيجة مع الكبرى  
منافي الصغرى وبالفاء الزائد في اخصها وهي الصغرى الوجودية اللادائمة  
مع الكبرى مشروطة خاصة ككل انسان نائم لا دائما ولا شيء من الحمار  
اليقضان بنائم ضرورة ما دام حمارا يقضان لا دائما مع صدق لا شيء من  
الانسان بحمار يقضان ضرورة مع الاطلاق العري عن مطلق الدوام . واخرى  
(170) كقولنا في الكبرى لا شيء من اليقضان بنائم ضرورة ما دام يقضان  
لا دائما مع صدق لا شيء من الانسان ييقضان بالاطلاق عريا عن الدوام .

(78) ومن توهم انتاج الصغريين ممكنتين مع الكبيرين خاصيتين مطلقة  
عامة لانتظام نقيضها مع الكبرى قياسا منتجا من الاول بعض ج ب دائما .  
لا دائما ان كانت الكبرى موجبة وبعض ج ليس ب دائما . لا دائما ان كانت  
سالبة ، وهو محال لم يفرق بين اللازم من القياس وبين اللازم من بعض  
مقدماته .

والنتيجة ما لزم من جميع المقدمات لا من بعضها واللازم هنا انما لزم  
من مجرد الكبرى لانه اذا ضاق لا شيء من ا ب ما دام امتنع ان يكون ا دائما  
لوضوع ما والا لزم المجال المذكور فامتنع دوامه للجيم فرض صدق الصغرى  
معه اولا بل لو فرض كذب الصغرى معها كان لازما وبهذا يرد قول من بين  
لزوم المطلق من الصغريات الثلاث مع الكبيرين خاصيتين بلزوم المحال من

(166) ناقصه في أ .

(167) ناقصة في أ .

(168) الآخر لوجوب ... السلب عن « ناقص في أ .

(169) أ : احد .

(170) ب : اخرى .

نقيض النتيجة مع الكبرى الخاصة لعدم اقتضاء هذا البيان كون المطلقة نتيجة القياس .

(79) وفي صفراء وقتية مع المشروطتين قال الخونجي والسراج وقتية مطلقة محتملة الدوام . وفي ما صفراء منتشرة معها منتشرة محتملة الدوام مع العرفيتين مطلقة عامة بما مر . والصغرى وقتية مع المشروطة لا تنتج (171) وقتية والخلف فيها لا يتم لانه يؤدي الى الصغرى الممكنة في الاول وهو عقيم ولا العكس لان المشروطة لا تنعكس كنفسها بل عرفية عامة .

وبذا يتبين عدم اعتبار (172) شيء من اختلاط هذا الشكل ضروريا وفيما يكون من المشروطتين مشروطة عامة لان الاوسط اذا كان ضروري الثبوت لاحد الطرفين ضروري السلب عن الآخر لزمت المباينة الضرورية بين الوصفين / 11 و / بخلف ما مر في الضروريتين الذاتيتين والزائد ملفى وان كان القياس من خاصتين لعدم لزومه مع الضرورة مرة ككل اندس نائم ضرورة ما دام انسانا نائما لا دائما ولا شيء من الحمار يقضان بنائم ضرورة ما دام حمارا يقضان لا دائما مع صدق لا شيء من الانسان النائم بحمار يقضان ضرورة ومع المشروطة الخاصة اخرى اذا بدلنا الكبرى بلا شيء من يقضان بنائم ضرورة ما دام يقضان (173) لا دائما فان الصادق لا شيء من الانسان النائم يقضان ضرورة ما دام انسانا نائما (174) لا دائما وبه يعرف عدم تعدى قيد اللادوام .

(80) قالوا : هذا ان كان المحمول ضروريا لوصف الموضوع لا ضروريا للذات بشرط الوصف وان كان ضروريا لها بشرطه ففي انتاجه عرفية او مشروطة نظر ، السراج لعدم الوقوف على ما يقتضى الضرورة او نفيها وفيما يكون من العرفيتين او من احديهما مع احدى المشروطتين عرفية عامة لعكس الخلف والغاء الزائد (175) وضبطه في الكشف بانها كدائمه ان كانت والا فكالصغرى الا في الضرورة ولا دوام لا تتبع فيها شيئا وفي باقى الضرورات كالمشترك بما مر . واختلاط الثالث شرطه كالأول وفي كونه

---

(171) أ : لا ينتج .

(172) ب : انتاج .

(173) أ : ب : يقضانا .

(174) ناقضة في ب .

(175) «وضبطه في الكشف ... كالمشترك» ناقص في أ .

نتيجة (176) مثله مطلقا او الا فيما تتبع فيه الصغرى فهى فيه مطلقة عامة  
او بقيد لا دوام ثالثا كعكس الصغرى فقد تكون حينية مطلقة او بقيد لا دوام  
بحسب العكس لتقلى الخونجى والسراج وزايها ولبعض شيوخ بلدنا نتيجة  
الكبرى ممكنة عامة والصغرى منافية الكبرى .

واختلاط الرابع فى انتاج موجه (178) مطلقا او بشرط فعلية مقدمتها  
كما فى ضرورية قول الاقدمين فى الجميع شارطين كون الممكنة مع ذى ضرورة  
هى غير الاولين (179) او المتأخرين محتجين على عقم الممكنة (180) فيه اما  
سلبا فلما ياتى من وجوب انعكاس سالبته واما ايجابا وهى كبرى فيما مر  
فى امتناعها فى الاول صغرى موجهة كانت صفراها او سالبة .

81 وبينوه وهى صغرى بجواز حصول عرض عام لنوعين  
(181) لاحدهما بالفصل فيحمل العرض العام على فصل النوع  
الآخر بالامكان العام ويحمل عليه فصله فى الكبرى ضرورة  
والحق السلب (182) او يسلب فيها عن النوع الاول فصل الآخر ضرورة  
والحق الايجاب وانعكاس السالبة لعقم اخص غيرها وفى (183) الوقتية مع  
الضرورية المشروطة الخاصة اما الصغرى وقتية مع الكبرى ضرورية فان  
خاصة الشيء المفارقة اذا سلبت عنه وقتا ما ضرورة لا دائمة . ثم حمل ذلك  
الشيء على فصله ضرورة لم يكن (184) سلب فصل الشيء عن خاصته كلا  
شئ من القمر بمنخسف وقت التربيع بالضرورة لا دائما وكل كوكب ذى محق  
قمر بالضرورة ولا يصدق بعض المنخسف وقت التربيع ليس بكوكب ذى  
محق بجهة ما . 'خونجى : وبه يعرف عقمها مع المشروطة الخاصة . الكاتبى  
لان الضرورية اخص من العامة (185) وزيادة الخاصة عليها بسالبة فلا  
تنتج مع السالبة هذا قول الاكثر .

قال فى الكشف والسراج فى بيان الحق : ينتج هذا الاختلاط موجهة  
جزئية مطلقة عامة لانتاج الكبرى مع الموجهة المطلقة جزء الصغرى مطلقة عامة

---

(176) ب : وفى كونه نتيجه .

(177) ب : «او دائمة حينية ... ضرورية» ناقص فى ا مضاف فى الهامش

(178) ب : موجبه .

(179) ب : و .

(180) ناقصة فى ب .

(181) ب : نوعين .

(182) ب : و .

(183) ب : وهى .

(184) ب : لم يمكن .

(185) ب : المشروطة العامة .

كلية تنعكس جزئية ولا امتناع في ايجاب النتيجة عن سالبة . قاله الشيخ .  
وسالبة كلية مطلقة والا لزم من نقيضها مع الكبرى من الاول ما ينتج موجبة  
دائمة ولزوم ذلك من الكبرى وجزء الصغرى ومن نقيض النتيجة وجزء الكبرى  
لا يضر كالمقياس الذى صفراء وجودية لا دائمة نتيجة حاصلة من مجرد قيد  
اثبات صفراء دون لا دوامها / 11 ظ / .

(82) قلت : اما النتيجة الاولى فلعل اعتبار الجزء الموافق فى الانتاج  
مع الغاء المخالف بخلاف العكس عندهم . والثانية لزومها عن مجرد الكبرى  
يمنع كونها نتيجة كما قالوه فى اختلاط الثانى . وعقم الوقتية سالبة كبرى  
مع الصغرى ضرورية بحمل الشيء على خاصرته ضرورة وسلب تلك الخاصة  
عنه وقتية مع امتناع سلب الشيء عن نفسه ومعها مشروطة خاصة بحمل  
احدى خاصتى النوع المتلازمتين على الاخرى مشروطة خاصة وسلب الخاصة  
الاولى على النوع سلبا وقتيا مع امتناع سلب النوع عن الخاصة الاولى (186)  
ككل متعجب بالفعل ضاحك ضرورية ودون بالفعل مشروطة خاصة (187)  
ولاشئ من الانسان بمتعجب (188) وقت خوفه ولا يصدق بعض الضاحك  
ليس بانسان بجهة ما وكون الصغرى السالبة دائمة او انعكاس سالبة كبراهما  
لعمد اخص غير ذلك وهو الصغرى مشروطة خاصة مع الكبرى وقتية لان  
خاصتى النوع المتنافيتين يصح سلب اولاهما على الاخرى مشروطة خاصة  
(189) وحمل اخراهما (190) على النوع توقيتا مع امتناع سلب النوع عن  
الخاصة الاخرى كلا شئ من الضاحك بباك مشروطة خاصة وكل انسان  
ضاحك ضرورة وقت كونه متعجبا ولا يصدق بعض الباكي ليس بانسان  
بجهة ما .

(83) وفى الرسالة : شرط الثامن كون صغرى احدى الخاصتين وانعكاس  
سالبة كبراه (191) وجهة نتيجة اول ضروره ان كانا فعليتين او ضرورى  
لصغرى مطلقة والا فممكنة عامة . وفى ثالثة كضروريته او دائمة فان لم  
تكن له فمعكس (192) الصغرى وفى اخريه ككبرى ضرورية او دائمة فان  
له تكن له فمعكس الصغرى .

(186) ب : الاخرى .

(187) ب : خاصة لا دائما .

(188) ب : متعجب .

(189) «مع الكبرى ... مشروطة خاصة» ناقصة فى ! .

(190) ب : اولاهما .

(191) «وفى الرسالة ... كبراه» ناقص فى ب .

(192) ب : فمعكس .

هذا رأى الاقدمين والموجز والجميل وفي الكشف وبيان الحق جهة عكس نتيجة بعد زده للاول على رايعنا في الاول والعكس واليه يرجع قول ابن واصل الحق في الاولين كجبة عكس الصغرى ان لم تكن وصفية والافكجة عكس الكبرى الا في الادوام فهى فيه كالصغرى .

83 مكرر) وضابطه في الكشف بان الموجبة تتبع عكس الصغرى ان لم تكن وصفية والا تبعت عكس الكبرى الا في لا دوام . والسالبة تتبع عكس الصغرى الا في لا دوام وفي الضرورية فانها تتبع المشترك من عكس الصغرى والكبرى . وفي قيد الدوام تتبع الدائمة ومثله في المطالع . (193) والشرطية متصلة ان استصحبت احدى قضيتيها وتسمى مقدما الاخرى وتسمى تاليا لعلاقة وهي للزومية او دونها وهي الاتفاقية ومنفصلة ان تعاندتا حقيقة ان كانت من قضية ونقيضها او مساوية ومانعة جمع ان كانت منها والاخص من نقيضها ومانعة خلو ان كانت منها والاعم منه .

84) ولا تتركب الحقيقة من ثلاثة اجزاء اذ لو تركبت منها كان جـ مستلزما لنقيض ب فان لم يكن نقيض ب مستلزما لـ أ لم يكن ب و أ (194) انفصال حقيقى والا كان جـ مستلزما لـ فلم يكن بينهما انفصال حقيقى وقد تركبت من جملة ومنفصلة فيظن تركيبها من ثلاثة اجزاء .

الاثير : قد يكون المساوى للنقيض منفصلة فتسمى القضية ذات اجزاء : (195) ان يكون الفرد فردا او زوج الزوج او زوج الفرد او زوج الزوج والفرد وتتركب مانعة الجمع من اكثر من جزئين لجواز تعدد اخصات نقيض الشئ مع تباينها .

قال فى الملخص بخلاف مانعة الخلو وجوب ذكر لازم الشئ اعم فى مقابلة نقيضه فاذا كانت لوازم امتنع ادخال حرف الانفصال عليها لمنع الجمع .

قلت : يريد باللوازم لوازم الشئ فيمتنع حرف انفصال منع الجمع بينهما لانها لوازم الامر قال وجد وجدت معا وحرف انفصال مع الخلو لجواز رفع لوازم امر بارتفاعه بثبوت نقيضه . وجوزه الخونجى قال كقولنا اما ان لا يكون هذا الشئ انسانا او لا يكون فرسا او لا يكون ثورا او لا يكون عنقا .

(193) «بان الموجبة ... فى المطالع» ناقص فى أ .

(194) ب : لم يكن بينهما انفصال ...

(195) ب : كما .

(85) قال : وقد يفرق بان منع الجمع في ما نعته بين كل جزء بعينه وبين كل ما سواء بعينه وبين احد ما سواء وفي مانعته الخلو بين كل جزء بعينه وبين كل ما سواء بعينه لا بينه (196) وبين احد وما سواء /12 و/ كانه اخص من احد ما سواء مطلقا ولا عناد بين الاعم والاخص جمعا ولا خلوا .

وسالبة كل منها ذات سلب . ذلك عنها موجبة لاجزاء اولاً لا باثباته لزوم السلب والعناد (197) . وجهتها واطلاقها بجهة اللزوم والعناد واطلاقهما وكل منها ياتلف من حملية او متصلة او منفصلة مع مماثلة او غيره .

فلترتيب اجزاء المتصلة طبعا كانت اقسامها تسعة ولعدمه في المنفصلة كانت ستة (198) .

وتعدد اللزومية بتعدد تاليها لا مقدمها للزوم الجزء ملزوم كله وعدم مازومة الجزء لازم كله . والانفاقية بتعددعها لعدم التوقف على العلاقة . والمنفصلة كذلك بحسب منع الخلو للزومية عدم كذب الكل عدم كذب الجزء لا الجمع لعدم ملزومية عدم صدق الكل عدم صدق الجزء .

(86) وسوالها على العكس في ذلك ، المراج : قد يؤخر حرف الاتصال والانفصال عن موضوع المقدم فتصير آحملية لكنهما يتلازمان في المتصلة دون المنفصلة لان الحقيقية المركبة من كليتين مشتركتين في الموضوع اذا قدم حرف الانفصال عليه صارت مانعة جمع دون خلوا .

الانير : ان اريد بكل ج اما ب واما د ان كل واحد منهم موصوف باحدهما فهي حملية . وان اريد الانفصال بين ب و د فمانعة جمع . وتتألف (199) صادقة المتصلة لزومية من غير مقدم صادق مع تال كاذب واتفاقية من صادقتين (200) وكاذبتهما مما سوى ما هما عنه (201) صادقتان وصادقة المنفصلة حقيقية من صادق وكاذب ومانعة جمع من كاذبين (202) او صادق وكاذب وكاذبة كل منهما خصها الحمل بما سوى ما هي منه صادقة .

(87) وقيده ابن واصل بالاتفاقية لجواز كذب افعال (203) عناديتها بما هي منه صادقة حيث لا عناد .

(196) ناقصة في ب .

(197) أ : لا باثبات له والسلب والعناد .

(198) ب : ستا .

(199) وتأتلف .

(200) ب : صادقين .

(201) ب : منه .

(202) أ : كاذبتين .

(203) ناقصة في أ .

وكلية المتصلة والمنفصلة اللزوميتين بعموم اللزوم والعناد في الفروض والازمنة والاحوال غير المنافية استلزام المقدم للتالى او عناده اياه وجزئيتها بجزئيتها (205) وخصوصها بتعيين بعض منها .

وشرط كلية الاتفاقية كون طرفيها بحسب الحقيقة اذ يجوز كذبهما فى الخارج فى بعض الازمنة .

وسور المتصلة الكلية موجبة « كلما » او (206) مرادفة والمنفصلة دائما . وسور انسائية الكلية فيهما « ليس البتة » .

وسور الايجاب الجزئى فيهما « قد يكون » .

و-سور السلب الجزئى فى المتصلة « ليس كلما » . وفى المنفصلة « ليس دائما » واطلاق « ان » و « اذا » و « لو » فى المتصلة و « اما » فى المنفصلة افعال . والمشهور ان عكسها كالحمليات . ورد السراج عكسها المستوى بانه لا يلزم من استصحاب المقدم التالى ان يكون فيه استصحاب للمقدم .

وبرهان الحمليات لا يتم لان سلب الشئ عن نفسه محال . وسلب لزوم الشئ عن نفسه ليس كذلك لان اللزوم نسبة تستدعى كونها بين امرين (207) وعكسها عكس النقيض بان برهان خلف عكسه فى الحمليات المخالف ينتج بضم نقيض العكس الى الاصل (208) من الاول ثبوت الشئ لنقيضه وهو محال .

88 وفى الشرطيات ينتج ثبوت التالى على تقدير نفيه وليس بمحال لجواز كون نقيض التالى محالا بالمحال قد يستلزم محالا . وبرهان عكسه (209) الموافق فى الشرطيات لا يتم لان نقيض العكس فيه سالب لا يصلح صغرى فى الاول فاورد لزوم عقم الاستثناء المستثنى فيه نقيض التالى .

واجاب بانه واقع لا مقدر والمحال يقدر ولا يقع . ويرد الاول بان الحمطية ذات نسبة فان لزوم النسبة المغايرة المذكورة ففيهما سلمناه مطلقا للمغايرة

---

(205) ب : جزئيتها .

(206) ب : و .

(207) ناقصة فى ا .

(208) ب : للاصل .

(209) ب : عكسها .

فى الزمن كافية . وهى حاصلة لان كون الشئ حاصلًا (210) ملزوما او موضوعا غير كونه لازما او محمولا .

والثانى فى المخالف بان المحال انما يستلزم محالا اذ كان ذا علاقة تقتضيه وهو هنا ذو علاقة تنافيه بل اذا كان ذا علاقة تقتضيه وذا علاقة /12 ظ/ تنافيه فعدم ملزوميته له من حيث كونه ذا علاقة تنافيه واضح .

واستلزام (211) المتصلة مثلها فى المقدم والكم (212) متناقضتى التالى والكيف قول الجمل والموجز والشيخ محتجا فى استلزام الموجبة بان ملزومية امر الآخر ملزوم لسلب ملزوميته لنقيضه والا لزم النقيضان وقرر باننتاج نقيض السالبة مع الاصل من الثالث لزم سلب (213) لثبوت وفى السالبة بانه اذا صدق سلب التالى لزم ثبوت نقيضه .

89) ورد فى (214) الكشف الاول بعدم امتناع لزوم النقيضين ملزوما محالا وجاز كون المقدم محالا كقياس الخلف اذ معناه لزم (215) النقيضين مع النقيض المطلوب .

وابن واصل : الثانى بعدم امتناع لزوم سلب الشئ لنفسه لجواز كون المقدم محالا . والكاتبى : بعدم استحالة لزوم الشئ لنقيضه لزوما جزئيا بل وجب ببرهان الثالث والوسط مجموع النقيضين . ورد الثانى بانه لا يلزم من سلب لزوم امر لزوم (216) سلب نقيضه .

ويرد ردهم الاول بان صدق الموجبة يدل على كون المقدم ولو كان محالا ذا علاقة تقتضى لزوم التالى له فى كل اوضاعه غير المنافية له او بعضها وكل ما كان ذلك امتنع كونه حينئذ ذا علاقة تقتضى نقيض التالى لانها منافية له من حيث كونه ذا العلاقة المقتضية لزوم التالى وكلما كان كذلك امتنع كونه ملزوما لنقيض التالى .

---

(210) ناقصة فى ب .

(211) ب : وفى استلزام .

(212) أ : والكلم .

(213) ب : لزوم سلب الشئ .

(214) ب : ناقصة فى ب .

(215) ب : لزوم .

(216) ناقصة فى ب .



90) وزعمه ثبوت ذلك فى قياس الخلف يرد بان حاصله ان نقيض المطلوب ملزوم لمحال وهو (217) نقيض ما علم صدقه وهو احدى (218) المقدمتين وانما يتم زعمه ان لو كان حاصله مجموع نقيض المطلوب والمقدمتين فيكون ذلك المجموع ملزوما لحدى (219) المقدمتين ونقيضهما وهو نتيجة مقدماتها وعين تاليها ويستلزمانها .

وتستلزم مانعة جمع من غير مقدمها ونقيض تاليها ومانعة خلو من نقيض مقدمها وعين تاليها ويستلزمانها .

ورد ابن واصل الاخير بجواز كون احد جزئى الاولى ونقيض احد جزئى الثانية محالا يستلزم كذب المتصلة فلا يتم الاستلزام .

قلت : استحالته لا توجب كذبه كما لا تدفع عناده الآخر فكلما ثبت ارتفع الآخر وكلما ارتفع ثبت الآخر ضرورة عنادهما . والحقيقة متصلة من احد جزئيهما . ونقيض الآخر وكل موجبة من المتصلة والمنفصلات (220) غيرها مركبة من جزئيهما دون عكس وكلا بسيطتى المنفصلة احدهما الاخرى من نقيضى جزئيهما . وقياسها اقترانى واستثنائى والاوّل منها او منها ومن حملى خمسة اقسام : الاول من متصلتين ووسطه جزء تام تتعقد فيه الاشكال الاربعة حكمها فيه كالحملى شكك فيه الشيخ فكذب نتيجة كلما كان الاثنان (221) فردا كان عددا وكلما كان عددا كان منقسما بمتماويين والنتيجة كاذبة .

91) واجاب بمنع الصغرى لان مقدمها محال فجاز ان يستلزم المحال . والخونجى بمنع صدق كلية الكبرى . وقدح فيه الاثير وغيره بجواز كون مقدم الصغرى محالا فجاز الا يصدق (222) مع فرض وقوعه الكبرى الصادقة .

واجاب ابن واصل بعد ان صوبه بان عموم صدق الكبرى فى كل اوضاع مقدمها غير المنافية له يوجب صدقها على تقدير صدق مقدم الصغرى لانه بعض اوضاع مقدم الكبرى غير المنافية له لانه ملزومه فى الصغرى والملزوم لا ينافى لازمه .

(217) ب : هو .

(218) أ : احد .

(219) أ : لاحد .

(220) ب : المنفصلة .

(221) ب : الانسان .

(222) أ : تصدق .

وان كان وسطه غير تام فيهما فضابطه كلية احدى مقدمتيه مع اشتمال متشاركه (223) على تاليف منتج او انتاج احدهما ولو بكليته مع نتيجة التاليف بصورتها وعكسها (224) كليا لمقدم كلية هي احدى مقدمتيه ولازمتها.

92) وفي الكشف وبيان الحق او انتاج نتيجة التاليف مع تالي احدى المقدمتين المتفتتي الكيف تالي الاخرى او مع احد طرفي كلية موجبة تالي سالبة شارطين ايجاب مشاركة التالى في الامر الاول وتؤخذ (225) نتيجة التاليف ولو في غير هذا كلية / 13 و / ... ما ينتج ما يحتاج اليه (226) سالبة ان كانت من مختلفي الكيف والا فموجبة نتيجة متصلة جزئية موجبة مقدمها متصلة من نتيجة التاليف وغير المشارك من الصغرى كيفها وكيفها وتالياها كذلك من الكبرى (227) او نتيجة التاليف منها فيما انتج بالامر الاول ولو في غير هذا كم نتيجة قياسه وفيما انتج بالامر الثاني كلية ان كان المنتج عينه ، جزئية ان كان عكسها وضعها فيها وضع المتشاركين من المقدمتين .

الخونجي والسراج : المتصلة موجبة كلية جزئية المقدم تستلزم مثلها كليته وكلية التالى مثلها جزئية عكس جزئية السالبة وجزئية كلية احد طرفيها مثلها جزئيتها عكس كلية السالبة برهانه بضمها لما تالياها جزء مقدمها مركبة من الجزء المطلوب كمه .

93) قلت : لا يقال وجزئيته (228) موجبة جزئية المقدم مثلها كلية الاستلزام الكل جزء الملزوم للتالى المذكور لجواز كون عنوان الجزئية جنسا فتصدق ملزومة لسلب كليتها وتكذب ومقدمها كلية ملزومة له « كقد يكون اذا كان بعض الحيوان انسانا ليس كل الحيوان انسانا » ولا يصدق « قد يكون اذا كان كل الحيوان انسانا ليس كل الحيوان انسانا » .

اقسامه اربعة : ما الشركة فيه بمقدمها ضروبه مسطح المحصورات صغريات وكبريات ومسطح المقدمين كذلك عقم ضروب المتصلتين جزئيتين بين وغيرها ان كان المتشاركان على تاليف الاول فاربع ضروب المتصلتين

(223) ب : مشاركية .

(224) ب : بصورته وعكسها .

(225) ب : وتوحد .

(226) « ... يحتاج اليه » ناقص في أ . في ب بياض موضع كلمة مكاز النقط المتصلة .

(227) في ب : كلمة غير واضحة : «وكم» او «ولم» .

(228) أ : وجزئية .

فليتين ينتج في كل ضرب منه (229) ضروره وما يستلزم الكبرى الموجبة الجزئية المقدم كليته بالامر الاول من الضابط وسط قياس برهانه من الثالث ملزومية احد المتشاركين الآخر فيلزمها (230) نتيجة التاليف وتالي الصغرى فيلزمها لزوما جزئيا ويلزمها ايضا نتيجة وتالي الكبرى فيلزمها لزوما جزئيا فهو اذن ملزوم للجزئيتين فتلزم احدهما الاخرى جزئيا .

94) ونافيا (231) بالامر الثاني من الضابط . وسط قياس برهانه ان جعل الملزوم احد المتشاركين من الثالث فيلزمه (232) نتيجة التاليف وتالي الصغرى بذاته او بوسط نتاجه (233) مقدمها ان جعل (234) الملزوم مقدم الكبرى فيلزم تالي الصغرى لنتيجة (235) التاليف جزئيا ويلزمه (236) ايضا نتيجة التاليف وتالي الكبرى كذلك فيلزمه (237) جزئيا ويتم (238) كما مر وان جعل نتيجة التاليف فالقياسان الاولان من الاول لان على ذلك التقدير نتيجة التاليف ملزومة لتالي المشارك اللازم الآخر كذلك بوسط ملزوميتها لمقدمه كذلك وايضا تالي (239) المشارك الآخر كذلك بوسط ملزوميتها لنا والمشارك (240) المنتج جمعها المشارك الآخر لزوما كلياً فملزوميتها اذن للمشارك المنتج معها ملزومة الكليتين ويتم (241) كما مر والخلف عام بان تضم تقيض النتيجة لاحدى مقدمي المطلوب لينتج منافي الاخرى .

واربع ضروب المتصلتين والصغرى جزئية ينتج في كل ضرب منها سروره وثمانية من مقدم الصغرى موجبة مع مقدم الكبرى جزئية ومن مقدم الصغرى سالبة مع مقدم الكبرى كذلك بعضها لازم لضروره (242) وكلها بالامر الثاني والبرهان بما مر .

(229) ب : منها .

(230) ب : يلزمها .

(231) ب : ويقاها .

(232) عوض وان جعل ... فيلزمه نجد في ب : من الثالث ملزومية ما

انتج مع نتيجة التاليف لها او ملزومياتها له فعلى الاول يلزمه ...

(233) ب : انتاجه .

(234) ب : ان كان .

(235) ب : نتيجة .

(236) ب : ويلزم .

(237) ب : فيلزمها .

(238) ب : وتتم .

(239) ب : لتالي .

(240) ب : وللمشارك .

(241) ب : ملزومية للكليتين وتتم .

(242) ب : لضرورها .

واربع ضروريتها والكبرى جزئية فى كل ضرب منها ضروره وتسعة من مقدم الصغرى سالبة مع مقدم الكبرى كذلك (243) المحصورات ومنه موجبا جزئيا مع مثله كما مر .

95) وبرهن منه السراج وابن واصل ما مقدم صفراء موجبة جزئية ومقدم كبرى (244) مثله بالثالث ووسطه ملزومية مقدم الكبرى النتيجة : (245) التاليف ملزومة للملزومية (246) ما مقدم الكبرى عكسه لنتيجة التاليف فيلزم ملزوميته لنفسه ولنتيجة التاليف المنتجين اخص مقدم الصغرى فيلزم ملزومية ما مقدم الكبرى وعكسه لتالى الصغرى فيضم كبرى للمزوميته لمقدم الكبرى ينتجان من الثالث ملزومية مقدم الكبرى لتالى الصغرى يضم كبرى للمزومية مقدم الكبرى لنتيجة ينتجان من الثالث ملزومية نتيجة التاليف لتالى الصغرى ويلزمه ايضا ملزومية نتيجة التاليف لتالى الكبرى لزوما جزئيا من الثالث والوسط مقدم الكبرى ينتج من الثالث المطلوب وبما مر اخص وان كان على الثانى ضروره اربعة : (247) الاولى و / 13 و / الثانية منتجة . ومن ضروب الثالثة ضروره وثمانية الموجبتان مع مثلهما والسالتان مع مثلهما بما تقدم .

وان كانا على الثالث فضرور الاولى والثانية (248) منتجة ومن الثانية ضروره وستة السالتان مع مثلهما والموجبة جزئية صغرى مع الجزئيتين بما تقدم . وان كانا على الرابع فالمنتج ضرور الاولى من (249) الثانية (250) ثمانية : الصغرى موجبة كلية مع السالبة جزئية او موجبة جزئية مع الكبرى جزئية او سالبة كلية مع الكبرى غير موجبة كلية او سالبة جزئية مع الكبرى سالبة (250 مكرر) .

---

(243) «مقدم الكبرى كذلك» ناقص فى ب .

(244) ناقصة فى ب .

(245) ب : لنتيجة .

(246) ب : للمزوميته .

(247) ب : فضرور الاربعة .

(248) ب : والثالثة .

(249) ب : ومن .

(250) ب : وثمانية .

«وما .... الخ . فلم يدر هل عفا

(250 مكرر) فى هامش ب (ورقة 38 ط) : هنا انتهى شرح السنوسم

لهذا الكتاب فيما وجدنا من نسخه ولم يشرح من قوله «وما ...

الخ . فلم يدر هل عفا (؟) والموت ام كيف الحال» .

96) ومن الثالثة ثمانية ، (251) الصغرى موجبة مع سالبة جزئية او سالبة جزئية مع المحصورات او سالبة كلية مع سالبة وما شريكها بتاليها منتجة ما شمله الامر الاول ضروب كل شكل ولو بالقوة لاستلزام الكلية كلية مقدمها فى اثنى عشر . ضروب المتصلتين من غير الجزئيتين على ضابط الجمل وتلازم المتصلتين وعلى راي (252) ايجاب مشاركة التالى فى ثلاثة اضرب : الصغرى موجبة فى الكبرى كذلك غير ضرب الجزئيتين .

وهم شيخنا الابلى ا: نواصل فى عدم استثنائه منها ضرب الجزئيتين ووسط برهانه ملزومية احد المقدمين الآخر فان جعل الملزوم مقدم الصغرى فبالاول مقدم الصغرى ملزوم الملزومية (253) لمقدم الكبرى وملزوميته له ملزومة لنتيجة التاليف فمقدم الصغرى ملزوم لها لزوما كليا فيضم ملزومية الوسط للملزومية مقدم الصغرى . النتيجة (254) : التاليف كليا صغرى من الثالث للملزومية الوسط لنتيجة ملزوميته مقدم (255) الكبرى وملزوميته لنتيجة التاليف من الثالث ينتج (256) جزئية مقدمها متصلة كلية وتاليها متصلة جزئية وان جعل مقدم الكبرى كما نكم المقدم والتالى بالعكس والمعتبر من تالى السالبة فى تاليف المنتج منه حاله بعد ردها موجبة وترد النتيجة سالبة .

97) وما شمله الثالث ينتج فى موجبتى الكليتين موجبة جزئية مقدمها سالبة كلية وتاليها كذلك . برهانه من الثالث وسطه سلب استلزام نتيجة التاليف المشارك النتيجة ويلزمه سلب ملزومية نتيجة التاليف للمشارك المنتج معها لان نقيضه ملزوم لنقيض الوسط لان مقدم النقيض ملزوم للمجموع منه وتاليف المنتجين نقيض الوسط فضم الوسط للمنتج تاليها ينتج من الثانى مقدم النتيجة ان كانت الصغرى وتاليها ان كانت الكبرى وضم لازمه للاخرى ينتج الآخر من النتيجة فالوسط ملزوم للاصغر والاكبر ينتج من الثالث المطلوب وكذلك فى الموجبتين واحدهما جزئية . والوسط فى صور اشتمالها على تاليف منتج ملزومية مقدم الجزئية لمقدم الكلية وضروب الموجبتين جزئيتين بالحمل (257) عقيمة وبالثالث منتجة بما مر وطرفا

(251) ب : ضروبه وثمانية .

(252) «من غير الجزئيتين .... المتصلتين» ناقص فى أ .

(253) ب : للملزوميته .

(254) ب : لنتيجة .

(255) ب : ملزومية لمقدم .

(256) ب : تنتج .

(257) ب : بالجمل .

نتيجتهما (258) جزئيتان ضروب السالبتين على راي الجمل كلا زميتهما الموجبتين وعلى الثالث منتجة باى كم كانتا ونتيجتهما موجبة جزئية سالبة الطرفين سلبا كليا وسط برهانه ملزومية نتيجة التاليف للمنتج معها (259) منهما فهو مع المنتج تاليفها معه ينتج من الثاني للاصغر ان كانت الصغرى والاكبر ان كانت الكبرى . ولازمه هو (260) ملزومية نتيجة التاليف المشارك النتيجة من الاخرى ينتج معها من الثاني الاكبر (261) والاصغر .

38) وضروب مختلفى (262) وكيف على راي الجمل باعتبار لازم السالبة وعلى الثالث ان كانت الموجبة كلية منتجة بانتاج نتيجة التاليف مع مشارك الموجبة مشارك السالبة والوسط ملزومية نتيجة التاليف لمقدم الموجبة فعكسه الاصغر ان كانت الموجبة الصغرى والاكبر ان كانت الكبرى ولازمة المتقدم ينتج مع الاخرى من الثاني الاكبر او الاصغر وان كانت جزئية فعقيمة لانه لا ينتج الا بملزومية نتيجة التاليف مشاركة (263) السالبة وانما تستلزمه (264) باستلزامها القياس المنتج وانما 14/ و/ تستلزم (256) قياسه بامتياز غير المشارك من الموجبة بالشكل الاول والكبرى الجزئية فيه تعقمه وما شركتهما بتالى الصغرى ومقدم الكبرى منتجة (266) ما شمله الامر الاول على ضابط الجمل وزايه كالقسم الثاني وعلى راي ايجاب مشاركة التالى فى ستة اضرب المتصلتين موجبة الصغرى جزئيته (267) مع الكليتين وكليته مع المحصورات .

وقول ابن واصل مع ما يزداد باعطاء الموجبة الكلية كلية مقدمها والسالبة الكلية كلية تاليفها ان ازاد كلية السالبة كبرى فقير محتاج اليه وان ازاد صغرى كما صرح به الكشف فوهم لان شرطه ايجاد الصغرى .

99) ووسط (268) برهانه من الثالث ملزومية مقدم الصغرى لمقدم الكبرى كالقسم الاول وما شمله الامر الثانى ثمانية اضرب كليتى الكبرى مع محصورات الصغرى واعتبار المشاركين فيها كالقسم الاول .

(258) ب : نتيجتها .

(259) ب : معها .

(260) ب : وهو .

(261) ب : او .

(262) ب : مختلفى .

(263) ب : مشارك .

(264) ب : يستلزمه .

(265) ب : يستلزم .

(266) ب : منتجه .

(267) ب : جزئية .

(268) ب : وسطى .

ووسط برهانه من الثالث ملزومية تالى الصغرى بعينه او كليته لنتيجة التاليف او عكسها كلياً ما انتاج تالى صفراء مع نتيجة التاليف (269) دو المتشاركين بالشكل الاول من موجبتين والكبرى جزئية فيكون اصغر النتيجة كلياً واكبرها وانتاجه مع عكس النتيجة هما به من سالتين فالتالى مع عكس النتيجة ينتجان من ثالث الرابع مقدم الكبرى وسط برهانه ملزوميته لها . (270)

ونتيجه كالذى (271) قبله ونتيجة التاليف فيه جزئية وما انتاجه بالتالى كلياً مع عكس النتيجة هما به من سالتين والصغرى (272) جزئية من ثالث الرابع والنوسط ملزوميته كلياً لعكس النتيجة وما شركتهما بمقدم الصغرى وتالى الكبرى منتجة (273) فالامر الاول على راي الجمل فى المتصلتين وحال المتشاركين كالثالث وعلى راي ايجاب مشاركة التالى ستة اضرب محصورات : الصغرى مع موجبة كلية الكبرى وكليتى الكبرى (274) مع موجبة جزئى الكبرى . وسط برهانها من الثالث ملزومية مقدم الصغرى لمقدم الكبرى كما مر .

100 وبالثانى ثمانية اضرب الصغرى احدى الممكنتين (275) مع المحصورات (276) الكبرى فاربعة موجبة الكبرى يجب فيها كون المنتج من الكبرى ونتيجتها كلية ولو كانت الكبرى جزئية وكيف مقدمها خلاف كيف الصغرى وتاليفها سالب ابدأ برهان ضربى موجبة الصغرى من الاول وسط قياسه . الاول سلب ملزومية المنتج من نتيجة التاليف او عكسها كلياً لنتيجتها من احد المتشاركين لانتاج نقيضه مع الاصغر منافى الصغرى . او لانتاج الاصغر والصغرى اياه . وهذا الوسط ملزوم لسلب ملزومية (277) المنتج المذكور للمشاركة المنتج معه . فهذا اذن لازم للاصغر وهو ملزوم للاكبر لانتاجه مع الكبرى اياه من الثانى .

(269) ب : لتاليف .

(270) ب : له .

(271) أ : أ كالتى وبالهامش اصلاح : كالذى .

(272) ب : والاخرى .

(273) ب : منتجة .

(274) ب : الصغرى .

(275) ب : الكليتين .

(276) ب : محصورات .

(277) ناقصة فى أ .

واربعة سالبة الكبرى يصح كون مقدم صفراها منتجا لتالي كبرها  
كيف اصغر نتيجتها واكبرها ككيف الصغرى والكبرى فحكم صفرى هذا  
القسم ككبرى الثالث وكبراه كصفراه .

وسط برهانه من الثالث ملازمة منتج المتشاركين مع نتيجة التاليف لها  
فيئزمه ملازمة المنتج عنهما لها بالوسط (273) مع الكبرى ان كان المنتج  
تاليفا ينتج من الثالث الاكبر ومع الصغرى ان كان المنتج مقديها ينتج من  
الاول الاصغر ولازمه مع الاخرى ينتج الآخر .

فالوسط ملزوم الاصغر والاكبر وما وسطه تام من احدهما فقط ذو متصلة  
احد طرفيها متصلة او منفصلة تشارك باحد طرفى طرفيها (279) مقارنتها  
فى جزء تام حكمه حكم المركب (280) من حملى ومتصل ذات تامة كالحملية  
ككلما كان ج د فكلما كان ا ب فوز وكلما كان و ز فك ه ينتج كلما كان ج د  
فكلما كان ا ب فوز (281) فكه . وقد تشارك المتصلتان باكثر من جزء  
واحد .

101) واقسامه باعتبار اتيام المشارك اربعة اذ شركة احديهما بطرفيها  
اما طرف لطرف او كل طرف لطرفين او طرف لطرف / 14 ظ / والآخر  
للآخرين او الطرفان لطرف .

ويتعين كونه مقدما او تاليا سبعة لانقسام الثانى الى شركة مقدم  
مثله وتال مثله وعكمه والثالث والرابع الى كون المشارك للطرفين مقدما  
او تاليا ولكل قسم نتيجة باعتبار احدى الشركتين والغاء الاخرى كما مر .  
وثالثة باعتبارهما اصغرها (282) نتيجة احديهما وتاليفا نتيجة الاخرى وسط  
برهانها من الثالث مجموع وسط برهان النتيجتين . ابن واصل : ولجواز  
تركب المقدمتين او احديهما من تسعة اقسام مادة المتصلة يبلغ تاليفها واحدا  
وثمانين تاليفا ويبلغ ذلك باعتبار شركة الاطراف كثرة لا تحصى .

الثانى من منفصلتين والوسط جزء تام من كل منها : قال الشيخ  
والموجز : عقيم لعقم اخصه المركب من حقيقتين لان طرفيهما ان تفايراه  
كذبنا والا لزم عناد الشيء نفسه .

102) ورده الكشف والسراج بمنع الاول لجواز تفايرهما وتساويهما  
فى العموم لنقيض الوسط ونتيجته متصلتان من الطرفين واخريان من

(278) ب : فالوسط .

(279) ب : طرفها .

(280) ب : حكمه كالمركب .

(281) فوز ناقصة فى ب :

(282) ب : واصغرها .



نقيضها ومنتهلاتها وشرط كلية احديهما . وفي شرط ايجابها قولا ابن  
 راصل مع البطل والسراج مع الكشاف للحقيقتان نتائجهما موجبان تبيين  
 (283) متصلتان كليتان من الطرفين غير المتشاركين (284) مقدم احديهما عكس  
 الاخرى كلياً واخريان كليتان من نقيضهما كذلك .

(103) فان كانت احدهما جزئية فالتان مقدمها من الجزئية فقط بمقتضى  
 اقتصار ابن راصل على برهنه بالاول ومقتضى قوله (285) هذه النتائج  
 كلية ان كانت المقدمتان كليتين والا ففى جزئية بوجه (286) ان عدد النتائج  
 فى الكل واحد وهو الحق حسب ما صرح به غير واحد وسط برهانه (287)  
 من الاول نقيض المشارك (288) فى الاولين وعينه فى الاخيرين . فان سلبت  
 احدى الكليتين فسالبة جزئية من الطرفين وعكسها والا تساوى الطرفان  
 ولزم عناد حقيقى بنافى السالبة والحقيقية ومانة الخلو متصلة من الطرفين .  
 والمقدم من الحقيقية واخرى من نقيضها . والمقدم من الاخرى .

فان كانت احدهما جزئية فالتى (280) من مقدمها فقط على البرهان  
 بالاول ومطلقا على الثالث والوسط فيما نقيض المشارك (290) فان سلبت  
 الحقيقة عقم للاختلاف كدائما اما ان يكون (291) هذا انسانا واما لا يكون  
 فرسا ، مانعة خلو وليست البتة ، اما الا يكون فرسا او يكون ناطقا او غير  
 ناطق ، حقيقة . والحق فى الاول العناد وفى الثانى اللزوم .

(104) وان سلبت الاخرى لزمت سالبة جزئية مقدمها من الحقيقية والا  
 صدقت موجبة كلية واستلزمت مانعة خلو منافية للاخرى والحقيقية ومانة  
 الجمع كذلك والمقدم منها ومانة (292) الخلو والجمع متصلة من الطرفين .

والمقدم من مانعة الجمع والاخرى من نقيضهما والمقدم من مانعة الخلو  
 فان كانت احدهما جزئية فكما مر . سلبت احدهما فقال السراج وعقم  
 الاختلاف ، كدائما اما ان يكون هذا انسانا او فرسا . . وليس البتة ، اما ان

---

(233) فى أ و ب : موجبتين كليتين .

(284) ب : المشاركين .

(285) عوض « بمقتضى اقتصار ... قوله ، نجد فى أ : وقول ابن راصل ..

(286) ناقصة فى ب .

(287) « وهو الحق ... واحده ناقص فى أ .

(288) ب : الوسط .

(289) ب : فالتالى .

(290) وعلى البرهان ... المشارك « ناقص فى أ .

(291) اما الا يكون .

(292) ب : وما نمتها .

يكون هذا انسانا او فرسا . « وليس البتة اما ان يكون فرسا او ناطقا او غير ناطق . »

والسالبة مانعة خلو وكدها ان لا يكون هذا انسانا واما ان لا يكون فرسا . وليس البتة « اما ان لا يكون فرسا واما ان لا يكون ناطقا او ناطقا » والسالبة مانعة جمع والحق اللزوم في الاول والعناد في الثاني فيهما .

(105) وقال غيره : ان كانت السالبة جزئية وكليتها ينتج سالبة جزئية وعكسها في الاول من الطرفين لانتاج العكس المستوي لتقيض النتيجة صغرى من الاول مع المتصلة لازمة مانعة الجمع موجبة جزئية من طرف السالبة وتقيض الوسط فيلزم عكسها موجبة جزئية مانعة خلو من الوسط وطرف السالبة هذا خلف .

وفي الثانية من تقيض الطرفين لانتاج العكس المذكور كما هو مع المتصلة لازمة مانعة الخلو موجبة مقدمها . تقيض طرف السالبة وتاليها عين الوسط فيلزم عكسها موجبة جزئية مانعة جمع من الوسط وطرف السالبة هذا خنف .

وفي الكشف : ان كانت احدهما سالبة جزئية عقم لان الاخص من تقيض الشيء قد يكذب /15 و/ مع تقيضه ولازمه المساوي والاعم من تقيضه قد يصدق معهما يريد ان مانعة الجمع الموجبة مع مانعة الخلو الموجبة لما كان انتاجهما بملزومية كذب جزء مانعة الجمع المشارك وهو صدق تقيضه اللازم (293) معين وهو طرف الاخرى لمنع خلوها عقم في سلب منع الخلو لجواز كذب جزئها المشارك وحينئذ مع تقيض جزئها الآخر مرة ومع مساويه اخرى فلم يحصل له ملزومية ولا عناد (294) او ان مانعة الخلو الموجبة مع الاخرى لما كان انتاجهما الملزومية صدق جزئها المشارك للزم معين وهو تقيض طرف الاخرى لمنع جمعها عقم في سلب مانعة الجمع لجواز صدق جزئها المشارك مع تقيض جزئها الآخر مرة ومع مساويه اخرى فلم يحصل لتقيض طرفها عناد ولا لزوم وامنعنا الخلو وامنعنا الجمع بالجمال عقيمة .

(106) وفي الكشف ينتج الاوليان موجبتين ولو احدهما جزئية متصلة جزئية من الطرفين . وسط برهانه من الثالث تقيض الوسط لا كلية لاحتمال كون كل من الطرفين اعم من الآخر من وجه كدلا حجر ولا شجر بتوسط لا حيوان « فان سلبت احدهما ولو والموجبة جزئية فسالبة جزئية من الطرفين ومقدمها من الموجبة الملزومية تقيضها تقيض السالبة لانه حينئذ

(293) ب : ل لازم .

(294) ب : عاد وان ...

ان لزم صدق الوسط صدق دائما اما الوسط واما الآخر من السالبة هذا خلف والا صدق الآخر من الموجبة وهو لازم للآخر من السالبة فدائما اما الوسط او الآخر من السالبة لا ومقدمها من السالبة لجواز كون طرف المركبة (295) اعم من طرف السالبة كحيوان او فرس فتوسط (296) الانسان والآخران كذلك متصلة جزئية من نقيض الطرفين .

وسط برهانه من الثالث الوسط لا كلية لاحتمال كون كل من نقيض الطرفين اعم من الآخر من وجه كلا حجر ولا شجر بتوسط حيوان لنقيضهما .

وان سميت احدهما ولو والموجبة جزئية فسالبة جزئية من الطرفين ومقدمها من السالبة الملزومية نقيضها نقيض السالبة لان نقيضها هو ملزومية طرف السالبة طرف الموجبة والوسط منافي له بالموجبة وهنا في اللازم منافي للمزومه هذا خلف لا ومقدمها من الموجبة لجواز كون طرف الموجبة اخص من طرف السالبة كانسان ولا حمار بتوسط فرس .

107 وان كان وسطه غير تام فيها فضايله ايجاب مقدمتيه ومنع خلوهما وكلية احديهما وانتاج تاليف مشاركهما وضابط الجمل دون ايجاب مقدمتيه (297) قاصر نتيجته منفصلة من كل غير مشارك منها ونتيجة تاليف كل مشارك منهما مانعة خلو لا جمع وان كانتا حقيقتين لجواز كون لازم المتشاركين (298) اعني نتيجتهما اعم منهما واجتماع اعم الشيء مع نقيضه جائز برهانه خلو الواقع عن جزء من كل واحدة منهما فان كان المتشاركين لزمت نتيجتهما والا لزم الآخران او احدهما مع احد المتشاركين .

الخونجي والسراج : اقسامه خمسة : الاول ان يشارك جزء احديهما جزء الاخرى اشترك جزء الكل مقدمة في جزء كجزئ الاولى في موضوع والثانية في محمول واحدهما اولى فيشارك احد اجزاء النتيجة جزء منها من طرفيها المتغايرتين في الاول واحدهما في الثاني والا شركة في الثالث كسائر الاقسام .

الثاني : ان يشارك احد (299) جزءى الاخرى وينقسم الى ثلاثة فيشترك في الاول اجزاء نتيجته في جزء وفي الثاني جزءا نتيجته وهما نتيجتا التاليفين ويجب كون تالفي الثالث من شكلين .

(295) الموجبة .

(296) ب : متوسط .

(297) ومنع خلوهما ... مقدمتيه ناقص في ا .

(298) من هنا قلبت الورقة في ب : يجب ان تكون 44 و هي 44 ظ

و 44 ظ هي 44 و .

(299) ناقص في ا .

168) الثالث : ان يشارك احد جزئى الاخرى والآخر الآخر وينقسم الى الثلاثة له (300) نتيجتان نتيجة احد المتشاركين ملفى حال الآخر ونتيجة عكسه ويجوز كون تاليفه (301) من شكل .

الرابع : ان يشارك كل واحد من احديهما كل واحد من الاخرى وينقسم الى الثلاثة نتيجته من اربعة اجزاء نتائج اقيسة الاربعة يجب كون تاليفى الاخيرين من شكلين .

الخامس : ان يشارك جزء من احديهما (302) جزئى الاخرى والآخر احدهما وينقسم اليها له نتيجتان نتيجة المشارك (302 مكرر) للجزئين ملفى حال الآخر ونتيجة عكسه ضرور كل قسم ثلاثة امثال ضرور الحملات لان المتصلتين كليتان او الصغرى او الكبرى .

ابن وصل : 15/ ظ/ ذكر هذا النوع (303) لا كالحملات اصوب من ذكره الموجز كالحملات فبالاول حمل احد الامرين على موضوع وحمل احد اخرين على احدهما وتاليين (304) ينتج حمل كل جزء حمل ولم يحمل عليه على الاول مفصولا حمل كل منهما باما .

وبالثانى حمل احد امريين على موضوع ايجابا وعلى آخر (305) سلبا كليتين ينتج سلب الموضوع الثانى عن الاول .

109) وبالثالث : حمل امرين على موضوع وحمل واحد من آخرين عليه ينتج (306) بعض ما هو احد الامرين الاولين احد الامرين الاخيرين .

وبالرابع : حمل احد امرين على موضوع وحمله على امرين مفصولا حمله باما كليتين ينتج حمل احد الموضوعين الاخيرين على كل من المنحولين الاولين مفصولا الحمل عليهما باما .

وما وسطه تام من احديهما فقط كما مر فى المتصلتين نتيجة هنا مانعة خلو من الجزء غير المشارك ومن نتيجة التاليف بين الشرطيتين لعدم الخلو عن ذلك الجزء وعن نتيجة قياس المشارك .

---

(300) ناقص فى أ .

(301) أ : كل تاليفه .

(302) ب : احدهما . آ : احداها . وكثيرا ما ترد فى النص احداها عوض احديهما .

(302 مكرر) هنا تبدا فى ب 44 و يجب ان تكون 44 ظ .

(303) ناقص فى أ .

(304) كليتين .

(305) أ : آخر الآخر .

(306) ب : كليتين .

الثالث من متصل ومنفصل والنوسط جزء تام من كل منهما ولعدم تميز معدم المنفصل من ثانيها كان التوسط الاول كالتالي والثالث كالرابع ان كانت المتصلة صفري والا فالاول كالثالث والثاني كالرابع .

ضابطه ايجاب احديهما وكلية احديهما تكون المتصلة الموجبة تشارك بتاليها مانعة التجمع وبمقدما مانعة الخلو ايجابا وبالعكس سلبا نتيجة كمنفصلته جنسا وكيف لان ما لا يقارن (307) لازما لا يقارن (307) ملزومه وما لا يكذب مع ملزوم لا يكذب مع لازمه . وكون سالبها كلية او متشاركة (308) مقدما مانعة جمع او تاليها مانعة خلو نتيجةهما مع مانعة الخلو الكلية مانعة جمع كالتصلة كما وكيف ومانعة خلو كذلك وفي ما سواه سالبة جزئية مانعة الخلو والا كذبت المتصلة .

(110) وضابط الجمل احتمال المتشاركين بعد رد المنفصلة متصلة على تاليف منتج فان شاركت المتصلة صفري بتاليها وكانت موجبة انتجت موجبة (309) مانعة التجمع مديا كلية او جزئية ان كانت احدهما لازما نافي لازما صدقا مطلقا نافي ملزومه كذلك لا مع موجبة مانعة الخلو لان ما نافي لازما كذبا قد لا ينافي ملزومه كذلك وينتج معها جزئية مقدما نقيض الاصغر وتاليها الاكبر لاستلزامها نقيض الاوسط مع سالبة مانعة الخلو مثلها كما مر لان ما امكن كذبه مع لازم امكن كذبه مع كذب ملزومه لا مع سالبة الاولى ولا الجزئية لامكان تساوى الطرفين .

وثانيهما (310) كانسان وناطق او فرس بتوسط حيوان فان كانت سالبة كلية انتجت مع كلية مانعة الخلو سالبة كلية مانعة جمع والا استلزم الاصغر الاوسط لاستلزامه نقيض الاكبر المستلزمة هذا خلف ومانعة خلو والا استلزم نقيض الاكبر للاوسط والاصغر وانتج من الثالث نقيض المتصلة ومع جزئيتها مثلها فقط مع جزئية المتصلة جزئية مانعة جمع فقط لما مر من الدليلين . والاولى مع مانعة التجمع ولو جزئية سالبة جزئية مانعة خلو والا استلزم الاوسط (311) نقيض الاكبر بالكبرى او نقيض الاكبر للاصغر بنقيض النتيجة.

(306) ب : كليتي نـ بنتج بعض .

(307) ب : يفارق .

(308) ب : مشاركة .

(309) ب : مع موجبة .

(310) ب : وتباينهما .

(311) ب : الاوسط .

(111) الخونجى : وانتج مع الصغرى المحال . السراج فى بيان الحق وانعكس الى منافى الصغرى . وفى مطالع السراج : المتصلة السالبة الكلية المشاركة بتاليها مانعة الجمع الخلف فيها استلزام تالى المتصلة نقيضه دائما ان كانت مانعة الجمع كلية والا ففى الجملة وفيه نظر لانا بينا ان الشيء لا يلزم نقيضه مطلقا (312) .

قلت : قدم الجواب عنه وان شاركنا بمقدمها وكانت موجبة انتجت مع موجبة مانعة الخلو مثلها كلية او جزئية وان كانتا احدهما لان ما لا يكذب مع كذب ملزوم مطلقا لا يكذب مع كذب لازمه كذلك لا مع مانعة الجمع لان ما نافى ملزوما صدقا قد لا ينافى لازمه فيه وتنتج (313) معها جزئية من الاصغر ونقيض الاكبر لاستلزامهما الوسط ومع سالبة 16 و/ مانعة الجمع مثلها لان ما قارن ملزوما فى الصدق قارن (314) لازمه لا مع مانعة الخلو بوجه لاحتمال تساوى الطرفين كحيوان وحساس بتوسط انسان (315) . فان كانت كلية (316) انتجت مع كلية مانعة الخلو مانعة جمع ومانعة خلو لما مر . ومع جزئيتهما مثلها والا لزم كذب الصغرى من الثالث ولذلك (317) لو كانت المتصلة جزئية عقم لاحتمال تساوى الطرفين كلا انسان ولا ناطق بتوسط لا فرس وتباينهما كانسان ولا انسان بتوسط حيوان .

والاولى مع مانعة الجمع ولو احدهما جزئيا سالبة مانعة الخلو والا كان الاوسط مستلزما للاصغر هذا خلف . وان شاركت كبرى بتاليها فكالاول وبمقدمها فكالثانى الا فى (318) المتصلة التى من احد الطرفين ونقيض الآخر فهى فى الثالث كما هى فى الثانى وفى الرابع كما هى فى الاول .

(112) وفى مطالع السراج : الاختلاف فى الشرطيات انما يتبين ببيان صدق القياس مع التلازم والتعاند واذا كان الشيء قد يستلزم نقيضه كان الاختلاف ممنوعا فامتنع الاستدلال به على العقم .

والحقيقية تنتج انتاج كل واحدة (319) من المنفصلتين موجبة لا سالبة بوجه لانها لو انتجت فى هذه الاقيسة انتجت المنفصلتان سالبتين فى كل منهما اخص منها .

(312) ب : ان الشيء قد يلزم نقيضه دائما ومطلقا .

(313) ب : وينتج .

(314) أ : وقارن .

(315) أ : لانسان .

(316) ب : سالبة كلية .

(317) ب : ولهذا .

(318) ب : لا فى ...

(319) أ : واحد .

قال (320) الشيخ : ان كانت موجبة جزئية كبرى لم تنتج مع جزئية (321) المتصلة الكلية المشاركة التالي . ورده الخونجي والسراج بانتاجه موجبة جزئية مانعة جمع لان منافي اللازم مطلقا منافي الملزوم كذلك ولانتاجه موجبة جزئية مقدمها نقيض الاصغر وتاليها الاكبر من الثالث والوسط نقيض الوسط . وهو لم يراع موافق النتيجة لتقياس في الحدود .

وقال المتصلة الموجبة كلية مع سالبة مانعة الخلو كلية عقيمة . وزداه بانتاجها سالبة كلية مانعة الخلو والا كذبت الكبرى لان ما لا يخلو الواقع عنه او (322) عن ملزوم لا يخلو الواقع عنه او (323) عن لازمه .

(113) وان كان وسطه غير تام فيها فضابط الجمل له الامر الاول ومنع خلو منفصلته في (324) انكشف : وايجاب المتصلة ودلالة قول ابن واصل احد الامرين الاولين على صحة تناول الامر الثاني اياه مشكل لاتفاقهم على ان نتيجة متصلة مقدمها مقدم المتصلة وتاليها مانعة خلو من نتيجة التاليف وغير مشارك المنفصلة ومانعة خلو من غير مشارك المنفصلة وملزومية مقدم المتصلة لنتيجة التالف .

فقول الجمل في المتصلة وتاليها نتيجة التاليف وفي المنفصلة من كل ما لا يشارك ونتيجة التاليف من كل ما شارك (325) قاصر والبرهان في الاولى ان مقدم المتصلة (326) ملزوم لتاليها فان صدق معه المشارك لزمت نتيجة التاليف والا صدق الآخر . وفي الثانية ان صدق غير مشارك المنفصلة صدقت النتيجة والا صدق المشارك ولزم ملزومية (327) مقدم المتصلة لنتيجة التاليف وشركة المتصلة صغرى وكبرى بمقدمها او تاليها لاحد جزئى المنفصلة كالركب من حملى ومتصل او منفصل في الضروب وبراهينها .

(114) وما وسطه غير تام في احدهما كما مر في المركب من متصلتين .

الرابع : من حملى متصل ضروبه بحسب كم الحمية ومشاركها والمتصلة مسطح محصورات الثلاثة وضابطه للكشف وبیان الحق الامر الاول مع ايجاب مشاركة التالي دون شركة كلية احدى المقدمتين او الثاني او الثالث .

(320) ناقصة في ب .

(321) ب : موجبة .

(322) ب : و .

(323) ب : و .

(324) ب : وفي .

(325) ب : يشارك .

(326) ب : المنفصله .

(327) ب : ملزوميته .

ولنجيل وابن واصل : الاول بشرط كلية احدهما دون شرط ايجاب مشاركة  
التالى او الثانى وعليهما تعقب ياتى فى الشكل الثانى .

قلت : فما عقم بشرط ايجاب التالى انتج بالثالث فان شاركت حمليّة  
التالى صغرى او كبرى للمنتجة على راي الجمل ذو التاليف المنتج على ان  
الحمليّة صغرى او كبرى ولو بالقوة فى السالبة فيجب كون تاليها تقيض ما  
ينتج مع الحمليّة وعلى غيره بالفعل وما بالقوة ينتج بالثالث والنتيجة متصلة  
بن نتيجة التاليف وغير مشارك المتصلة / 13 ط / وضع نتيجة التاليف منها  
كالمشارك وكيفها كالمتصلة فى كل قسم وكلها ككهما هنا وفى غيره ما برهن  
باننتاج نتيجة التاليف كلية وغيره جزئية .

وكم نتيجة التاليف فى المنتج بالامر الاول بمقتضى منتجها وفى المنتج  
نتيجة التاليف بحسب حالها فى انتاجها وفى المنتج بعكسها كليا جزئية  
برهنه الاكثر (328) بالاول وسطه مجموع التالى والحمليّة .

وتعقبه الشيخ بمنع مقارنة (329) صدق الحمليّة فرض صدق المقدم  
بجواز كونه محالا . واجاب بشرط عدم منافاتها . وردّه الخونجى والسراج  
ان عدم المنافاة لا يقتضى (330) ملزومية المقدم للحمليّة .

(115) واجاب ابن واصل بان البرهان لا يتوقف على ملزومية المقدم  
للحمليّة بل على مقارنة صدقها صدق التالى وشرط (331) عدم المنافاة  
بقتضيه .

والخونجى بصدق مانعة الخلو من تقيض المقدم ونتيجة التاليف لان  
الحمليّة ان قازنها صدق التالى صدقت نتيجة التاليف والاصدق تقيض المقدم  
وهى ملزومية النتيجة . (332)

ورده السراج بان هذه المنفصلة انما لزمّت فى الواقع فتكون جزئية فلا  
يمكن دعوى لزومها كلية . رد (333) بوضوح عموم لزومها للمقدمتين .

وبرهان ما انتج بالثالث من الثانى والوسط نتيجة التاليف يجب (334)  
سلب لزوم نتيجة التاليف للمقدم كليا للملزومية تقيضه مع الحمليّة تقيض

---

(328) أ : الأكبر .

(329) ب : مفارقة .

(330) ب : تقتضى .

(331) أ : وبشرط .

(332) ب : وهى ملزومة للنتيجة .

(333) ب : يرد .

(334) ب : بسحب .



(335) المتصلة بواسطة انتاج نتيجة التاليف مع العملية تالى المتصلة (336) فبضم صغرى لزومية نتيجة التاليف لها . ينتج من الثانى المطلوب . وان شاركت مقدمة صغرى بالشكل الاول فضابطه شرف العملية وكلية الكبرى ومقدمها والا تكون سالبة الا مع المقدم السالب منتجه ثمانية وعشرون الصغرى موجبة مع كلية مقدم الكلية بالامر الاول برهانه فى المتصلة الموجبة بعكس المتصلة فيرجع الى القسم (337) الاول ويضم نتيجة ملزومية المقدم له وللعملية وعموم ملزوميتها لنتيجة التاليف صغرى للكبرى ينتج من الثالث المطلوب وبضم (338) عكسها صغرى للكبرى ينتج من الاول المطلوب وبانتاج نقض النتيجة مع الكبرى من الثانى منافي النتيجة الاولى وفى السالبة بردها موجبة على راي الاقدمين .

(116) ابن واصل : والحق كالموجبة لبطلان راي الاقدمين ومع جزئية مقدم موجبها بالاولى (339) بالقوة وبانتاج نتيجة التاليف ولو جزئية مع العملية المقدم مع جزئية مقدم سالبها . هذا ومع مقدم الجزئيتين الكلى بالاول وسالبة كلية مع مقدم الكلية السالب بانتاج عكس نتيجة التاليف وبرهان ما انتج بانتاج نتيجة التاليف بالشكل الاول وسط (340) قياسه الاول ملزومية نتيجة التاليف للعملية ووسط قياسه الثانى مقدم المتصلة وما انتج بانتاج عكس نتيجة التاليف كليا بالثالث والوسط ملزومية العكس للعملية (341) بضم لزوم نتيجة التاليف (342) للمزومية عكسها كليا للعملية صغرى بوسط انتاجها المقدم .

وتعقب ابن واصل الاول بمنعه انعكاس المتصلة . قال ودليله فى العمليات بالخلف لا يتم لجواز كون المفرد (343) محالا فجاز ان يستلزم المحال وان سلم فانما يدل على صدق العكس بمطلق الاتصال الاعم من اللزوم ورد الاخيرين بصنع مقارنة صدق نتيجة التاليف او عكسها لملزومية احدهما للعملية لجواز كون نتيجة التاليف او عكسها محالا (344) فجاز ان يستلزم المحال .

(335) ب : فيناقض بفيض .

(336) المنفصلة .

(337) ب : للقسم .

(338) أ : وبضم .

(339) ب : موجبها بالاول .

(340) أ . وسطه .

(341) ب : العملية .

(342) «كليا بالثالث ... نتيجة التاليف» نسخت مرتين فى ب .

(343) ب : المقدم .

(344) أ : «الملزومية» احدهما ... او عكسها ناقص فى أ .

(117) قلت : عدم انعكاس المتصلة من جوابه . ومنع لزوم اتصاله بعد تسلمه يرد بان برهانه دليل علاقته الموجبة كون اتصاله لزوميا . ويرد لاختيران بفرض عدم منافاة نتيجة التاليف او عكسها كليا للزومية احدهما للحملية وان شاركته بالثاني فضابطه كلية متصلة او مقدمها . واختلاف كيف الحملية والمقدم او موافقة كيف مقدم الحملية وليس اشرف منها منتجه (345) ستة و ثلاثون الصغرى كلية مع مقدم الكلية موجبتها مع المقدم السالب بالاول فى كليته وبه بالقوة (346) 17/ و/ فى جزئيته ومع كلية موجبة بانتاج عكس نتيجة التاليف كليا ومع جزئيته بانتاج نتيجة التاليف وسالبتها مع المقدم الموجب كموجبتها مع السالب ومع السالب كموجبتها مع الموجب وموجبتها مع كلية مقدم الجزئية السالب وسالبتها مع كلية مقدم الجزئية الموجب بالاول فيهما وموجبة جزئيته مع كليته مقدم الجزئية السالب بالاول مع كلية مقدم الكلية السالبة (347) به ومع جزئيته به بالقوة ومع جزئيته (348) مقدم الكلية الموجب بانتاج نتيجة التاليف وسالبة جزئية مع كلية مقدم الجزئية الموجب بالاول ومع مقدم الكلية الموجب بالاول فى كليته وفى جزئيته به بالقوة . ومع السالب الجزئى بانتاج نتيجة التاليف .

وتعقب شيخنا الابلى على ابن واصل انتاج ضربى الصغرى الجزئية مع مقدم الجزئية لخروجهما عن الضابط لعدم كلية احدى المقدمتين .

(118) قلت : تقدم مثله فى المشاركة بالشكل الاول ويأتى فى (349) غيره . ونص الكشف وبيان الحق والمطالع على الانتاج دون كلية احدى المقدمتين لبرهان انتاجهما وسطه من الثالث مقدم الكبرى يضم ملزوميته لنتيجة التاليف بواسطة ملزوميته له وللحملية صغرى للكبرى ولا يتم فى المتصلتين لان ملزومية امر لآخر جزئيا لا توجب (350) كونه كذلك للزومه كليا . فاذا (351) عقم الشكل الاول كلى الصغرى جزئى الكبرى فى الشرطى لاقترانى وان شاركته بالثالث فضابطه كلية المتصلة او مقدمها او الحملية وكلية الكبرى عند سلب الحملية ومقدمها حينئذ ليس اشرف منها .

منتجه اربعة وثلاثون . الصغرى موجبة كلية مع مقدم الكبرى وجزئية مع مقدم الكلية ومع كلية مقدم الجزئية بالاول فى الثمانية والعشرين بعضها

- 
- (345) ب : منتجة .
  - (346) ب : القوة .
  - (347) ب : السالب .
  - (348) ب : جزئية .
  - (349) ناقصة فى ا .
  - (350) ب : لا يوجب .
  - (351) ب : ولذا .

بالقوة منها ثمانية للصغرى كلية مع مقدم الكبرى كلية واربعة جزئيتها مع  
جزئية مقدم الكلية بانتاج نتيجة التاليف ايضا .

(119) وتعجب ابن واصل من وهم الموجز وشارحيه في قوله : ضرروب  
نتائجه الكلية ستة عشر منها ضرروب ، واجبة الصغرى كلية الكبرى لانه  
بجزئيتها مع كلية مقدم الكلية لا ينتج كلية ولا يتم لها برهان اذ عين مقدم  
النتيجة كليا لا ينتج مع الحملية المقدم الكلي وجزئيا لا ينتج (352) معها  
جزئيتها وسالبة كلية مع مقدم انكبة السالب وجزئية مع جزئية مقدم  
الكلية السالب بانتاج عكس نتيجة التاليف كليا .

وان شاركته بالرابع فضابطه اشتمال الحملية ومقدم الجزئية على  
شرف ولا تكون جزئية الا ومقدمها كلى مخالف كيفه كيف الحملية او تكون  
الحملية موجبة كلية وان لا يكون المقدم موجبا كليا والحملية جزئية منجبه  
اثنان وثلاثون .

119 مكرر) الصغرى موجبة كلية مع مقدم الكلية بالاول بعضها بالقوة  
وستنتجها غير كلية المقدم الموجب بانتاج نتيجة التاليف ومع مقدم الجزئية غير  
السالب الجزئي بالاول وجزئيته (353) مع مقدم الكلية غير الموجب الكلي  
بالاول مع السالب الكلي وبه بالقوة مع الجزئي ومع الموجب الجزئي بانتاج  
نتيجة التاليف ومع مقدم الجزئية السالب الكلي بالاول وسالبة كلية مع  
مقدم الكلية بالاول مع المقدم الموجب الكلي وبه بالقوة مع الموجب الجزئي ومع  
السالب الجزئي بانتاج نتيجة التاليف (354) كليا ومع كلية مقدم الجزئية  
الموجب بالاول .

وان شاركته كبرى بالاول فضابطه كلية الحملية او ايجابها موافقة لكم  
المقدم وكيفه وكلية المتصلة او ايجاب مقدما . منتجه ستة وعشرون . الكبرى  
كلية مع مقدم الصغرى الموجب بالاول ومع مقدم الكلية السالب بانتاج نتيجة  
التاليف وموجبة جزئية مع مقدم الكلية الموجب الجزئي بانتاج نتيجة التاليف  
كليا وتوهم دخول انتاجها جزئيتين على الضابط فيما فيه سابق الضابط  
الكلي وما به الانتاج هنا ولذا اقتصر ابن واصل والموجز على ما ذكر هنا  
والا زيد مع عدم جزئيتي المقدمتين معا .

(120) وان شاركته بالثاني فضابطه كلية الحملية او موافقتها كيف  
المقدم وكفه . وكلية المتصلة او مخالفة كيف مقدما الكبرى منتج ثمانية

(352) ب : لا تنتج .

(353) ب : وجزئية .

(354) من هنا الى آخر الفقرة (119 مكرر) نقلنا عن ب اذ بنسخة اضطراب

نجد فيها : ... ومع السالب الجزئي بانتاج عكس نتيجة التاليف  
كليا او مع كلية مقدم الجزئية الموجب بالاول .

وعشرون الكبرى كلية مع مقدم الكلية موجبتها مع السالب بالاول ومع الموجب بانتاج نتيجة التاليف وسالبتها على العكس وموجبتها مع مقدم الجزئية السالب وسالبتها مع مقدمها الموجب بالامر الاول فيهما (355) وجزئية مع مقدم الموافق لكم الكبرى وكيفه (356) بانتاج عكس التاليف كليا .

وان شاركته بالثالث فضاطة عدم سلب المقدم الا ومتصلة كلية / 17 ظ/ ولا يكون حينئذ اشرف من الحملتين (357) كما وكلية احدى المقدمتين او المقدم وعبارة ابن واصل عن الاول بأن لا يكون المقدم اشرف من الحملية (358) قاصرة منتجه اربعون الكبرى مع كلية مقدم الصغرى الموجب بالاول مع جزئية مقدم الكلية الموجب اربعة كلية الكبرى بالاول واربع جزئيتها به بالقوة وكليتها مع جزئية مقدم الجزئية الموجب بالامر الاول وكليتها مع كلية مقدم الكلية السالب والكبرى مع جزئية مقدم الكلية السالب بانتاج نتيجة التاليف .

121) وان شاركته (359) بالرابع فضايله الا تكون الدالبة الجزئية حملية ولا مقدم جزئية وكلية (360) الحملية حين سلب المقدم وكون مقدم الجزئية موجبا كليا او مخالفا كيف الحملية . منتجه اثنان وثلاثون الكبرى غير سالبتها الجزئية مع كلية مقدم الصغرى الموجب بالاول وسالبتها مع جزئية مقدم الكلية الموجب بالاول وموجبتها الجزئية معه به بالقوة وموجبتها الكلية معه به بالقوة (361) وبانتاج نتيجة التاليف (362) وسالبة كلية مع جزئية مقدم الجزئية الموجب بالاول والكبرى غير سالبا الجزئية مع جزئية مقدم الكلية السالب ضربا الموجبة الكلية بالاول بالقوة وبالثاني بالفعل كالاربعة الباقية وموجبة مع كلية مقدم الجزئية السالب بالاول . وسالبة كلية معه بانتاج نتيجة التاليف وموجبة كلية مع كلية مقدم الجزئية السالب بالاول (363) .

الخامس من حملى ومنفصل : ضابطه بالحمل الامر الاول ومع منسح حلو منفصلته . (300) وفى الكشف وبيان الحق او انتاج الحملية ونتيجته

- 
- (355) ناقصة فى ب .
  - (356) ب : وكيفها .
  - (357) ب : الحملية .
  - (358) ب : الحملية كما .
  - (359) ب : شاركت .
  - (360) ب : وكلية مقدم .
  - (361) «وموجبتها الكلية ...» ناقصة فى أ .
  - (362) ناقصة فى أ .
  - (363) «وسالبة كلية ... بالاول» . ناقصة فى أ .
  - (364) أ : منفصلة .

تأليفها مع مشاركتها اياه فان اوجبت المنفصلة وهي مانعة خلو انتجت بالامر الاول ان شارك كل جزء منها عملية واشتركت اجزاءها فى غير المشارك منها . والحمليات فيه كذلك نتيجه عملية كان كل التأليفات من شكل واحد 'م لا (365) والا فمانعة خلو من نتيجة التأليف وما لا يشارك او من نتيجه تأليفين مطلقا عند الاكثر .

(122) وفى كون المسمى مقسما الاول او ما انتجت منفصلتها (366) اصغرى المشاركة بجزئها المتشاركين فى غير المتشاركين (367) منهما حمليتين مختلفتي الاكبر او مطلق منتج المنفصلة رابعها مطلق القسميين للسراج مع الكشف والاثير . ونقل ابن واصل والموجز .

وتعقب الاثير على الامام عدة المقسم عنده من بسيط القياس بانه مركب مفصول لان ضم احدى الحمليتين الى المنفصلة ينتج منفصلة من نتيجة متشارك العملية والجزء الآخر تم ضم هذه الى العملية الاخرى ينتج منفصلة من نتيجه التأليفين .

السراج : نتيجة ما يشارك احد جزئى منفصلته عملية والآخر نتيجة تأليفها عملية كدائما اما ا ب او ا د وكل د ب و اورد كون نتيجه مذكورة فيه بالفعل توجب كونه استثنائيا .

واجاب بان ذلك لا يمنع كونه مقيسا (368) . قال والحق تركيبه من اقترانى واستثنائى لانه يكذب المشارك استثنائى (369) وبصدقه اقترانى .

(123) وزعم الشيخ عقمه والحملية صغرى . زده السراج والكشف بوضوح انتاجه والحملية مشاركة احد جزئى المنفصلة بتأليف منتج (370) مانعة خلو من نتيجة التأليف وغير المشارك ولا تنتجها (371) وهي مانعة جمع بالامر الاول لان ملزومية عدم الخلو صدق احد جزئى المنفصلة يوجب نتيجة تأليفه مع العملية ومنافاة امر آخر كذبا توجيها بين لازميها وبين احدهما ولازم الآخر .

---

(365) وفيه كذلك ... واحد ام لا منقولة عن ب وعوضها فى ا : وفى الاكبر نتيجة عملية .

(366) ب : مفصلته .

(367) ب : المشارك .

(368) ب : مقسما .

(369) ولانه يكذب ... استثنائى ناقص فى ا .

(370) ب : ينتج .

(371) ب : ينتجها .

ونتيجة تاليف كل مشارك لازمته وملزومية عدم الجمع لا توجب صدق احد جزئيهما ولا نتيجهتهما وهي مانعة جمع بالامر الاول لان منافاة امر آخر صدقا (372) لا توجبه (373) بين لازميهما (374) ولا بين احدهما ولازم الاخرى وتنتج به سالبة جزئية مقدمها نتيجة تاليف المتشاركين وتاليفها غير المشارك (375) لاننتاج نقضها مع ملزومية المشارك لنتيجة التاليف بوسط ملزوميته (376) له وللحمليّة لزوم (377) احد جزئي المنفصلة الآخر ولا تنتج (378) عكسها لجواز لزوم لازم احد المتعاندتين صدقا الآخر كدائما كل انسان ناطق او كل انسان حجر وكل حجر جسم فيصدق لپس كلما كان كل انسان جسما كان كل انسان حجرا (379) لا عكسه ولا من نتيجهتي التاليفين لجواز تلازم لازم المتعاندتين صدقا كدائما اما « كل / 18 و / انسان ناطق » و« كل انسان صاهل » او « كل ناطق حيوان » و« كل صاهل حساس » مع تلازم « كل انسان حيوان » و« كل انسان حساس » وينتج (380) بالامر الثاني مانعه جمع من نتيجة التاليف .

124) وما لا يشارك ان شاركت باحد جزئيهما ومن نتيجة (381) التاليفين ان شاركت بهما لاستلزام نتيجة التاليف المشارك بواسطة الحمليّة ومنافى اللازم صدقا منافى ملزومه كذلك . وان سلبت وهي مانعة جمع انتجت بالامر الاول جزئية مثلها مما تقدم لا تنتجها وهي مانعة خلو لان عدم تنافى الملزومين صدقا يوجب بين احدهما ولازم الآخر وبين لازميهما وكذب لا يوجب لعدم كذب الاعم لكذب اخصه . ولا تنتج السالبة الجزئية موجبة مانعة ومانعة الجمع لعدم منافاة لزوم احد جزئيهما الآخر .

وبرهان غيره وكيفية استنتاج الحمليّة من القياسات الشرطية الاقتراعية المذكور في المطولات .

(372) «ولا نتيجهتهما ... صدقاء منقول من ب وعوضه في أ : «ومنافاة

امر آخر كذبا .

(373) ب : لا توجبها .

(374) ب : لازميهما .

(375) من هنا تسقط ثلاث ورقات من ب وجدناها من بعد مضنة خطأ

في كتاب الموجز في المنطق للخونجي وهو من نفس المجموع انظر

الورقات 103 - 104 - 105 .

(376) أ : ملزومته .

(377) ب : لزوم .

(378) ب : ينتج .

(379) «وكل حجر جسم ... حجرا ناقص في ب .

(380) ب : وتنتج .

(381) ب : نتيجهتي .

الثاني : الاستثنائي وهو متصلة استثنى عين مقدمها لينتج (382) تاليها  
او نقيض تاليها لينتج نقيض مقدمها . قالوا والاكثر في الاول (383) وفي  
اثنائي لو قلت هذا في المهمل لا غيرها المتصلة كبراه والاستثنائية صفراء  
فاله الفارابي . فقول بعض الباحثين العكس تابعا ابن الحباب وهم منها  
(384) شرطه ايجاب لزوم الكسرى او دوام الصغرى . الاثير : واتحاد  
(384) مكرر) وقت الملزوم والاستثناء ونتيجة اجتماع الاولين دائمة والا  
فمطلقة .

125) وشرط ابن واصل الكلية بدل الدوام وذكره الجزئي بدل المطلق  
يجاز لا يحتاج له واستثناء ، نقيض ما ذكر عقيم لعدم ثبوت الشيء لثبوت  
لازمه وعدمه لعدم ملزومه ولا ينمقد من اتفاقية لكذب استثناء نقيض التالي  
وعدم فائدة استثناء المقدم او منفصلة استثنى احد جزئها او نقيضه كبراه  
وصفراء . وضابطه كالأول فالحقيقية تنتج باثبات كل من (385) جزئها  
بدل الآخر نقيضه وينفيه عنه وممانعة الجمع بالأول لا الثاني لجواز الخلو  
وممانعة الخلو بالثاني لا بالأول لجواز الجمع .

الاثير : قد تكون الحقيقية (386) ذات اجزاء فاستثناء احدها منتج  
نقيض سائرهما واستثناء نقيضه منتج منفصلة من سائر الاجزاء كما ان يكون  
هذا العدد زائدا او ناقصا او مساويا .

تتمة : قال ابن واصل : انواع الحجج ثلاثة (387) القياس اشرفها  
حاصلة (388) الاستدلال بكلى على جزئى . والاستقراء عكسه : الحكم على  
كلى بامر ثبوتيه لجزئياته تأمة يوقن ويرجع لمنتج الحملية من المقدم وناقصة  
ما لم تتصفح كل جزئياته غايته الظن والتمثيل قياس الفقهاء .

126) قلت : ما نقل عن عز الدين عبد السلام او ابن الحاجب من افادة  
الاستقراء في العربية العلم بعيد لانه ان اريد في الناقص فواضح وان اريد  
في التام فمتعذر وجوده . والتمثيل قياس متقدمى المتكلمين . وقياس الخلف  
المشهور تركيبه من افتران مقدم صفراء فرض كذب المطلوب وتاليها نقيضه

(382) أ : ينتج .

(383) ب : فى الاول ان ...

(384) أ : ... العكس وهم .

(384) مكرر) أ : وابداد .

(385) ناقصة فى ب .

(386) أ : الحقيقة .

(387) أ : ثلاثة .

(388) أ : حاصلة .

وكبراه احدى مقدمتى القياس المشاركة للتالى بتاليف منتج ينتج متصلة مقدمها  
«قدم الصغرى وتاليها نتيجة تاليف تالى الصغرى والمقدمة المشاركة  
والاستثنائى كبراه هذه النتيجة وصغراه استثناء نقيض تاليها .

ورده ابن واصل بمنع مقارنة صدق كبرى الاول مقدم صغراه قائلا  
لا يقيد شرط التسيخ عدم المنافاة بينهما اذ قيام برهان على ذلك متعذر  
والاوى جعله من استثنائيات منفصلة فندعى صدق مانعة خلو من المطلوب  
ونتيجة التاليف من نقيضه والمقدمة المشاركة له /18 ظ/ وهى نقيض الاخرى  
بواسطة ان المقدمة المشاركة صادقة فى الواقع فان صدق معها المطلوب صدقت  
مانعة الخلو والا صدق نقيضها وهو مع المقدمة المشاركة له ينتج نقيض  
الاخرى ونقيض الاخرى باطل فيلزم صدق المطلوب .

قلت : هذا قول الاثير وزاد فى تقريره ان نوعى صدق مانعة الجمع  
من نقيض المطلوب والمقدمة المشاركة له والا لزمّت نتيجة تاليفهما وهى باطلة  
لانها نقيض الاخرى والمقدمة المشاركة صادقة فيكذب نقيض المطلوب .

(127) قلت : الاظهر الجمهور (380) ورده بالمنع المذكور غير متصور  
لانه لا يتقدر (390) الا بواسطة ان مقدم المتصلة محال حسب ما مر . ودعواه

هنا يوجب صحة المطلوب ضرورة . والقياس بحسب مادته خمسة اقسام :  
البرهان اشرفها عظم نفعه للخاصة . الفارابى : غرضه العلم الموصل للسعادة  
القصوى . مقدماته يقينه واليقين قال الفارابى : اعتقاد كون الشئ، كذا مع  
انه لا يمكن ان يكون الا كذا .

السمرقندى : فى الرهن والواقع ليخرج المقلد .

ومبادئ مقدماته سبعة :

البديهيّات : القضايا التى تصور طرفيها كاف فى ايقاع نسبتها كالتواحد  
نصف الاثنين .

والمحسوسات كذلك بوسط حس ظاهر غير الدمع « كالنار حارة » .

والوجدانيات كذلك بوسط حس باطن ك«انا جائع» .

والتجريبيات كذلك بوسط تكرّر مشاهدة لازم فعلنا ك«السقمونيا مسهلة  
الصغراء» .

والحدسيات كذلك بوسط نظر (391) ومشاهدة امر غير فعلنا ك«القمر

نوره مستفاد من الشمس» .

---

(389) ب : المشهور .

(390) ب : يتعذر .

(391) «لازم فعلنا ... بوسط نظره ناقصة فى ب .



والمتواترات كذلك بسبب خبر من امتنع تذبذبه عادة من محسوس القضايا التي قياساتها معها كالاربعة زوج بوسط لا يغيب وهو انها منقسمة بمتساويين لماثثة (302) ما وسطه علة وجود الاكبر في الاصغر خارجا وذهنا كهذه الخشبة ممسوسة النار وكل ممسوسها محترق اشرف من انية (393) ما هو كذلك خارجا لا ذهنا محترقة ولكن محترق ممسوسة نار .

128) ثم الخطابة : قالوا نفعها للعوام . الفارابي : الغرض من الخطابة الاقتناع والقناعة عن ما مقدماتها ومبادئها المقبولة وهي المأخوذة من معتقد فيه نبى او امام او مشنونة قضايا طرفيها الموافق راجح على المخالف . وقول الاثير : لا يستعمل الحجاج يريد يقينى .

ثم الجدل قيل فائدة رد العائد لنحق لنزل رتبته عن البرهان وعلوها عن تاثير الخطابة . الفارابي : غرضه توطئة الذهن نحو البرهان مقدماته المسلمات قضايا تتسلم من الخصم ليلزم منها ما يفحه .

والمشهورات : قال الاثير : هي قضايا مبدا حكمها تعلق مصلحة او رقة وعادة او حمية الى غير ذلك من الاسباب كالعدل حسن والظلم قبيح ورعى الضعفاء محمود وكشف العورة مذموم .

ولكل امة قضايا مشهورة . الفارابي : هي التي مقدماتها كلية او مهمة تقبل وتعتقد (394) لان رأى من سوانا فيها كذلك .

ثم الشعري : وهي اقوال توجب ارغام النفس بالترغيب والتنفير وان علم كذبها روجها اليونانيون بالنغم الموسيقية (395) والضرب باوزان مخصوصة قيل بالاصوات الحسنة مبادئها المخيلات .

129) الفارابي : منها ما يخيّل الشيء نفسه كالقول العلمى المعروف للشيء كالحد وما يخيّل وجود الشيء (396) فى آخر كالبرهان .

والسفسطائي : يعلم ليحذر . الفارابي : غرضه ايهام الحكمة ممن غرضه حصول مال او كرامة ونحوهما من الخيرات الجاهية .

الاثير : هو المؤلف من القضايا الوهمية . (397) هي قضايا كاذبة

(392) أ و ب : لمية .

(393) أ و ب : لمية .

(394) ناقصة فى ب .

(395) ب : الموسيقى .

(396) هنا يرجع النص فى ب (انظر اعلاه تعليق 378) .

(397) ب : الموهمية .

بفضى بها الوهم فى امور غير محسوسة فان الوهم تابع /19 و/ للحس  
فحكمه فى غيره كذب ككل موجود فى جهة يعرف كذبه بانه يساعد العقل  
فى المقدمات المنتجة تقيض حكمه فاذا تعديا الى النتيجة رجع الوهم عن قبول  
ما حكم به العقل .

الغرابى : هو ثلاثة انواع مشاكله قياسى ومقدمته مشهورة فى ظاهر  
الظن لا بالحقيقة وما شاكلة غير قياسه ومقدماته مشهورة بالحقيقة وما  
تركب من قبيح للاولين يسمى الاول قياسا والاخيران مراا وقولا مراثيا .

وغلط القياس يفوت ما يجب له فى صورته ومادته وهو ان تالف من  
مقدمتين فقط بسيط ومن مقدمات بعضها نتيجة سائرهما ويلزم من تاليها  
مع مقدمة نتيجة كذلك الى المطلوب مركب عدة اقيسة كعدة نتائج ان صرح  
بها فهو موصول والا فمفصول .

(130) وتكثر القياس كون نتيجة جمع (398) مقدمات واحدة . من شهير  
انواعه قياس الضمير ما اضمرت كبراء بوضوحها كذهان خطان خرجا من  
المركز للمحيط فهما متساويان . او لاختفاء كذبا كزيد يطوف بالليل فهو  
سارق . وقياس ما انتجت نتيجة مع عكس احدى مقدمتيه الاخرى « ككل  
انسان ضاحك وكل ضاحك متفكر » . ثم ضم النتيجة صغرى لعكس الكبرى  
ينتج الصغرى . فيستدل على النتيجة باحدى (399) المقدمتين (400) وعلى  
احديهما بها فيدور (401) .

وعكس القياس يسميه الجدليون غصب منصب التعليل . هو ضم منافى  
النتيجة لاحدى مقدمتى القياس لينتج (402) منافى الاخرى ككل ج ب وكل  
ب ا فيعارض القياس بضم تقيض النتيجة كبرى للصغرى ينتج من الثالث  
نقض الكبرى .

والصادرة جعل الوسط نفس الاصغر بتبديل لفظ بمرادفه فتكون  
الكبرى عين النتيجة « ككل انسان بشر وكل بشر متفكر » .

وفى ما ذكرناه كفاية (403) . وبالله التوفيق وصلى الله على سيدنا  
محمد وآله وصحبه وسلم تسليما كثيرا طيبا .

(398) ا : جميع .

(399) ناقصة فى ب .

(400) ب : المقدمتين .

(401) ناقصة فى ا .

(402) ب : ينتج .

(403) هنا تنتهى نسخة ب .

131) نجز التصنيف وتم التأليف بحمد الله وحسن عون هـ . وكان الفراغ من نسخه ليلة السبت الثانى من المحرم فاتح عام 849 هـ عرفنا الله خيره على يد العبد الفقير الى مولاه ، الراجى من سعة جوده ونعماء ان يحسن فى الآخرة مثواه ، بلقاسم بن محمد يحيى المقرائى ختمه الله له ولوالديه ولجميع المسلمين وللداعى له بذلك بالسعادة وذلك ببجاية المحروسة بزاوية سيدى عبد الهادى منيا : وصلى الله على سيدنا محمد وآله افتتاحا وختما ورضى فى جميع اصحابه .

## فهرس الاعلام (1)

- الآبلى : 59 - 96 - 117 .

هو ابو عبد الله محمد بن ابراهيم بن محمد العبدري التلمسانى الآبلى  
(1285/681 - 1356/757) شيخ العلوم العقلية فى زمانه من  
المعجبين بفخر الدين الرازى ومن القائمين بالدور الاكبر فى اشاعة  
تعاليمه لدى مفكرى المغرب الاسلامى .  
انظر مقال ناصيف نصار :

Le maître d'Ibn Khaldun : al-Abuli, in

Studia Islamica XX. 1964 pp 103 - 114.

يضاف الى المراجع المذكور فى المقال خاصة الرصاع : الفهرست  
( الفهرس ) وحلل السراج ( الفهرس وخاصة ج III 616 - 621 .  
انظر ايضا دراستنا التى نعدّها عن ابن عرفة والمالكية فى افريقية  
فى ق XIV/VIII ( الفهرس ) .

- الآمدى : 12

هو سيف الدين على الآمدى فقيه اصولى ومنطقى حنبلى ثم شافعى  
(1156/551 - 1233/631) لا ندرى من اى كتبه المنطقية ينقل ابن  
عرفة هنا . من كتبه فى المنطق : دقائق الحقائق وكشف التمويهات .  
انظر دائرة المعارف ( ط . جديدة . I : 446 - ( بروكلمان /  
سوردال ) و ( ط . القديمة I : 329 - 330 ( بروكلمان ) -  
كحالة VII : 155 - 156 بروكلمان I : 393 والملحق II 678 -  
679 و 816 - 817 و The development : Rescher 168 :

- الايبارى : 27

الراجح انه شمس الدين ابو الحسن على بن اسماعيل الايبارى  
فقيه واصولى ومتكلم .  
انظر كحالة VI I : 37 والديباج لابن فرحون 213 - 214 .

---

(1) نحيل فى الفهارس على ارقام الفقرات من النص المحقق ولم نعتبر فى  
الترتيب ابن - ابو

- الاثيسر : 4 - 6 - 7 - 10 - 12 - 15 - 16 - 17 - 18 - 19 -  
 20 - 24 - 25 - 26 - 29 - 40 - 41 - 43 - 44 - 45 - 47 -  
 48 - 50 - 55 - 59 - 61 - 84 - 86 - 91 - 122 - 124 -  
 126 - 129 - 129 .

هو اثير الدين المفضل بن عمر بن المفضل الابهرى (ت 1264/663)  
 حكيم وفلكي ومنطقي له شرح على الايساغوجي ...  
 انظر : كحالة XII : 315 - دائرة المعارف I : 71 ( بروكلمان )  
 ودائرة المعارف ( ط . الجديدة ) I : 101 ( بروكلمان ) ( نفس  
 المقال ) - بروكلمان I : 464 - 465 والملحق I : 839 - 844 .

- الاسكندر : 35

الراجح انه الاسكندر الافروديسي Alexandre d'Aphrodisias (توفى  
 فى بداية القرن الثالث الميلادى ) ، وهو من اكبر شراح ارسطو .  
 انظر مقال ارسطوطاليس فى دائرة المعارف الاسلامية ( ط .  
 الجديدة ) I : 654 ( فلزير Wazer ) .

- الاشعري : 42

هو ابو الحسن المتكلم السنى الشهير الذى خرج عن المعتزلة وحاربهم  
 (873/260 - 935/324) .  
 انظر دائرة المعارف I : 487 - 488 ( المؤلف ؟ ) و ( ط . الجديدة )  
 I : 715 - 716 ( مونتقورى وات M. Watt - كحالة VII : 35 -  
 بروكلمان I : 194 والملحق I : 345 والار Allard :  
 Les attributs divins... ( الفهرس ) .

- الاصبهاني : 60

هو شمس الدين ابو عبد الله محمد بن محمود الاصبهاني فقيه  
 شافعى ومنطقي (1219/616 - 1289/688) .  
 انظر كحالة II : 6 - 7 .

- الاكثر : 11 - 67 - 81 - 58 - 114 - 121 .  
 لما نتكمن من التعرف عليه .

- الامام : 64 - 70

يحتمل ان يكون امام الحرمين الجوينى او الامام فخر الدين الرازى  
 ونرجح انه هنا الامام فخر الدين الرازى خاصة لسيات الفقرة رقم 70  
 التى يقرن فيها هذا اللقب بالملخص وهو من تأليف الرازى .  
 انظر اذن اسفله الرازى .

- ابن اندراس : 17 - 40 - 41 - 65 - 75 .

الراجح انه ابو يعقوب يوسف بن محمد بن احمد القرشي المرسى حكيم منطقي توفي بتونس سنة 1329/729 . من شيوخ ابن عرفة .  
انظر الدراسة التي نعددها عن ابن عرفة والمالكية (الفهرس) وانظر  
كحالة XIII : 328 .

- الديباج لابن فرخون 360 .

- الايكس : 59 شمس الدين ابو عبد الله محمد بن ابي بكر بن محمد الفارسي  
الشافعي فقيه اصولي ومنطقي (1230/627 - 1298/697 بضواحي  
دمشق) . انظر كحالة IX : 118

- ابن البديع : 4 - 33 - 43

الراجح انه فخر الدين ابن البديع سيف الدين عيسى بن علي  
ابن داود الحنفي البغدادي توفي سنة 1305/705 . انظر كشف  
الظنون ص 1901 و The development Rescher ص 202 له شرح  
على موجز الخونجي .

- التلمساني : 12 - 16

الراجح انه ابن التلمساني ، انظر اسفله .

- ابن التلمساني : 11 - 13

الراجح انه ابو محمد شرف الدين عبد الله بن محمد بن علي الفهري  
المصري الشافعي 1172/567 - 1246/644 بالقاهرة ) فقيه  
واصولي . شرح معالم فخر الدين الرازي .  
انظر كحالة VI : 133 .

- ابن الحاجب : 11 - 59 - 126

هو ابو عمر جمال الدين عثمان بن عمر المعروف بابن الحاجب (570/  
1175 - 1249/646) بالاسكندرية فقيه واصولي ونحوي .  
انظر : دائرة المعارف II : 404 - 405 ( ابن ابي الشنب ) و  
( ط . الجديدة ) III : 781 ( فليش H. Fleisch ) - بروكلمان  
I : 303 - 306 والملحق I : 531 - 539 .

- ابن الحباب : 11 - 17 - 42 - 124

هو ابو عبد الله محمد بن يحيى بن عمر بن الحباب التونسي ( توفي  
سنة 1340/741 او سنة 1348/749 ) من ابرز شيوخ ابن عرفة  
في العلوم العقلية .

انظر كحالة XII : 107 - حلل السراج ( فهرس ) - تاريخ  
الزركشي ( فهرس ) - فهرست الرصاع ( الفهرس ) - وانظر  
ايضا دراستنا : ابن عرفة ...

## - الحكيم : 42 -

الراجح انه ارسطو وكثيرا ما استشهد به ابن عرفة في كتابه المختصر  
الشامل . انظر دائرة المعارف ( ط . جديدة ) : 654 ( فلزر -  
R. Walzer

## - الخونجي :

6 — 7 — 9 — 10 — 14 — 18 — 19 — 20 — 21 — 24 — 25 —  
26 — 33 — 42 — 43 — 44 — 45 — 46 — 48 — 49 — 50 — 51 —  
52 — 53 — 56 — 58 — 64 — 66 — 76 — 79 — 80 — 81 —  
84 — 91 — 92 — 107 — 111 — 112 — 114 — 115 .

هو افضل الدين ابو عبد الله محمد بن ناماز منطقي وفقيه شافعي  
تولى قضاء مصر وتوفي سنة 1248/646 . انظر دراستنا عنه اعلاه .

- الرازي (فخر الدين) : 4 — 5 — 6 — 7 — 11 — 12 — 13 —  
14 — 17 — 18 — 19 — 24 — 31 — 34 — 40 — 44 — 45 —  
46 — 47 — 58 — 70

هو ابو عبد الله محمد بن عمر الرازي الشافعي (543/1149 — 606  
1210) مفسر ومتكلم واصولي الف في فنون مختلفة .

انظر خاصة : دائرة المعارف ( ط . الجديدة ) 11 : 770 — 773  
( قنواتي ) بروكلمان 1 : 508 — 508 والملحق 1 : 920 — 924 —  
كحالة : XI : 79 : Rescher The development : 183 — 185

- السراج : 4 — 6 — 7 — 9 — 10 — 17 — 19 — 20 — 21 — 24 —  
25 — 26 — 33 — 35 — 44 — 45 — 46 — 47 — 48 — 49 —  
50 — 51 — 52 — 53 — 54 — 56 — 62 — 64 — 65 — 68 —  
70 — 72 — 76 — 77 — 79 — 80 — 86 — 87 — 92 — 95 —  
102 — 104 — 107 — 111 — 112 — 114 — 115 — 122 — 123 —

هو ابو الشفاء سراج الدين محمود بن ابي بكر بن احمد المعروف  
بالارموي (594/1198 — 682/1283) فقيه متكلم ومنطقي .  
انظر كحالة XII : 155 — بروكلمان 1 : 467 ر

507 والملحق 1 : 848 — 849 و 923 The development : Rescher  
195 .

## - السمرقندي (نصر الدين) : 24 — 41 — 127 -

الراجح انه ناصر الدين ابو القاسم محمد بن يوسف بن محمد  
السمرقندي المدني الحنفي توفي بسمرقند سنة 556/1161 . فقيه  
متكلم - انظر كحالة : XII : 137 .

- ابن سينا : 7 - 10 - 20 - 22 - 25 - 32 - 36 - 37 - 38 - 39 -  
 44 - 45 - 46 - 54 - 55 - 64 - 65 - 66 - 73 - 76 -  
 81 - 88 - 90 - 101 - 112 - 123 - 126

هو الشيخ الرئيس ابو علي الحسين بن عبد الله بن سينا (370/980 - 1073/423) قد يذكره ابن عرفة بلقب الشيخ فحسب (انظر  
 فقرة : 22 - 66) .

انظر كحالة IV : 20 - 23 و XIII : 382 - دائرة المعارف II  
 444 - 446 ( دي بور De Boer ) و ( ط . الجديدة ) III : 965 -  
 967 ( قواشن A.M. Goichon ) بروكلمان I : 452 - 458 والملحق  
 149 - 155 The development

### - شارح الموجز : 119

الراجع انه يقصد السراج الارهوى (انظر اعلاه) وهو من ابرز شارحي  
 الموجز للخونجي . انظر اعلاه دراستنا عن الخونجي .

### - السهر وردى : 58

هو شهاب الدين ابو الفتوح يحيى بن حبش السهر وردى الشافعى  
 المقتول (549/1155 - قتل سنة 587/1191) حكيم متصوف ومتكلم .  
 انظر كحاله XIII : 189 - 190 - دائرة المعارف IV : 530 - 531 .  
 ( Van Den Bergh فون دون بيرق ) .

Histoire : Corbin - 186 - 185 The development : Rescher  
 (الفهرس) - بروكلمان I : 437 - 438 والملحق I : 781 - 783 .

### - الشيرازى : 59

الراجع انه ابو القاسم قطب الدين محمود بن مسعود صاحب شرح  
 مختصر ابن الحاجب الذى استشهد به ابن عرفة فى المختصر الشامل  
 ( مثلا 128 ط : الشيرازى فى شرح الحاجب ) .  
 انظر كحالة XII : 202 - 203 بروكلمان II : 211 - 212  
 والملحق II : 296 - 297 .

### - عز الدين بن عبد السلام : 126

هو عبد العزيز بن عبد السلام فقيه شافعى تولى القضاء فى الشام  
 والقاهرة (577/1181 - 660/1262) .

انظر كحالة V : 249 .

بروكلمان I : 430 - 431 والملحق II : 766 - 768 .



## — الفزالي : 58 —

ابو محمد الفزالي (1058/450 — 1111/505) .

انظر كحالة XI : 266 — دائرة المعارف II : 154 ( ماكdonald  
(Macdonald) و (ط . الجديدة) II : 1062 — 1066 (منتقومي  
وات W. M. Watt — بروكلمان I : 491 — 426 والملحق I  
. 756 — 744

The development : Rescher 167 — 165.

## — الفارابي : 28 — 40 — 55 — 64 — 124 — 127 — 128 — 129 —

ابو نصر محمد بن محمد الفارابي الملقب بالمعلم الثاني (374/260 —  
(950/339).

كحالة XI : 194 — دائرة المعارف II : 57 — 59 ( كارادي فو  
Carra de vaux و (ط . الجديدة) III : 797 — 800 ( فالزر  
( R. Walzer

The development : Rescher ( الفهرس )

ص 122 — 128 — بروكلمان I : 210 — 213 والملحق I : 375 —  
. 377

## — الفخر : انظر الرازي (فخر الدين)

## — القرافي : 13 —

هو شهاب الدين ابو العباس احمد بن ادريس (1228/628 — 684/  
1285 بمصر) فقيه واصولي مصري صنهاجي الاصل .

انظر كحالة I : 158 — بروكلمان I : 385 والملحق I : 665 .

## — الكتابي : 7 — 10 — 12 — 17 — 62 — 63 — 67 — 81 — 89 —

هو نجم الدين ابو الحسن على بن عمر بن على الكتابي القزويني  
(1204/600 — 1277/675) — حكيم منطقي .

انظر كحالة VII : 159 — بروكلمان I : 466 — 467 و 507 —  
510 والملحق I : 838 و 845 — 848 و 923

The development : Rescher

ص 203 — 204 .

انظر ايضا مقدمة : مطارحات فلسفية بين نصير الدين الطوسي  
ونجم الدين الكتابي ( نفائس المخطوطات مجموعة 7 — تحقيق محمد  
حسين آل حسين — بغداد 1956 ) .

- الكششى : 34 — 52 — 53 — 54 — 55 — 67 — 70 — 72

لعله احمد بن موسى بن عيسى بن مامون الكششى . فقيه حنفى توفى  
حوالى 1165/550 .  
انظر بروكلمان I : 375 والمحقق I : 641 .

- السراغى : 25

كثير من العلماء يحملون هذه النسبة لعل المقصود منهم هو هارون بن  
عبد الولي . فقيه اصولي متكلم ومشارك في بعض العلوم . توفى  
بالطاعون في دمشق سنة 1363/764 .  
- هو الشريف المغربي حسب حاشية نسخة أ (انظر تعليق رقم 54)

- المعلم : 39

قد يكون ارسطو الملقب بالمعلم الاول او الفارابي الملقب بالمعلم الثانى  
( انظر اعلاه ) .  
وجدنا في شرح السنوسى « وقال المعلم الاول » ( ورقة 94 و ) :  
فيكون على ذلك ارسطو .

- ابن واصل : 10 — 14 — 28 — 31 — 43 — 45 — 46 — 50 — 51 —

53 — 54 — 55 — 56 — 59 — 61 — 64 — 65 — 66 — 83

87 — 89 — 90 — 91 — 95 — 96 — 98 — 101 — 102 —

103 — 108 — 113 — 114 — 115 — 116 — 117 — 119 —

120 — 122 — 125 — 126

هو جمال الدين ابو عبد الله محمد بن سالم بن واصل المازنى الحموى  
الشافعى (1208/604 — 1297/697) ، فقيه اصولي وحكيم منطقي  
واديب شاعر .

انظر كحالة X : 17 — 18 — دائرة المعارف ( ط . الجديدة ) III :

991 — 992 ، ( جمال الدين الشيبان ) و ( ط . القديمة ) II : 454

( المؤلف ؟ ) — بروكلمان I : 322 — 323 والمحقق II : 555 و 838

199 : The development : Rescher

## فهرس المصنفات المذكورة (1)

الإشارات : 18 - 19 - 21 - 45

هو الإشارات والتنبيهات لابن سينا  
نشر سنة 1960 بالقاهرة (ط سليمان الدنيا مع شرح نصير الدين الطوسي)  
ترجمته الى الفرنسية قواشون : Goichon  
Le livre des directions et remarques, Beyrouth Paris 1951.

الإيضاح : 62

لعله ايضاح شرح الايزاغوجي للاثير الابهري او الايضاح  
على موجز الخونجي لابن البديع. انظر فهرس الاعلام: الاثير - ابن البديع.  
بيان الحق ( للسراج ) : 81 - 83 - 92 - 111 - 114 - 118 - 121  
لم ينشر فيما نعلم . وصلتنا منه بعض المخطوطات انظر بروكلمان : الملحق  
: 849 رقم 5 .

الجمال ( للخونجي ) : 43 - 52 - 53 - 54 - 55 - 83 - 87 - 97  
- 98 - 99 - 102 - 105 - 110 - 113 - 114 - 121

انظر ما قلناه عنه في مقدمة تحقيقنا له .

الجميلين (؟) : 43 . لا ندرى اى جمل\* اخرى يقصد ابن عرفة بالاضافة الى  
جمال الخونجي .

حكمة الاشراق ( للسهرودي ) : 56 .

نشر بباريس / طبران 1952 ( مجموعة مصنفات السهرودي مجلد 11 ) .  
رسالة الكاتبي : 62 - 63 - 83 ( الرسالة ) .

هى الرسالة الشمسية فى القواعد المنطقية . اثرت تأثيرا كبيرا فى  
الدراسات المنطقية ... شرحت العديد من المرات - نشرها Sprenger  
سبر نجر سنة 1962 مع ترجمة الى الانكليزية - ترجمها الى الفرنسية  
الاشرف ( الجزائر 1905 ) .

شرح الإشارات : 32

هو شرح الإشارات والتنبيهات لفخر الدين الرازى نشر مع شرح الطوسي  
للإشارات باستنبول سنة 1290/1873 ( انظر رقم 64 من مقال قنوادى  
تأليف الرازى فى « طه حسين فى عيد ميلاده السبعين » ) ودائرة المعارف  
( ط . الجديدة ) I : 771 . وب Lucknow 1293/1856 .  
هو شرح على الطبيعة وما وراء الطبيعة من إشارات ابن سينا .

---

(1) لزيادة المعلومات يستحسن الرجوع لفهرس الاعلام المناسيين .

- شرح عيون الحكمة (لفخر الدين الرازي) : 58 .

شرح نقدي لعيون الحكمة . وقد نشر عيون الحكمة بانقرة سنة 1953 اما هذا الشرح فلم ينشر فيما نعلم وقد وصلتنا منه مخطوطات عديدة ( انظر رقم 68 من مقال قناتى فى طه حسين فى عيد ميلاده السبعين ) .

- شرح الموجز : 68

الراجح ان الشرح المقصود هو « الايضاح على موجز الخونجى فى المنطق » تأليف ابن البديع عيسى بن داود المنطقى ( انظر اعلاه : ابن البديع ) .

- الشفا . ( لابن سينا ) : 19 - 21 .

شرح فى نشره بالقاهرة منذ سنة 1952 باشراف ثلة من العلماء وصدرت الاجزاء التالية من المنطق : المدخل ( سنة 1952 ) المقولات ( سنة 1959 ) . البرهان ( سنة 1956 - السفسطة ( سنة 1958 ) الخطابة ( سنة 1554 ) وصدرت اللاهيات ( سنة 1960 ) والرياضيات وجوامع علم الموسيقى ( سنة 1956 ) ...

- العنوان للفارابى (؟) : 64 .

- الكشف : 50 — 54 — 64 — 65 — 72 — 80 — 81 — 83 — 83  
مكرر — 89 — 92 — 98 — 102 — 105 — 113 — 114 — 118 — 121  
122 — 123

هو كشف الاسرار عن غوامض الافكار فى المنطق للخونجى . انظر ما قلناه عنه فى مقدمة تحقيقنا لكتاب الجمل : تأليف الخونجى التى وصلتنا (ج)

- مطالع السراج : 6 — 50 — 70 — 83 مكرر — 111 — 112 — 118 .

هو مطالع الانوار فى المنطق السراج الدين الارموى . وصلتنا منه مخطوطات عديدة انظر برولمان<sup>1</sup> 467 والمحق<sup>1</sup> : 848 طبع ب طهران سنة 1294 وباستنبول 1303 .

وصلنا شرح عليه بعنوان « لوامع الاسرار فى شرح مطالع الانوار » لقطب الدين محمد ( محمود ؟ ) بن محمد الرازى البويهى (ت 1364/766) وفى كحالة (XII : 155) ينسب هذا الكتاب لسراج الدين الارموى نفسه .

- الملخص ( لفخر الدين الرازى ) : 31 — 70 — 84 .

هو الملخص فى الحكمة والمنطق وصلتنا منه مخطوطات عديدة وهو غير مطبوع ( انظر رقم 120 من مقال قناتى عن تأليف الرازى فى « طه حسين فى عيد ميلاده السبعين » ) شرحه الكاتبى القزوينى فى كتاب سماه المنصص .

- الموجز

43 — 52 — 53 — 54 — 55 — 68 — 83 — 88 — 101 — 108 — 119 — 122

هو « الموجز فى المنطق » للخونجى انظر اعلاه دراستنا عن الخونجى وتأليفه .

## المراجع والمصادر المذكورة فى المقدمة والتحقيق

### (1) المصادر العربية :

- اعلام الجزائر : عادل نوييخ : معجم اعلام الجزائر - بيروت 1971 .
- البستان : ابن مريم : البستان فى ذكر الاولياء والعلماء بتلمسان - الجزائر 1908 .
- ابن حجر العسقلانى : انباء الغرر بانباء العمر - القاهرة 1969 - 1971 .
- الديباج : ابن فرحون : الديباج المذهب فى معرفة اعيان علماء المذهب القاهرة 1351 ( وبها مشه كتاب نيل الابتهاج بتطريز الديباج لاحمد بابا التنبكتى ) .
- الرصاع : فهرست الرصاع لابي عبد الله محمد الانصارى (تونس 1967)
- الرصاع : شرح حدود ابن عرفة ( تونس 1350 ) .
- الزركشى : تاريخ الدولتين الموحدية والحفصية (ط . ثانية - تونس 1966)
- السخاوى : الضوء اللامع - ج 9 - القاهرة 1355 .
- السراج : الحلل السندسية فى الاخبار التونسية ( ط . تونس 1970 ) .
- ابن ابى الضياف : اتحاف اهل الزمان ج 7 ( ط . تونس 1964 ) .
- العمل : جريدة يومية تونسية لسان الحزب الاشتراكى الدستورى .
- غراب ( سعد ) : تحقيق وتقدير باب الامامة من كتاب ( المختصر الشامل ) لابن عرفة الورغمى : حوليات الجامعة التونسية عدد 9 سنة 1972 ص ص 177 - 234 .
- الفارسية : ابن قنفذ القسنطينى : الفارسية فى مبادئ الدولة الحفصية ( تونس 1968 ) .
- ابن القاضى : درة الحجال فى اسماء الرجال ( القاهرة 1971 ) .
- كحالة : عمر رضا كحالة : معجم المؤلفين ( دمشق 1957 ) .
- مخلوف : شجرة النور الزكية ( القاهرة 1350 ) .

- النشار ( على سامي ) : مناهج البحث عند مفكرى الاسلام وتقد المسلمين للمنطق الارسططاليسى ( ط . اولى القاهرة 1947 و ط . الثالثة 1967 ).
- النيفر ( محمد ) : عنوان الاريب عما نشا بالمملكة التونسية من علم اديب ( تونس 1351 ) .
- نيل : انظر الديباج .
- الورتانى ( محمد المقداد ) : كتاب النفحة الندية فى الرحلة الاحمدية ( تونس 1355/1936 ) .

## (2) المراجع الاجنبية :

- EI : Encyclopédie de l'Islam, ancienne édition, Leyde 1913 - 1914.
- EI2 : Encyclopédie de l'Islam, nouvelle édition, Leyde, à partir de 1960.
- GA1 : Brokelman : Geschichte der Arabischen Littérature, 1973. 1974.
- Levi-provençal : Les Historiens des Chorfas, Paris 1922.
- Madkour (Ibrahim) : L'organon d'Aristote dans le monde arabe 2e ed. Paris 1969.
- Rescher (Nicholas) : Studies in the history of Arabic Logic. (University of pittsburgh press, 1963).
- «                    «                    The development of Arabic Logic. (University of pittsburgh press, 1964).

# فهرس المواد

## صفحة

1	رسالة الجمل فى المنطق لافضل الدين الخونجى
3	(1) مقدمة : التعريف بالخونجى وبمؤلفاته
3	- حياة الخونجى
8	- تاليف الخونجى
11	- رسالة الجمل فى المنطق : مخطوطاتها
12	- شروحها
17	- نظمها
18	- عنوانها
19	- تاريخ التاليف ومكانه
20	- قيمة الرسالة
23	- الخاتمة
27	(2) نص رسالة الجمل فى المنطق

## (1) مقدمه :

41 - المؤلف

42 - المختصر فى المنطق

42 - المخطوطتان المعتمدتان

43 - تدريسه

44 - عسره

- شروح المختصر فى المنطق :

44 - شرح السنوسى

46 - شرح الشافعى العونى

49 - شرح ابن غازى

49 - قيمة المختصر فى المنطق

57 (2) نص المختصر فى المنطق

## - الفهارس

122 - فهرس الاعلام

129 - فهرس المصنفات

131 - المراجع والمصادر

133 - فهرس المواد